المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

دور المؤسسات الثقافية في تنمية السياحة المحلية

دراسة حالة :مديرية السياحة لولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة :علوم سياسية

التخصص: إدارة وجماعات محلية

من إعداد الطالب :
✓ قادري ربيع هواري

تحت إشراف الأستاذة :
د/عائشة سعدي

السنة الجامعية :2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي عملي هذا :

إلى أبي وأمي .

إلى زوجتي التي كانت عونا لي، إلى وأبنائي الأعزاء.

إلى إخوتي بالأخص جيلالي مكناسي

إلى من ساعدني وساندني .

إلى كل الطلبة والأساتذة.

إلى كل الأصدقاء، الأحباب والأقارب .

هواري

شكر

الصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير الى الأستاذة المشرفة الدكتورة عائشة سعدي التي تابعتني طيلة فترة إعداد هذه المذكرة،وأفادتني بسديد رأيها ووجيه نصحها.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتي دون استثناء وكل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة.

الملخص :

تهدف دراستنا الى التعرف والتمعن في السياحة كنشاط اقتصادي ومصدر للثروة، والى آليات دعم هذا النشاط ، بما فيها المؤسسات الثقافية، وبالتحديد في ولاية تيارت وما تمتلكه من قدرات ومؤهلات وقد تم التوصل الى إن قطاع السياحة مساهمة كبيرة تتعدى المستوى المحلي والوطني نتيجة لما تدره من مداخيل وتوفير فرص عمل مباشرة او غير مباشرة و تمويل ميزانية الجماعات المحلية والدولة ،إضافة الى مساهمتها في تدفق النقد الأجنبي وتنشيط التجارة ومختلف القطاعات الأخرى المرتبطة بها كالنقل خاصة .

***Résumé* :**

Notre étude vise à identifier et à étudier le tourisme en tant qu'activité économique et source de richesse, et les mécanismes pour soutenir cette activité, y compris les institutions culturelles, en particulier dans l'état de Tiaret et ses capacités et qualifications.

Il a été conclu que le secteur du tourisme contribue largement au niveau local et national grâce aux revenus générés, à l'offre d'emplois directs ou indirects, au financement des budgets locaux et étatiques, aux flux de devises et à la promotion du commerce et des autres secteurs connexes

فهرس المحتويات

فهرس	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	
الملخص	
فهرس	**III**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الاشكال	**VIII**
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: المؤسسات الثقافية و التنمية المحلية	**05**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الثقافية	**07**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الثقافية ومهامها	**07**
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الثقافية	**10**
المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية في الجزائر	**12**
المطلب الرابع:انواع المؤسسات الثقافية وتطورها التاريخي	**16**
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية	**19**
المطلب الأول: عموميات حول تنمية	**19**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية ونظرياتها	**24**
المطلب الثالث: مبادئ التنمية المحلية وركائزها	**27**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: التنمية السياحية	**31**
تمهيد:	**32**
المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية	**33**
المطلب الأول:مفهوم التنمية السياحية	**33**
المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية وأشكالها	**37**

المطلب الثالث: مراحل إعداد خطة التنمية السياحية	**42**
المبحث الثاني:دور السياحة في التنمية المحلية	**44**
المطلب الأول: علاقة التنمية السياحية بالتنمية المحلية.	**44**
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي	**46**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت دراسة حالة	**50**
تمهيد:	**51**
المبحث الأول: دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت	**52**
المطلب الأول :التعريف بالولاية	**52**
المطلب الثاني : المعطيات الطبيعية والتاريخية للولاية	**56**
المطلب الثالث : الإمكانيات والقدرات السياحية للولاية	**60**
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لمديرية السياحة	**71**
المطلب الأول : تقنيات وأدوات البحث	**71**
المطلب الثاني : المشاكل التي تواجهها مديرية السياحة والصناعة التقليدية	**76**
المطلب الثالث : الحلول والبدائل وكذا التصورات للنهوض بالقطاع	**77**
الخاتمة	**86**
المراجع	**92**
الملاحق	**96**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفرق بين النمو والتنمية	23
2	توزيع عدد الحرفيين حسب نوع الصيانة	36

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التنمية السياحية جزء من التنمية المحلية	44
2	العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية	45
3	مساهمة السياحة في الناتج المحلي	46

مقدمة:

كلمة سياحة كانت معروفة منذ زمن قديم، منذ فجر التاريخ ،وهي ظاهرة طبيعية دفعت الإنسان بالتنقل من مكان الى أخر لأسباب متعددة، بدائية كانت، ثم تطورت تدريجيا لتصبح حاليا نشاطا له أسسه ومبادئه.

فالسياحة صناعة قائمة بذاتها، لها مداخلاتها ومخرجاتها ،وتعد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نموا على مستوى العالم، فهي تمثل ما يربو عن ثلث حجم تجارة الخدمات العالمية فبلغت أهميتها الى حد اعتبار عماد الاقتصاد الحديث في الألفية الجديدة، ذلك لما توفره من مساهمات كبيرة كخلق فرص عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة ووسيلة فعالة في دفع عجلة التنمية وترقية المجتمع ككل.

إما من أهم المؤسسات الفاعلة في ترقيتها، يسعى القطاع الثقافي بدرجة كبيرة في دعمها من جهة، وفي الخدمات المتبادلة من جهة أخرى.

في حين لها اهتمام كبير ومتزايد يصبوا إلى إنارة استراتجيات التنمية السياحية، التي تدخل ضمن انشغلاتنا، لدورها الفعال في اقتصاد الدول، لذا حضيه بمكانة مهمة ومتزايدة في العديد من الدول حتى أصبحت بديل سياسي واقتصادي تسعى إليه الدول النامية خاصة.

وقد قسمنا دراستنا الى ثلاثة فصول تطرقنا في الفصل الأول إلى تحديد ما مفهوم المؤسسات الثقافية وأنواعها وكيف تم تطورها ولتوضيح دورها التنموي ثم عرجنا الى تعريف التنمية والتنمية المحلية ولتبيان دور المؤسسات التنموي في المجال السياحي تطرقنا في الفصل الثاني الى توضيح ما معنى التنمية السياحية ودورها كجزء من التنمية المحلية أي أن التنمية السياحية تؤدي الى التنمية المحلية وهذا كله ارتأينا أن نوضحه على ارض الواقع من خلال دراسة حالة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية من ولايات الغرب الوطني، تزخر بمقومات سياحية متنوعة وغنية يمكن الاعتماد عليها،كمصدر أساسي، متمثلة في ولاية تيارت،وذلك بالاستغلال الأمثل والفعال لكل مورد متاح وحقيق ونشاط سياحي محلي مدر للثروة .

وعليه من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية لتالية :

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الثقافية في تنمية السياحة المحلية ؟

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية محل البحث الى جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1- ما دور المؤسسات الثقافية في التنمية السياحية ؟

2- كيف تساهم السياحة في التنمية المحلية بولاية تيارت ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات سوف نقوم بطرح الفرضيات التالية:

1- هناك دفعة نوعية للمؤسسات الثقافية في التنمية السياحية.

2- تساهم السياحة ايجابيا في التنمية المحلية بولاية تيارت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

1- إبراز الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية المحلية

2- المكانة التي تحتلها السياحة في الدول المجاورة ودول العالم وما تحققه من تنمية

3- إعطاء لمحة عن القدرات السياحية في ولاية تيارت.

أهداف الدراسة:

1- تحديد مفهوم المؤسسات الثقافية والسياحية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية .

2- معرفة كيف يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية .

3- معرفة العوائق التي تقف كحاجز امام تطوير القطاع بالولاية ومحاولة معالجته.

أسباب اختيار الموضوع

1. **أسباب موضوعية**

- ✓ الأهمية التي يكتسيها الموضوع والرغبة في تطوير القطاع السياحي .
- ✓ إبراز دور السياحة في تحقيق التنمية ومحاولة تحريك الذهنيات وترسيخ الثقافة السياحية .

2. **أسباب ذاتية**

- ✓ بحكم عملنا في القطاع السياحي وميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع ومحاولة ابراز الدور الفعال والاستراتيجي وإظهار أهميته المهشمة ؟

حدود الدراسة

المجال المكاني :دراسة حالة ولاية تيارت .

الحدود الزمنية : من 01 مارس2018.إلى 31 مارس 2018

مفاهيم الدراسة :

- ✓ **المؤسسات الثقافية** : عرفها الدكتور محمد محفوظ على أنها الأمكنة الثقافية التي تعبر عن غايات الوجود البشري، التي من سماتها تحويل المواصفات الحسية للمكان الثقافي الى احتمالات لمواصفات معنوية وروحية .كما تعرف أيضا إنها مجموعة مترابطة من التقاليد الاجتماعية والثقافية على جانب كبير من الثبات .

المفهوم الإجرائي: هي عبارة عن مرفق عام، تضم مجموعة من الأيادي العاملة، تهدف الى ترسيخ المنتوج الثقافي والعمل على تطوير الأفكار والثقافات والتراث العلمي والثقافي والسياحي.

- ✓ **التنمية المحلية:** عرفها الدكتور تلي محمد على أنها عبارة عن تدفق العملة الصعبة المداخيل وكذا توفير مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي والجباية ،وتعرف أيضا على إنها التنمية الشاملة، أي أن التنمية السياحية جزء نت التنمية المحلية .

المفهوم الإجرائي: التنمية المحلية هي عبارة عن رفع الاقتصاد المحلي في كل الجوانب التنموية بما فيها التنمية السياحية.

- ✓ **التنمية السياحية** :عرفها الدكتور عصام حسن الصعيدي،على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجيات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض التأثيرات مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديد وتعرف أيضا على أنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية.

المفهوم الإجرائي: السعي وراء تفعيل النشاطات السياحية وتطويرها كترقية المؤسسات الفندقية، ونشر الثقافات السياحية ،والحفاظ على التراث الثقافي وغيرها .

الدراسات السابقة

- ✓ فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا ،نجد أن المؤسسات الثقافية ودورها في التنمية السياحية رغم فعاليته ودورها في الاقتصاد الوطني، إلا إننا تلقينا صعوبات كبيرة نظرا لندرة الدراسات المكتبية والمراجع والأبحاث السابقة مما يسر لنا اخذ بعض المقالات والنصوص من بعض رسالات الدكتوراه والماجستير والمتمثلة في :

- ✓ **الدراسة الأولى:** زموري زينب أطروحة الدكتوراه وبعنوان، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية تطرقت الباحثة فيها الى تحديد ما مفهوم المؤسسات الثقافية ودورها في الاقتصاد الوطني وبالتحديد في

التنمية المحلية والتي توصلت إلى أن للمؤسسات الثقافية مقومات ومؤشرات كافية للإنتاج المحلي في الجزائر، إلا انه لا يؤدي الدور المنتظر في التنمية.

- ✓ **الدراسة الثانية:** ناصر مراد، أطروحة دكتوراه بعنوان التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر والتي تطرق من خلالها

إلى تبسيط المعاني الحقيقية الى التنمية والتنمية المستدامة ودرجة بلوغها وما يعيقها في الجزائر، بحيث ذكر فيها مقومات الدولة الجزائرية ودعائمها الترقوية وكل سبل التنمية المستدامة، لكن ركز على الركود العلمي لتلك المقومات والسياسات المنتهجة التي أدت الى خمول الاقتصاد الوطني وما يجب علينا القيام به لترقية مجتمعنا.

- ✓ **الدراسة الثالثة:**بوعقلين بديعة، رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي والتي تناولت فيها السياسات والطرق المنتهجة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر والتي لا تزال في حالة ركود مما اثر على الناتج الوطني خصوصا في ضل فترات عدم الاستقرار السياسي والأمني، لكن ركزت على القدرات الوطنية والمؤهلات الكبيرة لتطوير هذا القطاع الفعال ودوره في الطلب السياحي والتي ركزت من خلاله على ولاية أثرية من ولايات الوطن وهي ولاية تيبازة المعروفة بآثارها الرومانية التي مازالت تحافظ على حالاتها الغنية.

بينما ركزت في بحثي على دور المؤسسات في التنمية السياحية والتي بدورها تؤدي إلى التنمية المحلية من حيث قدرتها على خلق مناصب شغل ومساهمتها كذلك عبر ما تضخه من إيرادات جبائية سياحية في ميزانية الدولة.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية: من خلال الدراسات السابقة، نرى أن العلاقة التي تربطها بموضوعنا أن من الدراستين تعرضوا فيها على تحديد ما معنى المؤسسات الثقافية وما دورها في الاقتصاد الوطني ،وتعتبر النقطة المهمة والوحيدة التي تشاركا فيها، وفيما يخص الدراسة الثانية تعرضوا لكل من ما معنى التنمية السياحية والتنمية المحلية وتعتبر موضوع التشابه بين الدراستين ،وبخصوص الدراسة الثالثة نراها في فصلنا الثالث جليا ،خصوصا في واقع السياحة في الجزائر وسبل الترقية السياحية وهنا تكمن العلاقة بين الدراستين.

صعوبات البحث

في فترة معالجتنا لموضوع البحث واجهتنا صعوبات عديدة تتصدرها قلة المراجع المتعلقة بالمؤسسات الثقافية والتي من شانها إظهار العلاقة التي تربط بين كلتا القطاعين، قطاع الثقافة وقطاع السياحة، تليها نقص الاهتمامات الإدارية في كلتا الاختصاصين.

مقدمة الفصل :

تسعى معظم الدول إلى إيجاد كل السبل لبلوغ درجة من الرقي والانتعاش الاقتصادي، المتوصل إليه حاليا ببدائل إنمائية ودائمة ،ظهرت بتطور القطاع السياحي الذي يعكس مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية وهي كذلك ظاهرة إنسانية تتصف بالحركة وتتصل اتصالا وثيقا بالعالم الخارجي والمجتمع المحلي داخل حدود الدولة وقد أضحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه عن النفس لكل إنسان فتعتبر احد أهم القطاعات الأكثر ديناميكية في العالم فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها ولهذا جعلت العديد من الدول من القطاع السياحي حجر أساس اقتصادها وذلك في الدور الذي تلعبه مؤسسات متنوعة ،نذكر منها المؤسسات الثقافية ودورها في دفع عجلة التنمية .

ولتوضيح ذلك يجب أولا تحديد معنى المؤسسات الثقافية ودورها في التنمية السياحية والتي لا تزال الدول تسعى بكل قدراتها الى تغيير أوضاعها الاقتصادية ،لبلوغ درجة الاكتفاء الذاتي والتماشي مع عجلة النمو والرقي في اتخاذ عدة تدابير وحلول مدروسة ومبنية على أسس علمية متطورة، ومن بين تلك الحلول البديلة للنهوض بالاقتصاد المحلي استغلال القطاع السياحي الذي يعتبر حاليا السبيل الوحيد هو والجانب الفلاحي للقضاء على الأزمات الاقتصادية والديون الدولية وكذا التبعية، وذلك من خلال إعطاء أهمية كبرى لتلك لمؤسسات، التي تعتبر كعنصر فعال في دفع التنمية السياحية وذلك بتوفير الأيادي العاملة وتحقيق الثروة عن طريق مختلف المرافق التابعة لها، وهذا ما أردنا توضيحه في موضوعنا هذا وبالتحديد في الفصل الأول،حيث ركزنا على تعريف هذه المؤسسات، وكيفية تطورها وما دورها في التنمية السياحية والتنمية المحلية، نذكر على سبيل المثال، المتاحف ودورها في الإلمام بالإرث التاريخي وبعض المخلفات والآثار، المكتبات والزاد العلمي والثقافي التي تدخره في مختلف أنواع الكتب بما فيها مكتبة جاك بارك بفرندة التي تلعب دورين في الجانب العلمي والسياحي لكونها مزار لمختلف الطلبة من داخل الوطن وخارجه إضافة الى هياكل أخرى كالقاعات الفنية ودور النشر وغيرها كلها تعطي نسبة معينة من المداخيل وتوفير اليد العاملة وكذا رفع ميزانية المؤسسات وهذا ما سنستكشفه من خلال تحليلنا للمعطيات التي وضعناها نصب أعيننا في موضوع بحثنا في هذا الفصل من خلال مبحثين اثنين

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الثقافية

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية .

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الثقافية

للثقافة عنصر مؤسس وفعال،يسهر على تحقيق متطلبات الحياة البشرية بمعظم إشكالها،كما يقوم بتحريك وتفعيل الجماهير، وهو ما يطلق عليه بالمؤسسات الثقافية والتي تسهر على إشباع القطاعات الأخرى،كالقطاع السياحي وقبل توضيح ذلك يجب أولا، تعريف ما معنى المؤسسات الثقافية .

المطلب الأول تعريف المؤسسات الثقافية مهامها :

أولا: تعتبر المؤسسات الثقافية أمكنة ثقافية تعبر عن غايات الوجود البشري، التي من سماتها تحويل المواصفات الحسيه للمكان الثقافي إلى احتمالات لمواصفات معنوية وروحية، ولا يمكن الفصل بينهما لتكون راصدة للكثافة الإبداعية، حيث تتواصل إبداعات الشعوب وأفكارهم بدون عقد نقص أو عقلية مؤامرة وغزو فتقوم بدور التوالد القيمي المستمر وإنتاج القيم الحضارية للجماعة الوطنية وإعادة إنتاجها وفق متطلبات اللحظة التاريخية[1]، وقد عرفها " وينك " بأنها مجموعة مترابطة من التقاليد الاجتماعية والثقافية على جانب كبير من الثبات، وهي عبارة عن نمط سلوكي متكامل ومركب ومستتر يمكن من خلاله إشباع الرغبات والحاجات الاجتماعية الأساسية، ويقول عنها " هيرسكوفيتش " أن كل الثقافات تتكون من مؤسسات تمثل استجابة منمطة يرضى عنها المجتمع لمتطلبات المعيشة ويتصف مفهوم المؤسسة بنوع من الصرامة التي تفصل بينها وبين العادة الاجتماعية والتقليدية بصفة عامة، وهي تتمتع بقبول جماعي كجزء ثابت من التنظيم الاجتماعي للمجموعة السلالة ومن ثم تملك أهمية في الحياة الاجتماعية[2]، كما يمكن اعتبارها أبنية إدارية مهمتها تحريك السياسات الثقافية بحيث تعمل على تحفيز الجماهير وإشعارهم بثقافتهم الخاصة كذلك تعمل على الاحتفاظ بالتراث والتفاعل مع الأحداث[3]، والمؤسسات الثقافية متعددة تشمل دور النشر، والجامعات المتخصصة، والمتاحف، والمسارح القاعات الفنية... إلخ، وقد عرفتها " عبد الزهرة الطالقاني " على أنها تلك المنظومات التي تعمل على إنتاج وتوريد وتصدير المعلومة في شتى مجالات الحياة[4].

كما عرفت على أنها: مؤسسة عامة غير ربحية تعمل على تخصيب المجالات الثقافية والفكرية والعلمية والبيئية، والتربوية، والفنية للمجتمع وتشمل المكتبات، المتاحف الفنون المسرحية، منظمات الحفاظ على البيئة

[1] محمد محفوظ، 868، http://aafaqcenter.com/post ص1 .يوم 2018/01/29 على الساعة 9:00.

[2] خضير شعبان، مصطلحات في الإعلام والاتصال : ط1 ، (دون بلد، دارالسان العربي لترجمة والتأليف والنشر، (1422)، ص 119.

[3] محمد أحمد بدوي، علم إجتماع الثقافي:(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص207.

[4] عبد الزهرة الطالقاني، www.alsabaah .com 2018/02/05 بتارخ 15:00.

البرية أيضا على أنها عناصر داخل الثقافة الفرعية والتي ينظر إليها أنها مهمة تقليديا بين أعضائها للحفاظ على هويتهم، مثلا المؤسسات الثقافية في المجتمع الغربي هي المتاحف وسائل الإعلام ...إلخ وحسب الخبراء هناك خمس مؤسسات مهمة لبقاء المجتمع على قيد الحياة، التربية، النظام الاقتصادي، الحكومة، الأسرة والدين[1] وقد قام مالينوفسكي و رادوكليف براون بتحليل ماهية المؤسسة الثقافية ومعناها، فهما يريان بان الثقافة هي كيان متكامل مكون من ومؤسسات مستقلة جزئيا، ومنسق بينها إلى حد ما، كما أن الوحدات المكونة حقيقة للثقافات والتي تتميز بدرجة كبيرة من الثبات والعمومية والاستقلال، تمثل انساق النشاط البشري المنظمة والتي تعرف بالمؤسسات وتتمركز كل مؤسسة حول حاجة أساسية، وتوجد بشكل دائم بين مجموعة من الناس في عمل تعاوني، وتتميز المؤسسة بكيان خاص من المبادئ وتقنية حرفية معينة، ولا ترتبط المؤسسات بوظائفها ارتباطا بسيطا مباشرا فالحاجة الواحدة لا تستقطب إشباعا واحدا في مؤسسة واحدة ولكن المؤسسات تتصف بتداخل واضح في الوظائف كما تتميز بطبيعة تركيبية[2].

وتعرف حسب معجم العلوم الاجتماعية تعرف بأنها وحدة إنتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الانتاج من اجل إنتاج سلعة او خدمة، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من اجله ،ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح والخسارة الناتجين عن هذا النشاط .

اما اقتصاديا فتعرف بأنها وحدة الاقتصادية للإنتاج، إنتاج السلع أو الخدمات وتصنف وفقا لعدة محددات منها المحدد القانوني، وللمؤسسة استقلالية تامة في اتخاذ القرارات الخاصة بها، مما سبق يمكن القول، أن المنظمة تحتوي على أفراد يعملون بتعاون وتناسق، وبالتالي فهي نظام إنساني واجتماعي مترابط وكذلك النشاط الممارس يتم وسط البيئة او المجتمع الذي نعيش فيه[3].

ثانيا: القطاع الثقافي:يكتسي القطاع الثقافي مظاهر متعددة وذلك لأنه يتركب من قطاعات متعددة تجعل من الصعب وضع تحديد دقيق له، فالنشاطات الداخلة في هذا القطاع، قد تتعلق بميادين التراث العمراني، الفنون الجميلة، مجالات القراءة والكتابة، العروض الحية، المسرح، وهذه النشاطات تدخل في منطق المحافظة، الإبداع والنشر وتطوير خدمات القطاع السياحي مما يزيد في تقدم القطاع السياحي.

[1] http://en.wikipedia.org/wiki/Culturalinstitutionsle 30/01/2017a14:00

[2] محمود السويدي، نفس المرجع السابق، ص 249.

[3] عائشة سعدي "استثمار المؤسسات الثقافية في التنمية المحلية "، االعدد العاشر للمؤتمر الدولي جامعة البليدة (2017)، ص 333-334.

إن خصوصية هذه النشاطات وبالتالي خصوصية المنتوجات التي تقدمها، وكذا الأزمة لإنتاجها ،تطرح مقاربات جديدة حتى في ميدان الموارد البشرية القادرة على إنتاج مثل هذه المنتوجات، مما يضفي خصوصية اكبر على هذا

القطاع وذلك فيما يتعلق بالموارد البشرية العاملة فيه، فهذا القطاع يعيش حالة من المرونة والتحول الدائم، مما يلزم على المؤسسات الفاعلة فيه القدرة على التأقلم الدائم.

ثالثا: مهامها:

تتمثل مهام المؤسسات الثقافية فيما يلي:

توسيع أرضية الحوار الثلاثي بين طاقات الوطن الثقافية الفكرية والعمل على بلورة المشروع الثقافي الوطني الذي يستوعب ثمرات الجهود المختلفة التي يبذلها أهل الاختصاص كما يجب أن تلبي متطلبات المواطنين الثقافية وتبلور حاجاتهم وتطلعاتهم.

الإسهام في تطوير الثقافة الوطنية، وهو دورها الأساسي الذي توظف له كل الإمكانات لأنها تلامس مناطق الإبداع في ذوات مديريها وتصقلها، وتضفي على المادة رصانة البحث ومنهجيته وعليه فإن الحقل الثقافي والأدبي الذي تعنى به المؤسسات الثقافية ليس فقط ملء الذاكرة، بل تثقيف العقل بعمل هادف يترجم في وسائل وأدوات ومناهج تنبه في العقل طاقات ومواهب لإنارة الذات وتأهيلها، بحيث يكون إسهامها نوعيا في تنمية الثقافة من خلال إخلاصها لمبادئها ووفائها الكامل للقيم والأهداف التي تلتزم بها وهي إنما تؤكد في ذلك ارتباطها الديناميكي بمحيطها ومجتمعها.

التواصل المعرفي والفكري مع المنجزات الثقافية والفكرية والحضارية والانسانية، بحيث يجب أن تهتم المؤسسات الثقافية بالمهمة وتؤسس لأنشطة منبرية أو غيرها بهدف تعريف الفضاء الاجتماعي بأهم المنجزات والإبداعات، وتوفير الفرص الدائمة لأبناء المجتمع والوطن للتعرف على منجزات ثقافات المجتمعات الأخرى.

فالمؤسسات الثقافية المبدعة والحيوية هي التي تؤسس العلاقة الإيجابية بين هذه الدوائر والمهام الثلاث، بحيث لا تتخلى عن أية مهمة وتعمل وفق خطط مرسومة ودقيقة، أو المساهمة في خلق حياة ثقافية ومعرفية جادة وحيوية وقادرة على استقطاب شرائح المجتمع المختلفة، وبهذا الالتزام ومفاعيله تتمكن هذه المؤسسات من صياغة واقع ثقافي يقرب المجتمع من آفاق وتطلعاته على المستويين الثقافي والأدبي

وعليه فإن المؤسسات الثقافية تتجاوز حدود المكان المحسوس وتكون مصدر إشعاع ثقافي?وأدبي وفضاء مشع لكل الأفكار والتعبيرات وملتقى يضم كل القناعات والسياقات الثقافية والأدبية

وساحة لإنتاج المعنى والأفكار[1].

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الثقافية العربية:

بعد الاستقلال تبنت الدول العربية فيما يخص الهيكليات الثقافية نماذج موجودة في العالم، هما نموذجان تم تبنيهما في الستينات في القرن الماضي:

النموذج الشرقي: حيث تكون المؤسسة الثقافية تابعة كلية للدولة التي تقدم الرعاية المادية وتشرف على السياسة الثقافية دون أي هامش استقلالي للمؤسسة في حد ذاتها، وهذا الأخير تمثله كل من سوريا مصر الجزائر.

ولا سيما الفرنسي أين توجد عدة أشكال في الرعاية، فهناك مؤسسات ثقافية تابعة بشكل كامل للدولة كالوزارات أو الهيئات العامة للثقافة، وهناك أشكال أخرى في الدعاية تتمثل في إعطاء مجال أكبر لحرية الفضاء الثقافي، ودعم استقلاليته وهذا ما نجده في تونس ولكن بشكل محدود.

ولقد ظل هذا النموذج موجودا وفعالا حتى نهاية الثمانينات في القرن الماضي، لكن سرعان ما ظهرت الاختلالات في هذه البنى بسبب سلسلة من التحولات العالمية التي مست الثقافة بشكل جوهري مما نجم عنه فقدان هذه المؤسسات الثقافية جزءا من فعاليتها، وفي أحسن الحالات لم تشهد أي تطور.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك جملة من المجهودات بذلت من طرف الحكومات العربية غير أنها لم تكن كافية [2]مثلا: في الإمارات ما قامت به مؤسسة محمد راشد آل مكتوم من مجهودات جبارة في مجال الترجمة، حيث أعلنت عن إطلاق برنامج " ترجم"لدعم وتنشيط حركة الترجمة في العالم العربي وتعزيز القدرات المعرفية للدول العربية، حيث يتم ترجمة 365 كتاب في المرحلة الأولى في مختلف مجالات الفكر، ثم التركيز على ترجمة الكتب المتخصصة في الإدارة في المرحلة الثانية، بحيث تتضمن خطة البرنامج ترجمة ألف كتاب مع التركيز على جودة الكتب وقيمتها المعرفية والعلمية[3].

وفي تونس، فقد تم إعداد وثيقة من أجل مشروع ثقافي في جويلية لسنة 1980، حيث وضعت آلية للثقافة في تسمى" صندوق العمل الثقافي"الذي يدعم ماديا آلية من خلال ضرائب على الأعمال والعقود وقد كان له دور كبير في ازدهار العمل الثقافي، لكن منذ بداية التسعينات أصبح التدعيم محدود بسبب

[1] محمد محفوظ، نفس الموقع السابق، ص 2-3 .

[2] ماري الياس ، يوم 2017/02/07 بتاريخ 11:00 http://www.chihab.net/modulespHp.name =artic

[3] www.emaratalyoum.com/cs/article.axpx2-headlineqIQ=95,P:8le12/02/2017a 15 :30.

تعقيدات إدارية ومنذ 1990-1996 وفي 1997-2001 تم فتح المجال للاستثمار في القطاع الخاص الثقافي المتمثل في كل من المسرح، التلفزيون، السينما ...الخ لكن تحت رقابة الدولة.

وفي الأردن تم تدعيم بعض الكيانات الفنية(الفرق والتجمعات)من خلال وزارة الثقافة، بالإضافة إلى بعض الدعم من البلديات لكن الدعم يكون دائما محدودا خاصة، عندما يتعلق الأمر بتغطية أنشطة ثقافية ذات طابع استمراري.

وفي لبنان يعتبر الدعم الذي تقدمه وزارة الثقافة محدودا جدا لبعض المشروعات الثقافية، وفي مصر وسوريا، فإن الوزارة تقوم بدعم الجماعات التابعة لها كالمسرح، هيئة قصور الثقافة، قطاع الثقافة الجماهيرية ...إلخ، ومع بداية التسعينات بدأت مصر محاولة إنشاء آليات بديلة مثل" صندوق التنمية الثقافية "التابع للوزارة هذا الأخير الذي نحى نفس المنحى السابق.

ومن خلال ما سبق نجد أن التحولات الحادثة في البنى والهياكل لم تأت بالشكل نفسه في كل دولة بحيث يظهر الخلل بشكل واضح عندما يتعلق الأمر بالأجيال الفنية الجديدة والشابة، والتي لم تكن معروفة سابقا فالأزمة بالنسبة لهذه المؤسسات هي أزمة بنيوية، حيث بصفة عامة يمكن تلخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الثقافية بشكل مباشر وغير مباشر فيما يلي:

نقص في الفضاء الثقافية، ما عدا التابعة للدولة التي لم تزد عددا منذ عقدية أو أكثر، وتخلفها على المستوى التقني والمهني والتي بالضرورة تعطي الأولوية لاستخدام مؤسسات الدولة الثقافية، وهناك عدد غير محدود من الفضاءات الثقافية المستقلة والتي تعاني بشكل عام من نقص الموارد

الضرورية لاستمرارها، بالإضافة إلى نقص شديد في المعدات والبنية التحتية[1].

تخلف مواقعها عبر الانترنت حيث أوضحت بعض الدراسات في المغرب وضعيتها، من خلال ما تقدمه من معلومات ومن تحين لمواقعها، فالزائر لها وعلى رأسها وزارة الثقافة يجد أن الهدف من تواجدها هو الحضور فقط دون أن يكون لها رؤية أو أي توجه عصري، فهي تحتوي البرنامج التوقعي لوزارة الثقافة وتحته المعرض الدولي للنشر والكتاب، والدورة الحادية عشرا الفني المعاصر والدزاين.

[1] ماري الياس، نفس الموقع السابق ص 3-4.

وهو موقع يفتقر إلى الحيوية والنشاط ولا يقدم سوى بعض الوثائق فهي لا تعرف أي تحسين أو تحديث، ونفس الحالة تشكو منها مواقع الثقافة غير رسمية، حيث لم ترق إلى المستوى التفاعلي منها موقع إتحاد كتاب المغرب وبيت الشعر.

افتقار الدول العربية إلى قوانين تنظم إنشاء أشكال الفرق والتجمعات الثقافية، مما شكل عائقا أمام مواصلة الشباب لإبداعهم المستقبلي، وإن سمحت القوانين بذلك فإن هذه الفرق تعاني من عدم وجود فرص للدعم مما يعيق استمرارها.

عدم وجود دعم من خلال المناطق الحيوية أو البلديات في معظم البلدان العربية، للمساعدة على إنتاج أو تسويق العروض كما هي الحال في البلدان الأوروبية.

عدم وجود فرص للتجوال في المنطقة وخصوصا بعد توقف العديد من المهرجانات الإقليمية القليلة أصلا سواء لنقص التمويل أو للظروف السياسية مما أدى إلى توقف فرص التنقل الفنية المحدودة في المنطقة.

عدم وجود حالة أو مشروع تحديث للأطر الثقافية بحيث يتم خلق فرص لها طابع الديمومة.

عدم الإطلاع على الاتجاهات الجديدة والإمكانيات المتاحة على المستوى العالمي، حيث أن آلية التعريف لازالت غريبة عن هذه البلدان ومحصورة في أشخاص محدودين[1].

ومجمع اللغة العربية الأردني ومؤسسة عبد الحميد شومان ومركزها الثقافي.... الخ، وتشمل معظمها على مكتبات ثرية مثل مكتبة شومان ومكتبة مجمع اللغة العربية الأردني..... الخ.

المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية في الجزائر

أولا : توصيف عام للمؤسسات الثقافية الجزائرية:

تعمل الجزائر طبقًا لنظام "جمهوري"مزوَّد بسلطة تشريعية متمثلة في البرلمان بمجلسيه المنتخَبَين بالانتخاب المباشر(مجلس الأمة والبرلمان)، وبسلطة تنفيذية يجسِّدها شخص رئيس الجمهورية، ويحتفظ رئيس الجمهورية بسلطات مطلقة لتعيين رئيس الحكومة وكذلك أعضاء الحكومة، على غرار وزير الثقافة الذي مهمته الرئيسية حماية التُّراث الثقافي الوطني وتثمينه، كما يسهر على حسن إدارة الإدارات والدوائر والهياكل التي يمارس عليها سلطته من خلال تحديد الأهداف والوسائل والتنظيم. تنشط عدة وزارات في قطاع الثقافة مثل: الوزارات الخمس، وأمانة السر، غير أن وزارة الثقافة تظلُّ السلطة العامَّة الكبرى التي ترسم السياسة الثقافية الوطنية، تتكون الوزارة من عدة إدارات وأخرى فرعية قطاعية، ويعتمد الوزير عليها لتنظيم النشاط

[1] .http// :www.midowza.netle 15/02/2017 a10 :00

الثقافي على المستوى الوطني، كما تطبق المعاهد والمراكز الثقافية والهياكل الثقافية الأخرى، تحت الوصاية المباشرة لوزارة الثقافة، الإستراتيجية التي سطرتها الوزارة على الصعيد الوطني أو الإقليمي طبقًا للصلاحيات الإقليمية، كما تؤكد الدولة وجودها بشكل خاصٍّ على المستوى الإقليمي من خلال مديريات الثقافة لـ 48 الموجودة في كل الولايات[1].

إن مديريات الثقافة هيئات تأسست عام 1994، حيث حلَّت محلَّ إدارات الثقافة والاتصال التي كانت قائمة قبل ذلك بعامين، وكانت قد حلَّت بدورها محلَّ إدارات المعلومات والثقافة السابقة، على المستوى الهيكلي، تضمُّ هذه الهيئات الأقسام المسؤولة عن الثقافة على مستوى الولايات وهي منظمة في مكاتب وهي تشتمل على أربعة أقسام من بينها قسم الفنون والآداب وقسم التُّراث، ويعيَّن مدير الثقافة بمرسوم رئاسي بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن الثقافة، ومدير الثقافة هو ممثِّل الدولة في الولاية، وتقوم وزارة الثقافة مباشرة بتمويل مديريات الثقافة، إن تأثير هذه الإدارات مهمٌّ جدا في الأقاليم، لكن الأمر مختلف في الجزائر العاصمة، حيث تأثير إدارة الثقافة ليس كبيرًا نظرًا إلى منافسة العديد من الهيئات الثقافية التي تعمل على المستوى الوطني والتابعة بدورها لوزارة الثقافة، ومنافسة الهياكل التي تديرها لجنة الشؤون الثقافية لولاية الجزائر ولجان الشؤون الثقافية التابعة للمجالس البلدية الشعبية، وهي مجالس مستقلَّة تمامًا عن وزارة الثقافة.

الولاية هي مقاطعة إقليمية عامَّة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال ماليّ، وتتكون من جهازين مجلس منتخب رئيس الجمهورية ممثلاً للدولة، إن المادة الثانية والعشرين من القانون رقم 08-90 الصادر في 7 أبريل 1990 التي تتناول نظام الولاية، تفرض على المجلس الشعبي للولاية تشكيل لجنة دائمة مسؤولة عن دراسة الملفات الخاصَّة بالشؤون الثقافية تنتخب هذه اللجنة رئيسها الذي يجب أن يكون عضوًا في المجلس الشعبي للولاية، وتتشكل اللجنة بتشاوُر المجلس الشعبي بناءً على اقتراح من رئيسه أو من ثلث أعضائه ويجب أن يضمن تكوينها التمثيل النسبي الذي يعكس المكوِّنات السياسية للمجلس الشعبي

إن المجلس الشعبي البلدي (APC) هو جهاز تنفيذي يدير هيئة إقليمية قاعدية يتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي ويُسَمَّى "بلدية"، يدار الملف الثقافي للبلدية داخل قسم ثقافي مُنشأ بواسطة المجلس الشعبي البلدي، وتتركز السياسة الثقافية للمجلس بشكل حصري تقريبًا على إقليمها، ويشجع المجلس الفنانين المحلِّيين ويستخدم الإجراءات الخاصَّة به لبناء واستعادتها البنى التحتية الثقافية.

[1] ماري الياس، مرجع سابق، ص 4.

تشير المادة رقم 24 من القانون رقم 08-90 الصادر في 7 أبريل 1990 الخاص بالبلدية إلى أنه مسموح للمجالس الشعبية أن تشكِّل لجانًا دائمة أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهمُّ البلدية في ما يتعلق بالأمور الثقافية، في الجزائر العاصمة، تتمتع كل المجالس الشعبية البلدية تقريبًا بهذه اللجنة في شكل قسم ثقافي، يدير هذا القسم بشكل مباشر أو غير مباشر البنى التحتية الموجودة في أراضي البلدية.

الروابط بين وزارة الثقافة والسلطات "الثقافية" المحلِّية معقَّدة وتختلف من ولاية إلى أخرى، وهي روابط شخصية وتعتمد إجمالاً على التجانُس بين مسؤولي الطرفين ورغبتهم في التعاوُن معًا في العمل وهكذا، يمكن أن نجد ولاياتٍ حيث تعمل الإدارة الثقافية ولجنة الشؤون الثقافية في تعاون وثيق وولايات أخرى حيث لا يوجد أي اتصال بينهما، كما هو الحال في الجزائر العاصمة[1].

المراكز الثقافية الأجنبية المركَّزة أساسًا في الجزائر العاصمة وعددها ثمانية مراكز، بالإضافة إلى الخدمات الثقافية لسفارات البلدان الأجنبية، تشارك بالطبع في النشاط الثقافي الجزائري، لكن دورها بالنسبة إلى مفهوم السياسة الثقافية الوطنية صغير لأن استراتيجيتها دبلوماسية صرفة وترتكز على تقديم التجارِب الثقافية لبلادها، لا شك أن المهرجان الثقافي الأوروبي الذي يدوم شهرًا.

ويعتبر الحدث المهمُّ بالنسبة إلى العروض الأجنبية في الجزائر حيث في كل عام، تجتمع كل المراكز الثقافية الأجنبية وسفارات بلدان الاتحاد الأوروبي، وتقترح تنظيم برنامجا ثقافيا ثريا جدا، وغالبًا ما تمنح وزارة الثقافة من خلال هيئاتها الثقافية، قاعات العرض مجانًا للمراكز والمكاتب الثقافية الأجنبية من أجل عروضها الثقافية.

ويتعلق الأمر هنا بالشكل الوحيد المرئي للتعاون [2].

إن الجمعيات الثقافية والفنية(التي لا تهدف إلى الربح)موجودة أيضًا في القطاع الثقافي في عام 2001 كان عدد الجمعيات الأدبية على المستوى الوطني 96 جمعية، و573 جمعية فنيةو343جمعية علمية و667 جمعية تنشط في مجال التاريخ والتُّراث، إجمالاً كان عدد الجمعيات المسجلة ذلك، العام في قائمة الإدارات الفرعية لوزارة الثقافة الخاصَّة بالجمعيات الثقافية هو 3463 جمعية[3] يجب الاعتراف بأن دور هذه

[1] صلاح جرار، المثقف والتغيير: ط1 ،(الأردن: المؤسسة الغربية للدراسات و النشر، 2003) ، ص 96 -113 .

[2] عمار كساب، السياسة الثقافية في مدينة الجزائر:(مرصد السياسات الثقافية في إفريقيا)، 2008 ، ص1 .

[3] منظمة الكيبكhttp://mawred.org/worldpress1/wpcontent/uploads/2013/algeria-arabicle15/02/2017a 16:00

الجمعيات صغير جدا في الحياة الثقافية في الجزائر مقارنة بالدور المسيطر لوزارة الثقافة، غير أنها تستطيع أن تؤدي دورا مهما في القرى والمناطق الريفية النائية، حيث الأنشطة الثقافية لوزارة الثقافة نادرة أو غير موجودة

وتعمل أيضًا بعض" المؤسَّسات "الجزائرية في الحقل الثقافي مثل مؤسَّسة القصبة(تراث)على سبيل المثال، ومؤسَّسة الأمير عبد القادر(تاريخ)، ومؤسَّسة محمد ديب(أدب)، ومؤسَّسة عبد الكريم دالي (موسيقى)، ومؤسَّسة الفنك الذهبي(سينما ...)كذلك مؤسَّسة" صحارى العالَم "التي لديها وضع منظمة بين حكومية(OIG) التي مقرُّها في غرداية بجنوب الجزائر، تنظِّم العديد من الأنشطة ، الثقافية والفنية في الجزائر وفي الخارج كالمهرجان الدولي لثقافات شعوب الصحراء، يترأس كل هذه المؤسَّسات شخصيات ذات مكانة في المجال السياسي أو الثقافي ومِن ثَمَّ تتمتع بحرية تصرف في الميدان.

لا توجد في الجزائر منظمات غير حكومية غير ربحية في المجال الثقافي أو غيره، فالقطاع

الخاصُّ قليل النشاط في المجال الثقافي في الجزائر، حتى إن كان النشر يستطيع أن يتميز على فترات بأن يكون له نشاط ثابت بدرجة أو أخرى في أثناء التظاهرات الثقافية الكبيرة الوطنية والدولية، وكما تحاول بعض شركات توزيع الأفلام السينمائية بطريقة ما أن يصمد وتتقاسم سوق التوزيع السينمائي خمس شركات كبيرة : "إم دي سينيه MD Cine، و"سيرتا فيلم " Cirta Film "

و"كينو ماكس " Kino Max.، " و"سورا بروديكشن Sora Production ، و"طاسيلي فيلم Tassili Film

بالنسبة إلى قطاع الأسطوانة، فإن شركة كاديك – سوليCadic – Soli هي التي تسيطر على السوق، وتحاول شركة" بلدة "للتوزيع من جانبها أن تشقَّ لها مكانًا بالرهان على الموسيقى الأصيلة والتقليدية المحدَّثة، إن ضعف القطاع الثقافي الخاصِّ لا يسمح ببروز صناعة ثقافية حقيقية خلاَّقة قادرة على إنتاج ثروة للبلاد، لا سيما خلق فرص عمل.

إن أكثر وزارة مشاركة في قطاع العمل الثقافي، بخلاف وزارة الثقافة، هي بلا شك وزارة الشباب والرياضة، حيث تنظم هذه الوزارة العديد من الأنشطة الثقافية والفنية، منها المهرجانات، عبر كل البلاد أن المنشآت الشبابية تحت الأسماء المختلفة (دُور شباب، مراكز ثقافية، قاعات متعددة الأنشطة، مراكز ترفيه..) الموجودة في ولايات البلاد تتشارك في إدارتها إدارات الشباب والرياضة (مكاتب لا مركزية بالنسبة إلى الوزارة) ومكاتب المنشآت الشبابية، وهي هيئات ذات طابع إداري.

ويخضع العديد من المنظمات الشبابية لقانون الجمعيات رقم 90/31 .

إن التعاوُن بين الوزارات ضعيف في مجال الثقافة، أو على الأقل ليس ظاهرًا ج دا، غير أن وزارة الثقافة قامت ببعض المبادرات بالتعاوُن مع وزارات أخرى، على سبيل المثال، بالنسبة إلى التُّراث المادي يوجد تنسيق لأعمال حماية التُّراث بين وزارات السياحة والداخلية والدفاع الوطني والمالية وغالبًا ما تقوم وزارة الثقافة بالتعاوُن مع الإدارة العامَّة للأمن الوطني بتنفيذ التدريبات النوعية لمكافحة التهريب للتُّراث الثقافي الوطني ,إن هذه التدريبات مخصصة لخلايا الشرطة القضائية المتخصصة وشرطة الحدود.

أحيانًا، تعمل سفارات الجزائر في الخارج، تحت وصاية وزير الخارجية مع وزارة الثقافة، ففي التحضير للمهرجان الإفريقي الذي أقيم في الجزائر العاصمة 2009، كلفت سفارات الجزائر المختلفة في إفريقيا بإعداد القائمة النهائية للفنانين الذين سيشاركون في الحدث وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصَّة برحلتهم[1].

المطلب الرابع : أنواع المؤسسات الثقافية وتطورها التاريخي

أولا: أنواع المؤسسات : يتنوع تواجد المؤسسات الثقافية بالجزائر من مسارح المسرح الجهوي لعنابة، المسرح الجهوي لباتنة، وبجاية، وقسنطينة، ومعسكر، وسيدي بلعباس.....إلخ، ودواوين ثقافية مثل الديوان الوطني للثقافة والإعلام، ديوان رياض الفتح، قصور الثقافة كقصر مفدي زكريا، مركز الفنون والثقافة بقصر رياس البحر، والمتاحف الوطنية منها متحف الفن المعاصر بالجزائر (mama) المتحف الوطني للآثار القديمة، المتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية، المتحف الوطني باردو، المتحف الوطني ناصر الدين بوسعادة المتحف الوطني لشرشال المتحف الوطني لسطيف، بالإضافة إلى الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي aarc ويمكن تقسيم أنواعها إلى ما يلي[2]:

مؤسَّسات عمومية ذات طابع إداري(:مديريات الثقافة، ودور الثقافة، ومؤسَّسات التكوين

مؤسَّسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري :المسارح، والسينما، والدواوين.

مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي: المؤسَّسة الوطنية للفنون المطبعية.

المؤسَّسات المستقلَّة عن القطاع الحكومي: فتنشط في إطار قانون المؤسَّسات التجارية أو قانون الجمعيات الثقافية.

يعتبر عدم صدور نصوص قانونية تشمل الإطار العام الذي يحكم العمل الثقافي فطي الجزائر(المجال المهني) ، على الرغم من صدور بعض النصوص القانونية في الفترة الأخيرة من أجل توضيح مهامِّ إدارة بعض

[1] وزارة الثقافة، "**الدليل الإحصائي السنوي**"، (الجزائر ،2000-2001).

[2] منظمة الكيبك ، نفس الموقع السابق، ص ص:(3 -10) .نفس التاريخ والتوقيت .

المؤسسات الثقافية، كالمسارح والمتاحف والمهرجانات، إلا أن ذلك يشكل عائقا بالنسبة للمؤسَّسات المستقلَّة عن القطاع الحكومي، التي تمثلها الجمعيات الثقافية، والتعاوُنيات المسرحية والفنية، أو المؤسَّسات التجارية (النشر، والإنتاج السمعي البصري، ووكالات توزيع العروض الفنية)، وان كانت ظاهريا تتمتع باستقلالية قانونية، فهي من الناحية المالية لا تزال تعتمد على الدعم الحكومي، ولم تتمكن حتى الآن من تطوير مواردَ مستقلَّة، لذا يمكننا القول ان ما يميز المشهد الثقافي الجزائري هو الحضور القوي للمؤسَّسات الثقافية العمومية ممثَّلة في وزارة الثقافة، ومديريات الثقافة على مستوى الولايات(المحافظات)، والمؤسَّسات الثقافية الأخرى دور الثقافة.

والمسارح، والمتاحف، والمراكز الثقافية التابعة للبلديات، ودور الشباب التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة، أمَّا العمل الثقافي المستقلُّ فتمثِّله الجمعيات الثقافية(محلِّية، ووطنية)، والمؤسَّسات الثقافية الخاصَّة: مثل التعاوُنيات المسرحية ومؤسَّسات الإنتاج السمعي البصري والموسيقي ودور النشر ووكالات توزيع العروض والإشعاع الثقافي وتسيير إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى[1].

ثانيا:تطورها التاريخي

بدأت فكرة توزيع المسؤوليات العامَّة في ميدان الثقافة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حيث تمَّ التنازُل عن قاعات السينما لصالح خواصَّ يتولَّون تسييرها وقد نجم عن هذا تدهوُر الفضاءات السينمائية وتراجع إقبال الجمهور على دور العرض وحاليا تعمل الدولة على استرجاع هذه القاعات وترميم ما تدهور منها

وقد أقدمت الوزارة الوصية على الثقافة والاتصال في مطلع التسعينيات على حلِّ ثلاث مؤسَّسات عمومية هامَّة المركز الجزائري لصناعة السينما، والمؤسَّسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري، والوكالة الوطنية للأشرطة الوثائقية، وفُتح المجال أمام الخواصِّ لإنشاء مؤسَّسات إنتاجية حَظِيَت بدعم ماليٍّ من الدولة.

وفي مجال النشر تَمَّ حَلُّ المؤسَّسة الوطنية للكتاب، والتنازُل عن ممتلكاتها التي تشمل مطابعَ ومكتباتٍ ومرافقَ للتخزين، وُزِّعَت بعض المرافق على عُمَّال المؤسَّسة التي شملها الحلُّ، وبِيعَ البعض منها في إطار الخوصصة، هذه التجرِبة أيضًا لم تنجح إذ تَمَّ تحويل بعض المرافق عن مهامِّها الأصلية، وإذا كانت سنوات التسعينيات قد شهدت حلَّ بعض المؤسَّسات الثقافية الأساسية(السينما والكتاب وفتح المجال للعمل الثقافي المستقلِّ، فإن هذا لا يعني أن المؤسَّسات الثقافية العمومية تركت مكانها للمؤسَّسات الثقافية الخاصَّة، بل إن

[1]وزارة الثقافة، "برامج المؤسسات الثقافية" ، (الجزائر ،مجلة استخبار ،2011)، ص ص14-15

المشهد الثقافي عمومًا لا يزال يدور في فلك المؤسَّسات العمومية، ذلك أن إنشاء مؤسَّسات ثقافية على غرار الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي، والوكالة الوطنية لتسيير إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى يعزِّز هذا التوجُّه، هذه الأخيرة التي اسند إليها تسيير إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى مثل مشروع المكتبة العربية الجنوب أمريكية، وهو مشروع سيتمُّ إنجازه بمشاركة وزارة الثقافة ووزارة الخارجية، ومشروع المعهد العربي للآثار وقاعة العروض الفنية ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة، إذن فالدولة ليست غائبة عن العمل الثقافي وحضورها ماثل سواء من حيث الدعم أو من حيث حضور المؤسَّسات العمومية الخاضعة لوصايتها[1].

ثالثا : التشريعات الخاصة بالمؤسسات الثقافية الجزائرية .

تميز التشريع في السنوات الأولى من الاستقلال بإلغاء النصوص الأساسية الفرنسية، التي كانت تنظِّم نشاطات قطاع الإعلام والثقافة وتسطيِّرها، لا سيما الأحكام التي تضمنها قانون 1881المتعلق بحرية الصحافة، وقد زُوِّدَت المؤسَّسات التي كانت خاضعة لوزارة الإعلام والثقافة(الإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء وديوان الأحداث الجزائرية المصوَّرة)بنصوص تأسيسية، إلى جانب مؤسَّسة المسرح الوطني الجزائري التي كانت تخضع لوصاية وزارة التربية الوطنية، أمَّا المؤسَّسات التي كانت تابعة لحزب

جبهة التحرير الوطني فلم تكُن تستند إلى نصوص قانونية، على غرار المؤسَّسات التي تحت وصاية وزارة الإعلام.

إن ما يميز القوانين المسيِّرة للمؤسَّسة الثقافية الجزائرية هو ذلك الالتباس في تحديد طبيعتها ومهامِّها فسواءٌ أكانت هذه المؤسَّساتُ مؤسَّساتٍ إداريةً (مديريات الثقافة ودور الثقافة والمؤسَّسات التعليمية)أو مؤسَّساتٍ صناعيةً وتجاريةً(السينما والمسرح)، أو مؤسَّساتٍ ذاتَ طابع اقتصادي المؤسَّسة الوطنية للفنون المطبعية)، فإنها جميعًا تجد صعوبة في التوفيق بين الجوانب الإدارية والتجارية والثقافية.

إن هذه القوانين لا تتماشى مع طبيعة المؤسَّسة الثقافية التي نصَّت عليها هذه النصوص بأنها مؤسَّسات عمومية، ويوقعها في تناقض صارخ حيث يفترض أنها ستقوم بخدمة عمومية ولا تستهدف الربح في حين أن بعض هذه النصوص يُضفِي على المؤسَّسة الطابع التجاري والصناعي.

[1] وزارة الثقافة ، مرجع سابق ،ص15.

أمَّا بخصوص الهيئات التشريعية في مجال الثقافة فتخضع للأطر التنظيمية القائمة، على المستوى المركزي حيث تتولى مديرية الشؤون الإدارية بوزارة الثقافة مهامَّ التنظيم والدراسات القانونية، أمَّا على المستوى المحلِّي فتتولى مديريات الثقافة في كل ولاية(محافظة) مهام التنظيم والإشراف على العمليات الثقافية[1].

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

إن التنمية كثيرا ما انتسبت الى ظاهرتي الفقر والغنى التي تعتبر قضية قديمة قدم البشرية إلا إن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا.

بالرغم من الجهود التي بذلها المنظرون والباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الاشكالات التي بقيت مطروحة خصوصا حول دور الدولة او الحكومات في عملية التنمية مما يستوجب علينا التعرف على مفهوم ونظريات التنمية المحلية بالإضافة الى مبادئ وركائز التنمية المحلية ودوافعها وهذا ما نتطرق إليه من خلال هذا البحث الذي يتضمن المطالب التالية :

المطلب الأول: عموميات حول التنمية

لقد حضي مفهوم التنمية المحلية بتصور العديد من المفكرين لمختلف المدارس الفكرية.

اولا :التنمية المحلية من خلال مدارس الفكر الاقتصادي

1- **المدرسة الميركانتيلية (التجاريين):**

تناولت هذه المدرسة(القرن التاسع عشر) موضوع التنمية من خلال الواقع الذي كان سائدا آنذاك والمتمثل في النقص الحاد في المعادن النفسية والذي اعاق التوسع كانوا يرون انه على الدولة ان تتحكم في الواردات وتشجع الصادرات حتى تتمكن في النهاية من امتلاك اكبر قدر ممكن من النقود (الذهب والفضة)ومن ثمة تحقيق رفاهية الامة ،وكانت هذه المدرسة من الاوائل التي رفعت لواء الدولة ووجوب تدخلها للحفاظ على النظام في كل المستويات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية ومن اهم منظري هذه المدرسة ،توماس هوبز[2] .

2- المدرسة الكلاسيكية:

تزامنت هذه المدرسة الفترة ما بين القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي يمثلها كل من جون لوك ،دافيد هيوم وادم سميث ،الذي الف كتابا حول قضية التنمية تحت عنوان ثروة الامم ،تميزت هذه الفترة بتطور النظام البرلماني وكذا هيمنة الليبرالية كما تميزت هذه الفترة بالاستقرار والسلم ،اعتقد اصحاب هذه

[1] منظمة الكيبك،نفس الموقع السابق ،ص 29.

[2] خنفري خيضر ،" العلوم الاقتصادية بعنوان تمويل التنمية المحلية "(أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2011) ص 13.

المدرسة إن التنمية تتم بشكل تلقائي حيث اعتمد ادم سميث على نظرية اليد الخفية التي تؤدي في النهاية إلى إحداث التوازن وبالتالي لا يجب وضع قيود على عوامل الانتاج بل يجب ترك قوانين الطبيعة تحكم المسار الاقتصادي والاجتماعي وان تدخل الدولة سيؤثر سلبا على رفاهية المجتمع ويقتصر دور الدولة الليبرالية في التنمية على ضمان النظام وليس تحمل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا غير ان هذه المدرسة فشلت في النهاية في معالجة الازمات التي واجهت النظام الليبرالي خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى 1914 وكذا أزمة الكساد العالمي 1929.

3- المدرسة الكلاسيكية الجديدية:

ولدت هذه المدرسة كنتيجة لفشل المدرسة الكلاسيكية في ايجاد حلول معالجة الازمات التي واجهت النظام الليبرالي ويمثلها كل من جون ماينز كينز واخرون مثل هانس والبين فيليبس وغيرهم الذين انتقدوا الفكر الكلاسيكي حيث اعتبروا إن عملية التوازن لا تتم تلقائيا وان الإنسان ليس دائما رشيدا في تصرفاته فيجب ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتساهم في تصحيح الاختلالات من خلال الاستهلاك الانتاج والاستثمار .

4- الفكر الاشتراكي(الماركسي)

بالموازاة مع الفكر النيوكلاسيكي ظهر الفكر الاشتراكي والذي ازدهر مع انتصار الثورة البولشفية في روسيا والذي استمد اسمه من افكار كارل ماركس .

تبنى الفكر الاشتراكي فكرة هيمنة الدولة الكاملة على كافة الأنشطة الاقتصادية وتستخدم الدولة في ذلك عنصر التخطيط المسبق من اجل تحقيق اهدافها ،الاجتماعية وغيرها ،ولكن الواقع اثبت عكس ذلك حيث ان معظم الدول التي تبنت الفكر الاشتراكي لتسيير شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فشلت ،في الميدان الاقتصادي وعجزت بالتالي عن تحقيق التنمية لمجتمعاتها.

ثانيا : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

1. مفهوم النمو:

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي وضعها كل من الباحثين والعلماء المنظمات الهيئات الدولية والحكومية فنذكر منها :

- ✓ النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط [1].
- ✓ الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- ✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة الى اخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح[2].
- ✓ عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة [3].
- ✓ النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية ،يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نشير الى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم[5] .

- ✓ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط ،بل لابد ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي ان معدل النمو الاقتصادي لابد ان يفوق معدل النمو السكاني ،وعلى ضوء ذلك يكون : **معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي –معدل نمو السكان**
- ✓ الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب ،بل يتعين ان تكون حقيقية ،وهذا من خلال استبعاد اثر التغير في قيمة النقود ،أي استبعاد اثر التضخم أي لابد إن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية والناتج المحلي الإجمالي أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي اثر التضخم.

عموما نقول بان النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيبي من فترة الى اخرى(عادة ما تكون سنة)وزيادة نصيب الفرد منه .

---

[1] -Eric bousserelle et shapiro edward ,dinamique économique –roissance,crise,cycles,gualino éditeur (paris,2004),p 30.

[2] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي : (عمان دار الحالة للنشر والتوزيع 2002)، ص 371.

[3] اسماعيل عبد الرحمان وحزبي محمد موسى عريقات ،مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد ،(عمان: دار وائل ،1999)،ص 373

[4] Marénouchi,croissance histoire économique (paris édition hazan ,1990),p44.

[5] – وعيل ميلود،" المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها " اطروحة دكتوراه لحالة :الجزائر ،مصر ،السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990جامعة الجزائر)ص 3 -9

يأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

معدل نمو ثابت:أي نمو منتظم عبر الزمن

معدل نمو متزايد:أي يزداد عبر الزمن

معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن

2. **مفهوم التنمية:**

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية، إجتماعية، سياسية وثقافية يختلف مفهومها من دولة نامية الى دولة متقدمة

عند الدول النامية تعني تغيير جذري في اوضاع مجالات مختلفة ،بينما لدى الدول المتقدمة فإن مفهوم التنمية يعني التغيير في الاوضاع القائمة والتي قد لا تكون مختلفة، اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية نظرا لكونها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وفي ما يلي أهمها R.F.BALDWIN ET M.G.MEIR عرفاها على انها : تزايد في الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم [1].

3. NICOLAS KALDOR عرف التنية الاقتصادية على أنها: مجموعة من الإجراءات وسياسات وتدابير متعددة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سعريه ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .
4. محمد زكي شافعي عرف التنمية الاقتصادية على انها عملية تحول من اوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها الى اوضاع اخرى مستهدفة وافضل منها قبل حدوث التنمية .
5. صلاح الدين فائق عرف التنمية الاقتصادية على انها :عبارة عن عملية تطورية تاريخية طويلة الامد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن الى اقتصاد متحرك يزيد في الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط

[1] حربي عيسى عريقات ،مبادئ التنمية الاقتصادية (جامعة الإسراء الطبعة الأولى دار الفكر للنشر والتوزيع 1992)،ص ص26-27.

6. تعريف هيئة الامم المتحدة 1956 عرفت التنمية على انها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع افراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[1].

عموما فالتنمية هي عملية تغيير اقتصادي ،اجتماعي وسياسي تؤدي في النهاية الى تغييرات كلية في المجتمع ومهما اختلفت وتنوعت التعاريف فان جوهر التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصاداتها ومحسن لظروف ومستوى الحياة الإنسانية، أي إنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق زيادة الانتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية افراد المجتمع [2].

الفرق بين النمو والتنمية

مما سبق الذكر يمكن تلخيص اهم الفوارق بين المصطلحين في الجدول التالي :

جدول رقم –1 الفرق بين النمو والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شانها احداث تغير هيكلي ✓ يركز على التغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات ✓ لايهمه مصدر زيادة الدخل القومي	✓ عملية مقصودة ومخططة تهدف الى التغير الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لافراده ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبنويعه .

من خلال هذا الجدول نرى انه هناك اختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ،فالنمو يركز على مثلا التغيير الهيكلي دون اتخاذ أي قرارات، إما التنمية فهي عملية مدروسة ومخطط لها ولذلك فان مفهوم التنمية أوسع بكثير من النمو .

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص9.

[2] محمد احمد الدوري ، التخلف الاقتصادي (جامعة عنابة : معهد العلوم الاقتصادية ،الطبعة الثانية ص 54.

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المحلية ونظرياتها

قبل الحديث عن مفهوم ونظريات التنمية المحلية يجب أن نتكلم عن ماهية المحلية:

أولا :ماهية المحلية

يرتكز مفهوم المحلية على مفهوم الاقاليم(الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها[1] العنصر الجغرافي :ويعني أي منطقة او مدينة محددة جغرافيا .

1. عنصر الهيئة او الانتماء والذي قد يتعرض مع الواقع الجغرافي .
2. توفر المجال(فضاء)ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة .
3. عنصر إداري يعتمد على تقسيم اداري تقرره الدول والحكومات الذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية جهوية...).

فمن خلال هذه العناصر يمكننا ان نعطي مفهوما للمحلية بانها :تلك الفضاءات التي توجد بها روابط اجتماعية كثيفة (علاقات ين الاشخاص ممارسات ثقافية ...الخ)تسمح هذه الروابط بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتجيات جماعية للتنمية ويقول الاقتصادي برنار بيكور أن مصطلح الاقاليم مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك . فان المعيار المعتمد هو المعيار الاداري الذي يعتبر المحلي ،كل المناطق المعينة بطريقة ادارية والذي يعرف بالتقسيم الإداري، ولاية، دائرة، بلدية .

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

لقد اختلفت الآراء وتعددت حول مفهوم التنمية المحلية ،الا انها ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول الى تحقيق اهداف اساسية كضمان حياة أفضل لأفراد المجتمع .

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي ارادت ان تجعل من اعاد التراب اولوية وطنية وكان الهدف منها القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها وكان ذلك عن طريق سياسة ادارية تعيد تنظيم الانشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح ،هذه النظرة(اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين)رفضت من قبل مختلف الفاعلين المحلين الذين يعتبرون ان التنمية أي إقليم يجب

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق ،ص9.

أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنية من تحت والتي تبنى على اساس استقلالية الاقاليم عن مركز القرار العاصمة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا وفي ما يلي مجموعة من المفاهيم للتعرف على مصطلح التنية المحلية :

1. هي عملية تغيير تتم في اطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية للمواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا الى رفع المستوى المعيشي لكل افراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة[1].
2. التنمية المحلية هي عبارة عن التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ايلاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن اطار خطة شاملة ،وهي ايضا تعني الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول الى مراحل متقدمة من التنمية والنمو وتحقيق المستوى الانساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر[2].
3. وعرفت أيضا بأنها :نشاط منظم لغرض تحسين الاحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي ويعتمد على التعبئة والتنسيق النشاطات التعاونية والمساعدات الذاتية للمواطنين والمساعدات الفنية من المؤسسات الحكومية[3].

تعريف josé Arçonna: هي تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات تنمي عمل الفاعلين المحليين وتضافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي[4] .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية (مصر دار النشر الثقافية الإسكندرية 2001 ،ص 13.

[2] محمد امين عقلة ،التنمية في الوطن العربي ،ط1 (مصر: وزارة التربية والتعليم الإسكندرية،1990 ، ص 24 .

[3] حسين عبد القادر ،" الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "(رسالة ماجستير ،علوم سياسية جامعة تلمسان ،الجزائر 2012)،ص 54.

[4] علوني عمار،" دور المؤسسات في التنمية المحلية " ، جامعة سطيف العدد 10، ص 186.

التنمية المحلية: تعتبر العملية التي تتم بواسطتها تحقيق التعاون بين الجهدين الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة او التجمعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة [1].

ثالثا:نظريات التنمية المحلية

يعود طرح التنمية المحلية الى نهاية الحرب العالمية الثانية على انها احد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي [2]على الذي كان سائدا ،حيث ان الواقع بين انه هناك تناقصات مما أدى الى بروز توجهات وافكار ،بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة اخرى ومن اهمها :

1- نظرية أقطاب النمو

برزت في الستينات من القرن الماضي ومن روادها فرانسوا بيرو،هيرشمان ،بودفيل ،كانت هذه النظرية ملهما للحكومات في تلك الفترة ومحاولة منها الى تعمير الارياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف وتقوم هذه النظرية على اساس الفضاء المتعدد الاقطاب والذي يعرفه بيروا Perroux بانه :فضاء غير متجانس حيث تتكامل اجزاؤه في ما بينها وتقوم بينه وبين الاقطاب المسيطرة تبادل اكبر من المناطق القريبة ،ان هذه النظرية تقوم على فكرة تجزئة البلد الى اقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة الى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصييته ومن ثمة سيؤدي في النهاية الى تنمية الدولة ككل .

2- نظرية القاعدة الاقتصادية :

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق ،فحسب هذه النظرية فان مستوى الانتاج والتشغيل لاي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلود لكور Claude lacour المو الحضري يتحدد بانشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل تاتي من خلال النشاطات المتميزة وهذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج ،وهذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو .

3- نظرية التنمية من تحت

ترتكز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف اعضاء المجموعات المحلية لصالحها ظهرت هذه النظرية في ك2بداية التسعينيات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي اهمها ارتفاع

[1] رشيد احمد عبد اللطيف ،"اساليب التخطيط للتنمية "،(مصر مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2002)، ص 19.

[2] خنفري خيضر مرجع سابق ص 15.

اسعار الطاقة وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح افكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الاسفل نحو الاعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها اكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بالمساهمة في القرارات التي تمس حياتهم ومن اهم مناصري هذه النظرية جون لويس جيجو حيث يقول عن التنمية المحلية بأنها عبارة عن تضامن، الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر ارادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية .

4- نظرية المقاطعة الصناعية

تعود هذه النظرية في بدايتها الى الاعمال التي قدمها الفريد مارشال 1890 الذي كان اول ن تحدث عن المجتمعات التي تنشا من تركز مجموعة من المؤسسات في نفس المجال في منطقة واحدة والتي اطلقت عليها اسم مقاطعة صناعية وتقوم هذه النظرية على فكرة ان ترتكز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:

- خفض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع .
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة قريبة .

5- نظرية الوسط المجدد

ظهرت نتيجة بحث قام به مجموعة م الباحثين الاوربيين وعلى رأسهم فيليب لبدول والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الانشطة حيث يرى اصحاب هذه النظرية ان التنمية المحلية هي ناتج تطور متسلسل ومتجدد على اقليم معين أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول دينيس مايلت أن الوسط او الاقليم يضم مجموعة متكاملة من ادوات الانتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركية .

المبحث الثالث:مبادئ التنمية المحلية وركائزها

من خلال التعاريف التي تطرقنا اليها في المطلب السابق يتضح لنا ان التنمية للمجتمعات هي عملية شاملة تجمع التوازن والتكامل والتنسيق مع إتاحة الفرص للمواطنين بالمشاركة فيها من بدايتها الى نهايتها، وفي ما يلي مبادئ التنمية المحلية .

1- **مبدأ التكامل**: الذي يقصد به ، التكامل بين الريف والحضر بمعنى انه لايمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر ،يعني كذلك التكامل بين الجوانب المادية والبشرية لان التنمية بحد ذاتها ماهي الا احداث تغير في المجتمع والذي يكون متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي .

2- **مبدأ الشمول**: يكمن هذا المبدأ في ضرورة تناول قضية التنمية من جوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما ان الشمول يعني ايضا شمول التنمية المحلية لكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج لكل المجتمع في حدود المعقول والامكانيات المتاحة تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وارضاء المواطنين .

3- **مبدأ التوازن**: يقتضي هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، حيث برامج ومشايع التنمية المحلية يجب ان تكون متوازنة من حيث توزيعها على الوحدات المحلية، إذ يجب أن يكون هناك توازن في جميع المحافظات والوحدات المحلية في ما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع المرافق العامة وهذا لا يكون إلا إذا كان هناك توزيع عادل للاستثمارات [1].

4- **مبدأ التنسيق**: يعني هذا المبدأ ضرورة توفير جو يسمح بتعاون الاجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود وزيادة التكاليف [2]

ركائز التنمية المحلية

بنيت التنمية المحلية عل أربع ركائز هامة، لا يمكن تحقيق أي برنامج تنموي بغياب ركيزة من هذه الركائز والمتمثلة في المشاركة الشعبية وتكامل مشاريع الخدمات وتحقيق نتائج ملموسة في ظرف زمني وجيز والتي تعود بالنفع على افراد المجتمع المحلي اعتمادا على الموارد المحلية بشرية كانت ام مالية .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص 22.

[2] محمد عبد الفتاح محمد ،تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ،(الاردن :المكتب الجامعي الحديث ،عمان 2008)، ص 50.

المشاركة الشعبية:

تتمثل في إشراك جميع افراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج الهادفة الى ترقيتهم والنهوض بهم، ولاتتم المشاركة الشعبية إلا بالتحسيس واثارة الوعي بوجود مستوى معيشي افضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وكذلك عن طريق اقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انماط جديدة من العادات والسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

تكامل مشروعات الخدمات:

كي تتحقق التنمية المحلية يجب ان يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وان يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لاخدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

الإسراع في الوصول الى النتائج:

تعني بهذا ان تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة كالخدمات الطبية والاسكان وغيرها واذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات انتاجية في خطته الانمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ،التي تلبي في الوقت نفسه حاجة قائمة ،السبب في ذلك هو كسب ثقة افراد المجتمع بان هناك فائدة او منفعة ماموسة يحصلون عليها من خلال اقامة مشروع ما في مجتمعهم اذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية [1].

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع

إن الاعتماد على الموارد المحلية تعتبر من اساليب التغير الحضاري المقصود ،لان استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى افراده يسيرة من استعمال موارد جديدة غير مألوفة،كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا ومؤثرا هاما في عملية التنمية تزداد فعاليته في التسيير والتأثير على أفراد مجتمعه عكس المسير الاجنبي كما ان الاعتماد على المورد المحلي له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لاعتمادها على موارد ذاتية .

[1] السبتي ،"سلة تمويل التنمية الاقتصادية في اطار صندوق الجنوب" (مذكرة ماجستير نقود والية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2005)،ص 28.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لواقع المؤسسات الثقافية ،والتي اعتبرت مكان لدراسة وقضاء مصالح الشعوب ومتطلباتهم في مختلف الأمور الثقافية والسياحية، فالمؤسسة الثقافية في الجزائر، تتكون من عنصر بشري متمثل في الإطارات، وتسييرها الإداري، وعنصر مادي، أي التمويل المالي ،والجانب المؤسسي وما يليه من توابع كالمتاحف والمسارح ودور الثقافة وغيرها، فكلها تساهم في دعم التنمية المحلية، والتي تقوم بدورها على عدة مبادئ ،للتوصل الى رقي المجتمعات وتطورها الحضاري المقصود، ويتم ذلك عن طريق استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده وتفعيلها، لأن التنمية المحلية، تختلف باختلاف الدول، أي عكس المسير الأجنبي،كما أن الاعتماد على المورد المحلي له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشاريع، نظرا لاعتمادها على الموارد الذاتية ،وذلك بهدف الإسراع إلى الوصول الى نتائج .

بمقتضى هذا المبدأ، يجب الاهتمام أكثر بتوفير التسهيلات والخدمات، لتحقيق رغبات المواطنين ،وذلك قصد الارتقاء والتوسع بالخدمات، وهذا ما يعرف بالتنمية السياحية، التي تعتبر جزء لا يتجزء من التنمية المحلية والتي سوف نقوم بدراستها في الفصل الموالي .

تمهيد

يرتبط فهم السياحة بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات، إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.

لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

أي أن التنمية السياحية جزء لايتجزا من التنمية المحلية لذلك عمدنا في هذا الفصل التركيز على تعريف التنمية السياحية وتحديد بوادرها والعلاقة بينها وبين التنمية المحلية والعمل على إبراز المكانة الاقتصادية التي تلعبها في تحقيق الاكتفاء والإنتاج والإنتاجية في مختلف الميادين وذلك بتضافر مختلف الجهود العاملة في القطاع السياحي ، خصوصا في الثقافة السياحية لأبناء المجتمع وهذا ما سنراه في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية

إن تطور القطاعات وبالأخص السياحية وبلوغها درجة مرموقة من الرقي، يقصد بها التنمية السياحية ،والتي يعرفها البعض على أنها، الاهتمام بالمنشآت السياحية وكل ما يتعلق بالسياحة، لكن حتى يتسنى لنا تحديد المفهوم الحقيقي لكلمة التنمية السياحية، يجب أولا تحديد ما معنى التنمية وما مفهوم التنمية السياحية وما علاقتها بالتنمية المحلية ،وهذا ما سوف نكتشفه في فصلنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية

قبل تعريف التنمية السياحية يجب الإشارة إلى تحديد معنى التنمية، لأن كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية، اجتماعية سياسية وثقافية يختلف مفهومها باختلاف الدول من دول نامية لدول متقدمة.

عند الدول النامية تعني تغيير جذري في أوضاع مجالات مختلفة، بينما لدى الدول المتقدمة فإن مفهوم التنمية يعني التغيير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة .

وإن اختلاف تعاريف التنمية الاقتصادية، نظرا لكونها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وفي ما يلي أهمها:

1- R.F.Baldwin et M.G.Meir عرفها على أنها "تزايد في الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ".

2- Nicolas kaldor عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات وسياسات وتدابير متعددة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سعريه ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

3- **محمد زكي الشافعي**: عرف التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.

4- **صلاح الدين فائق**:عرفها كذلك على أنها عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن الى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط.

5- **تعريف هيئة الأمم المتحدة 1956**: عرفت التنمية على أنها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن [1].

عموما فالتنمية هي عملية تغيير اقتصادي، اجتماعي وسياسي تؤدي في النهاية الى تغييرات كلية في المجتمع ومهما اختلفت وتنوعت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها، أي أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية لاستفادة غالبية أفراد المجتمع[2].

ومن خلال ذلك وبعد تحديد مفهوم التنمية يمكن الآن التوصل الى التعريف الحقيقي للتنمية السياحية.

مفهوم التنمية السياحية: تعتبر التنمية السياحية من احدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل من عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة ، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية[3].

كما تعرف على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض التأثيرات السياحية مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والكلب السياحيين التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية تأثيرات السياحة المختلفة.

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت مستطاع.

وتعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ومداخيل جديدة، وتحوي التنمية

[1] خنفري خيضر مرجع سابق ص9.

[2] محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، جامعة عنابة، معهد العلوم الاقتصادية ،ط 2 ، ص54 .

[3] كافي، حسين، رؤية عصرية للتنمية السياحية(القاهرة، النهضة المصرية، 1987، ص 37.

السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة [1].

ثانيا عناصر التنمية السياحية:

وتتكون من عناصر عدة أهمها:

- ❖ عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- ❖ النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- ❖ أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- ❖ خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات.

ويضاف الى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص او الاثنين معا.

ثالثا : دور الصناعة التقليدية في التنمية السياحية

إن الصناعات التقليدية والحرف عنصر فعال وضروري مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة وتنميتها، بحيث تعمل على جلب السياح بحثا عن المنتوجات التقليدية والتعرف على موروث كل دولة، فالصناعات التقليدية تساهم في الإنتاج الوطني والتنمية المحلية عبر خلق فرص استثمار وتشغيل وهي مصدر لجلب العملة الصعبة وما تلبيه من مصادر لجلب إمكانية تصديرها للدول المجاورة،حيث تعبر عن الجانب الجمالي والتراثي لكل دولة لأنه لا وجود لدولة بدون عادات وتقاليد وتراث تاريخي يروي للأجيال عن الطبيعة الحقيقية للمجتمعات،والدولة الجزائرية بمختلف ولاياتها غنية بمتلكاتها التاريخية وتراثها المعروف بكل مقوماته .

تتميز الصناعة التقليدية لولاية تيارت بتنوع منتجاتها كونها تتوفر لديها مواد أولية طبيعية بكفاية من صوف طين، جبس، رمل، خشب، حلفاء ودوم ومن أهم الصناعات التقليدية التي نجدها في الولاية نذكر النسيج والزرابي، الفخار السلالة ،النقش على الخشب وصناعة السروج.

[1] عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي، (الأردن دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1 2009)،ص 65.

يشهد قطاع الصناعة التقليدية تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث سجلت خلال سنة الأخيرة نشاطات عكست الحركية التي يعرفها هذا القطاع الحيوي والذي تشرف عليه غرفة الصناعة والحرف والمتمثلة في ما يلي :

أولا:إحصائيات الحرفيين:

إلى غاية نهاية سنة 2017 تم إحصاء حوالي .6887 حرفي موزعين كالتالي :

الجدول رقم 02:توزيع عدد الحرفيين حسب نوع الصناعة

صناعة تقليدية فنية	1148
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	1719
صناعة تقليدية للخدمات	4120
المجموع الكلي	6987

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن ولاية تيارت تحتوي على نوعية كبيرة من تعدد الحرف، لكن نجد أن الصناعة التقليدية للخدمات ،لديها أهمية قصوى بفارق كبير، وهذا راجع الى توفر المواد الأولية وكثرة الطلب عليها كما لا تحتاج في غالبيتها إلى تكاليف كبرى ،وتليها بعد ذلك الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، ثم تأتي في الأخير الصناعة التقليدية الفنية، لكن رغم ذلك لا تزال الصناعة التقليدية في ولاية تيارت في حاجة ماسة الى تذلفر الجهود من اجل توفير المادة الأولية والمحلات التجارية وتقديم كل التسهيلات لبيع المنتجات خصوصا للدول الأجنبية مما قد يضفي مداخيل كبيرة على الناتج الوطني [1].

كما يجب التركيز أكثر على دعم الحرفيين .

دعم الحرفيين:

في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية الى غاية نهاية سنة 2017 تم دراسة أكثر من 90 ملف .

- تم قبول 70 ملف أودعت لدى أمانة اللجنة الوزارية .
- تم قبول 20 ملف من طرف اللجنة الوزارية حيث تم منح العتاد والتجهيزات .

[1]المصدر:مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،مكتب رئيس مصلحة الصناعة التقليدية

- يجب الإشارة أيضا الى قيام السيد الوالي الولاية بتخصيص مبلغ 600.000 دج لدعم الحرفيين ،يتم حاليا القيام بالإجراءات الإدارية الخاصة بذلك.

التكوين والتأهيل

1- **التكوين:**

قامت غرفة الصناعة التقليدية والحرف بتكوين 466 متربص موزعين كالأتي:

- ✓ تكوين تقني في مجال الصناعة التقليدية والحرف 247 متربص .
- ✓ تكوين في مجال تسيير المؤسسة على منهجية المكتب الدولي للعمل 09 متربصين.
- ✓ تكوين تقني في مجال الصناعة التقليدية الفنية لنزلاء المؤسسات العقابية 210 نزيل.

2- التأهيل:

في إطار عملها الروتيني قامت غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية تيارت خلال سنة 2017 بمنح أكثر من 1112 شهادة تأهيل للحرفيين وحاملي المشاريع و139 نزيل للمؤسسات العقابية من اجل استغلالها في الانخراط في النشاط الحرفي والاستفادة من الدعم من طرف الأجهزة المختصة في ذلك .

كما يعرف هذا المجال تزايد مستمر وبدرجة كبيرة خصوصا في الوقت الراهن حيث زادت الطلبات على شهادات التأهيل وهذا راجع إلى الإشهار والحصص المقدمة وبصفة دورية في إذاعة تيارت الجهوية، كما ساعدت هذه الشهادات، طالبيها إلى الحصول على محلات تجارية في مختلف التخصصات الحرفية، ضف إلى ذلك، سجلت غرفة الصناعة التقليدية والحرف نشاط جمعية واحدة في سنة 2016، ليصبح حاليا أكثر من تسعة جمعيات ناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف والتي تعمل على المشاركة في مختلف التظاهرات والمناسبات المحلية والوطنية وكذلك تنشط في الورشات والتكوين، والمحافظة على المنتوج التقليدي والتراثي والمحافظة عليه وتشجيع الصناعة التقليدية .

المطلب الثاني: اهداف التنمية السياحية، إشكالها

أولا: تهدف تنمية الصناعية السياحية الى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية وأن أول محور في علية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية[1].

[1] عصام حسن السعيدي مرجع سابق ص 136.

لهذا فان الدولة مطالبة بالسعي الى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي استخدامها في الصناعة لسياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية او الأماكن المبنية خصوصا للسياحة، والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات الأزمة لمشاريعهم .

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن و المناطق والمواد سياحيا،ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجدب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي.إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي.

إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها و هي على النحو التالي[1].

تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

المحافظة على حقيقة المواقع السياحية،لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.

- ✓ الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- ✓ إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيها إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.

[1] توفيق ماهر عبد العزيز ،صناعة السياحة ،(عمان)،ص198.

- ✓ دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
- ✓ ربط خطة التنمية السياحية مع مخطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن و ليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- ✓ تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- ✓ دراسة السوق السياحي المحلية،من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلا تهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- ✓ توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحددة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
- ✓ رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية،فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

نخلص إلى القول مما تقدم إن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، وبالتالي فهي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظرا لارتباط السياحة مع مختلف تلك الأنشطة الأخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة.

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي.

على الصعيد الاقتصادي:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستويات الدخل.

- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
- خلق فرص عمل جديدة.

على الصعيد الاجتماعي:

- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

على الصعيد البيئي:

- المحافظة على البيئة و منع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

على الصعيد السياسي والثقافي:

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

ثانيا: الأشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها[1].

أ- تطوير المنتجات السياحية:

و هدا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي و تتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

ب- القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحية المنتشرة جدا في أوروبا كما تنتشر في العديد من دول العالم والحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوى سكان المدن حبا في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام السياحة على وجود عنصر الماء(الشاطئ)،مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب غولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع و تعدد فيها أنواع مرافق الإقامة و منشآت النوم والمرافق التكميلية مثل:الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

[1] غنيم محمد عثمان، التخطيط السياحي والتنمية، (الأردن 2004)، ص48.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة و على فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

ج- منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،..الخ)، في المنطقة وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ،أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

د- منتجعات العزلة:

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولة، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

هـ-السياحة الحضرية:

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة.

وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

و- سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافة والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة.

ز- سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات) تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب..الخ.

المطلب الثالث: مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة و المترابطة كالتالي:

- إعداد الدراسات الأولية.
- تحديد أهداف التخطيط بشكل أولى بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.
- جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطق السياحية.
- تحليل البيانات (المسوحات) وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة،و رسم خطواتها العامة والتفصيلية.
- إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات(البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.
- تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي تحديدها في المرحلة السابقة.
- تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات تحليلها تشكل المخلات الأساسيات لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- ✓ عناصر الجذب السياحي.
- ✓ المرافق والخدمات.
- ✓ وسائل النقل.

✓ خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضا ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الاتفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي.....الخ.

أ- تحليل الأسواق السياحية:من حيث :

1- التوقعات المستقبلية، الطلب السياحي على مرافق الإقامة.

2- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية .

ب- التحليل المتكامل: يتمثل هذا التحليل في العناصر التالية:

1- خصائص البيئة الطبيعية .

2- لعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

3- عناصر الجذب السياحي.

4- الأنشطة السياحية.

5- السياسات والخطط المتوفرة.

6- الطاقات الاستيعابية.

ج-تحليل العناصر المؤسسة للقطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتجيات وتوفير القوانين والأنظمة والقدرة المالية والاستثمار وبرامج التعليم والتدريب السياحي.

والتنمية السياحية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية الى التطور والرقي وهذا ما يعرف بالتخطيط السياحي لأنه دون تخطيط لا توجد تنمية سياحية ولذلك اشرنا الى بعض التعاريف المتعلقة بالتخطيط السياحي.

المبحث الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية

إن النهوض بالسياحة وتنميتها وأخذ بعين الاعتبار كل المرافق السياحية وحتى الثقافة السياحية من بين أهم أسس وبوادر التنمية المحلية، خاصة في ظل انهيار أسعار البترول والغاز، والتذبذب في مداخليه، فالتنمية السياحية قاعدة الاقتصاد الوطني وتطوره .

المطلب الأول:علاقة التنمية السياحية بالتنمية المحلية

التخطيط السياحي: تبلور مفهومه بعد الحرب العالمية الثانية، تزامنا مع تطور حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف وزيادة الأهمية المحافظة للصناعة السياحية لدى العديد من الدول، فالتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام امثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة من خلال ما سبق وما تعرضنا إليه في الفصل الأول نجد أن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة وبالخصوص التنمية المحلية، كما نستنتج إن العلاقة التي تربط التنمية السياحية والمحلية علاقة طردية، مفادها انه كلما تطورت المقاصد السياحية والخدمات المكملة لها محليا والتي تعتبر جزءا من الإستراتيجية العامة التي تتخذها السلطات المحلية اللامركزية على صورة مديريات السياحة أو السلطات المحلية كالبلدية والولاية كانت التنمية المحلية بملامحها حاضرة .في دورين الجانب السياحي من جهة وجانب الصناعات التقليدية من جهة أخرى.

أولا: فمن المستحب إذن الاستفادة من المزايا التي يمنحها القطاع السياحي وإدراجها ضمن آليات تمويل ميزانية الجماعات المحلية كمداخيل السياحية المحصل عليها من خلال وعاء الضرائب والرسوم المحلية مثل الضرائب على الأرباح والرسوم المختلفة شأن الرسم على النشاط المهني والقيمة المضافة، من اجل إعادة استثمارها وإنفاقها على التنمية المحلية من خلال استحداث مناصب الشغل المباشرة او الغير مباشرة في الأمدين المتوسط والبعيد والمساهمة في توسيع وتعمير المنطقة عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية جديدة خاصة في الأرياف والشكلين البيانيين أسفله أحسن دليل ويعبر بإنجاز عن العلاقة الكائنة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية .

الشكل رقم 1 التنمية السياحية جزء من التنمية المحلية

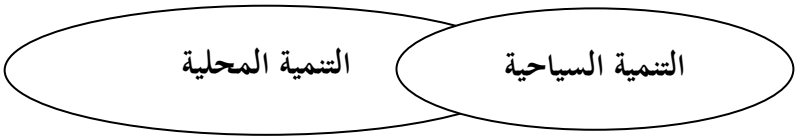

المصدر : تلي محمد مذكرة ماستر دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 15.

من خلال هذا الشكل نستنتج أن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية المحلية، أي أنها تلعب دور مهم في دفع عجلة التنمية المحلية

الشكل رقم 2 العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية

من خلال هذا الشكل نستنتج إن التنمية السياحية تصب بطريقة مستقيمة في عمق التنمية المحلية أي أنها القاعدة الأساسية لرفع الاقتصاد المحلي .

المصدر:تلي محمد مذكرة ماستر دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة ص 15.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي.

الشكل رقم 3 تطور عدد السياح من 2012 الى غاية 2017 .

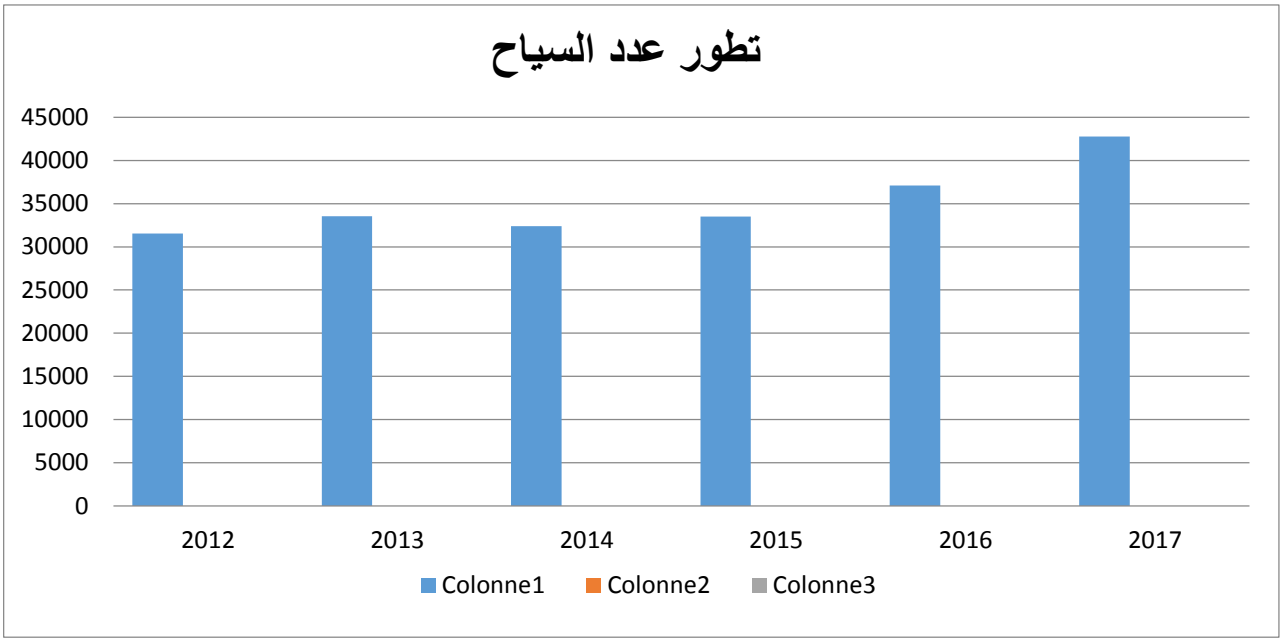

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مكتب التنمية والإحصاء بمديرية السياحة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين الى الجزائر خلال الفترة 2012 – 2017 حيث تضاعف العدد من سنة 2015 أين ارتفع من 33498 سائح الى 42751 سائح في 2017 مما يشير الى أن نسبة الزائرين للوطن وبالأخص الى ولاية تيارت في تزايد مستمر، راجع إلى:

- تأزم الأوضاع السياسية وحالة إلا استقرار التي تعيشها الدول المجاورة مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة .
- استقرار الأوضاع الأمنية واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن ،وهذا ما يضفي طابع المردودية في الناتج المحلي، أي زيادة في نسبة المداخيل ومنه يمكن اعتبار أن الاهتمام بالقطاع السياحي والمؤسسي له دور كبير في دفع عجلة التنمية المحلية والقضاء على الأزمات الاقتصادية والاتكال على المداخيل النفطية فقط ،وترشيح السياحة كبديل للثروات الباطنية ،دراسة أكيدة ومؤكدة إذا استوفت الشروط والاهتمامات بالتأكيد على الثقافات السياحية وتضافر الجهود للوصول الى مجتمع مؤسس على تكافؤ فرص الاستثمار والاستغلال الأمثل لمختلف القدرات والإرث التاريخي والسياحي ومقومات التمويل والتنمية .

أولا: مقومات التنمية المحلية .

تشترط التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات وهي تتلخص في ما يلي [1]:

1. المقومات المالية

يعتبر العنصر المالي عاملا حيويا في التنمية المحلية ونجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف الى حد كبير على حجم مواردها المالية ،حيث انه من الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لها أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة للحصول علة إعانات مالية ،ويتطلب ذلك وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم إدارة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة ،إضافة الى توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد المعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة [2].

2. **المقومات البشرية** إن العنصر البشري من أهم العناصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع وتنفيذها ومتابعتها ويقوم أيضا بوضع حلول للمشاكل المطروحة ويمكن النظر إليه من زاويتين:

- ✓ الأولى هي انه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- ✓ الثانية انه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات مهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله او الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة وان الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية .

3-**المقومات التنظيمية** تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية الى جوار إدارة مركزية مهمتها ادارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية والتي تتميز بالخصائص التالية :

- ✓ وجود مصالح محلية مختلفة عن المصالح القومية .

[1] خنفري خيضر ،مرجع سابق ص 25.

[2] خالد سمارة الزغبي ،التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية ،(الأردن ،شركة الشرق الأوسط للطباعة،1985)،ص90

- ✓ إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها انجاز تلك المصالح .
- ✓ إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات .

ومن خلال ذلك نستخلص أن في توافر كل تلك المقومات المادية والبشرية وكذا التنظيمية والتمويل يمكن بلوغ التنمية المحلية ،لكن هناك عدة عوائق او عراقيل تقف أمامها، تعيق التنمية المحلية والتي يجب القضاء عليها تتمثل في:

ثانيا: معوقات التنمية المحلية:

هي تلك العقبات التي تقف في وجه السير الحسن لبرامج التنمية المحلية والكابحة لها ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية نوجزها بصورة مختصرة كالأتي:

أ- العقبات الاقتصادية : تتركز في الجوانب التالية

- ✓ قلة ومحدودية الموارد الطبيعية لكثير من البلديات
- ✓ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية
- ✓ قلة مع القدرة على الادخار مما يضاعف حافز الاستثمار

ب- العقبات الاجتماعية :

وهي ذات طابع مؤثر اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي

- ✓ المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية او الثروة المادية
- ✓ تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي

ت- العقبات الإدارية:

يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي :

- ✓ عدم تجسيد اللامركزية والديمقراطية المحلية وذلك لأن استغلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة
- ✓ عدم كفاية الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة الى محدودية الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسئولين
- ✓ سوء تسيير الموارد البشرية ،بحيث أدى ذلك الى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف ،بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي .

خلاصة الفصل :

من خلال تناولنا لهذا الفصل أردنا الإلمام بالمفاهيم المتعلقة من جهة بالتنمية السياحية عبر تطورها التاريخي وتعريفها بشتى أنواعها ومن جهة أخرى الى تحديد أبعادها ودورها في تفعيل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

كما أبرزنا كذلك الأهمية التي تكتسيها السياحة على المستوى العالمي مستندين في ذلك الى بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد أن السياحة أصبحت قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يحصى برعاية خاصة من خلال العمل الدؤوب الرامي الى تنمية السياحة عبر تخطيط سياحي ناجع لرسم أفاقها المستقبلية من باب يمكن إدراج المقومات السياحية والتقليدية التي من خلالها يمكن الوصول الى درجة الرقي السياحي وذكر معوقات التنمية المحلية والتي بالقضاء عليها يمكن تحقيق التنمية المحلية وبالتحديد في ولاية من ولاية الوطن الحبيب وهي ولاية تيارت، والتي سوف نتناولها في الفصل الموالي.

تمهيد

تعد ولاية تيارت قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز، إلى جانب أنها ذات بعد سياحي متميز لما تتوفر عليه من عناصر الجذب السياحي تجعل منها مزارا للسياح والباحثين، فهي تزخر بتراث حضاري عريق يمتد عبر العصور تتناغم مع المقومات السياحية والتاريخية والجغرافية،كما تمتاز تحديدا بكونها مهد للفروسية حيث تضم اكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا والوطن العربي والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

إرثها التاريخي الأصيل والعميق المتمثل في(عاصمة الإمارة الرستمية، عاصمة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، موطن ميلاد مقدمة ابن خلدون مهد إبداعات المفكر جاك بارك، مرقد روح الشهيد الفنانعلي معاشي) مناطقها الجذابة ومواقعها الأثرية (تاوغزوت، الجدار، تاقدمت)، الجبلية (قبقاب، وادليلي، الناضورة) الغابية (تيارت،فرندة،مشرع الصفا)، طابعها المناخي المعتدل والممتاز والمتنوع رونقها العمراني الحديث والراقي الذي يلامس شعور الزوار يوما بعد يوم ويشجعهم على اكتشافها والبقاء في أجوائها، ثراء المنطقة وتنوع وأصالة العادات والتقاليد موقع الولاية الإستراتيجي وشبكة طرقاتها العصرية وجيدة التعبيد، اللذان يمنحانها شرف الضيافة وخدمة المسافرين من كل حدب وصوب، فضلا على مطارها الدولي بعين بوشقيف، أقطابها الجامعية،قاعات المحاضرات والعروض المسرحية والسينمائية،دور الثقافة والشباب والمركبات الرياضية والجوارية المنتشرة عبر البلديات، حركة جمعوية واسعة، وسائل إعلام وإشهار وتحسيس حديثة وعلى رأسها وكالة الأنباء الجزائرية ومراسلي الصحف على المستوى المحلي.

ومن هذا المنطلق نعرض عليكم فما يلي تقرير كامل وشامل حول وضعية قطاع السياحة بولاية تيارت وحصيلة ما تحقق من نشاطات و إنجازات في الميدان السياحي.

المبحث الأول: دراسة حالة لمديرية السياحة لولاية تيارت [1].

لتوضيح الدور المؤسسي في عملية التنمية السياحية والتي بدورها تؤدي الى التنمية المحلية من خلال القدرات السياحية والمؤهلات التاريخية التي سوف نلاحظها في دراستنا لمدينة تيارت

المطلب الأول: التعريف بالولاية:

تحتل ولاية تيارت موقعا جغرافيا هاما، حيث تعتبر إحدى أهم عواصم الهضاب العليا الغربية تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 340 كلم.

وتمتاز بوجود سلسلة جبلية تعرف باسم مرتفعات تيارت، وهي محصورة ما بين 1100م - 1500م على مستوى سطح البحر، يحدها من الشمال الأطلس الصحراوي ومن الجنوب الغربي جبال فرندة مما أضفى عليها طابعا استراتيجيا ومناعة طبيعية .

تقدر مساحة الولاية بـ: 20.086.62كلم^2.

وهي ذات طابع فلاحي رعوي وتمتاز تيارت من الناحية الاقتصادية بكونها الأولى وطنيا في إنتاج الحبوب وذلك بفضل المساحة الزراعية الخصبة والشاسعة والتي تقدر بـ:1.609.900 هكتار بالإضافة إلى اشتهارها بتربية الخيول.

إن ولاية تيارت التي يمكن اعتبارها كقطب اقتصادي هام بغرب البلاد مرشحة اليوم لأن تكون قطبا سياحيا رائعا، و ذلك لإمكانياتها المادية التاريخية ومؤهلات الطبيعية والسياحية.

الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير اللازمة لصون الموروث الثقافي والسياحي والحفاظ عليه وإيجاد الحلول المناسبة لمعضلة السياحة في الجزائر بشكل عام وولاية تيارت بشكل خاص، ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة ومبرراتها وأهميتها، إذ ليس من المعقول أن تبقى الأزمات السياحية عالقة ومهملة وعلى المخططين وضع التنمية السياحية ضمن الخطط التنموية الشاملة.

ومن هنا تكمن أيضا أهمية هذه الدراسة، في أنها تجيب عن العديد من الأسئلة أهمها:

- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها السلطات العمومية للمحافظة على الموروث السياحي وإيجاد حلول موضوعية لوضعية السياحة ومشكلاتها في الجزائر؟

[1] المصدر : مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت .

- ما هي الطرق المثلى التي تم توخيها لجعل السياحة في خدمة التنمية المستدامة؟ وما هي النتائج التي تحققت؟ وكيف يمكن أن نجعل من العلاقة المميزة بين السياحة والبيئة من علاقة جدل إلى علاقة تكامل في خدمة التنمية المستدامة بالجزائر؟
- ما هي الوسائل المادية والإمكانيات البشرية التي يجب توفرها لترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع؟
- ما هي الإمكانيات والقدرات السياحية بولاية تيارت؟ وهل يمكن أن تتحول ولاية تيارت إلى قطب سياحي بامتياز؟
- ما هي الوضعية الحالية لقطاع السياحة بولاية تيارت؟ وهل هناك إستراتيجية للنهوض بقطاع السياحة بها؟
- ما هي أبرز النتائج والتوصيات لهذه الدراسة التي يمكن أن تساهم ولو جزئيا في إثارة موضوع السياحة في تيارت والجزائر بشكل عام؟

يتناول الباحث في هذه الدراسة الوضعية السياحة بولاية تيارت ويدق ناقوس الخطر والمتمثل في الهم الكبير الذي يتسارع خطره يوما بعد يوم أمام أعين الجزائر حكومة وشعبا، وهم في غفلة عميقة عنه، هذا الهم المرعب هو الإهمال لقطاع حيوي يمكن أن يكون احد البدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري وبعث التنمية في البلاد.

مصطلحات وتعاريف:

البيانات الإحصائية الواردة في هذا الفصل والخاصة بالسياحة والصناعة الفندقية تصدر عن وزارة السياحة ولقد تم إعداد هذه الإحصائيات اعتمادا على المراقبة التي يملؤها وجوبا صاحب الفندق.

وهذه البطاقات يجري إعدادها انطلاقا من الوثائق التالية :

- ✓ بطاقات الشرطة التي على كل نزيل أن يملأها.
- ✓ سجل النزلاء الذي يديره صاحب الفندق.
- ✓ سجل المطعم و يتمثل في دفتر يسجل فيه عدد زبائن المطعم.

أما تعداد المسافرين القادمين إلى الجزائر فيقوم به كل من مصالح شرطة المخابرات وشرطة الحدود.

ولتوضيح البيانات نقوم بإجلاء بعض المفاهيم فنعرض عليكم هذه التعريفات:

الدخول: كل مسافر عبر الحدود و دخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور، يعتبر دخيلا.

المسافر: هو كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية. والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يسكن على متنها طوال إقامته في البلاد.

الزائر: هو كل من دخل الجزائر من غير أن يقيم فيها عادة و لا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر. وهذا التعريف يعني فئتين من الزوار، و هما: السواح الجوالين.

السائح : هو الزائر لفترة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، يمكن تلخيص دوافع زيارته في الأغراض التالية :

- ✓ متعة : في عطلة، أسباب صحية، دراسية، دواعي دينية، تربية...
- ✓ أشغال : زيارة الأقارب، مهنة، اجتماع....

غير المقيمين: هم السواح والجوالون والمسافرون العابرون بالجزائر، باستثناء الجوالون في رحلة بحرية.

المقيمون: هم المسافرين غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين (كل الجزائريين يعتبرون مقيمين)

الجوال: هو زائر لمدة محدودة، إقامته بالجزائر لا تتجاوز 24 ساعة.

وهذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية.

ما عدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب الوطني فضلا عن سكان الحدود العاملين في الجزائر.

الفنادق السياحية: هي المؤسسات المسجلة من طرف وزارة السياحة بأنها تتلاءم المقاييس الفنية الضرورية التي حددها القرار المؤرخ في 23 نوفمبر 1966 :و بناء على هذا القرار، تصنف الفنادق في خمس فئات :

- ✓ الفنادق الكمالية خمسة نجوم
- ✓ فنادق الدرجة الأولى أربعة نجوم
- ✓ فنادق الدرجة الثانية ثلاثة نجوم
- ✓ فنادق الدرجة الثالثة نجمتين
- ✓ فنادق الدرجة الرابعة نجمة واحدة

فنادق المسافرين: هي مؤسسات استضافة غير مسجلة من طرف وزارة السياحة ضمن الفئات المذكورة أعلاه. ولقد تم تعديل التعريف الخاص بفنادق المسافرين عام 1970.

حيث لم تعد تحصى إلا الفنادق التي تكتسي أهمية سياحية حقيقية أي، الفنادق التي لا يتجاوز نزلائها غير المقيمين بها 500 ليلة سياحية.

الغرفة: تعد غرفة كل حجرة اعترفت لها مصالح النظافة و السياحة بالقابلية للإيجار.

السرير: هو ما كان قابلا للإيجار سواء أكان مبسوطا على الدوام أو مؤقتا، علاوة على الأسرة المبسوطة في الظروف الاستثنائية، لفائدة الأطفال أو غير الأطفال.

السعة: هي عدد النزلاء الذي يمكن للمؤسسة الفندقية استيعابهم.

الوصول: هو نزول المسافر بمؤسسة فندقية– مسجلة أو غير مسجلة قصد الاستضافة بها مقابل التسديد. والنزيل لا يصل إلى الفندق إلا مرة واحدة و لمدة محدودة، تبدأ مع نزوله وتنتهي مع مغادرته الفندق.

الليـلة: هي وحدة القياس لإقامة نزيل بمؤسسة فندقية[1].

متوسط مدة الإقامة: متوسط مدة الإقامة هو معدل عدد الليالي التي يقضيها النزيل بالمؤسسة الفندقية.

ويساوي متوسط مدة الإقامة (حسب السنة موضوع الدراسة) عدد الليالي السنوية على عدد النزلاء السنوي.

معدل التردد: معدل التردد على مؤسسة فندقية هو متوسط عدد الغرف التي نزل بها المستضيفون.

المعدل السنوي للتردد = عدد الليالي السنوية/ عدد السعة × 365

معدل الاشتغال: هو متوسط عدد السعة التي يتميز بها فندق في ليلة معينة.

معدل الاشتغال السنوي = عدد الليالي السنوي/عدد السعة ×365

الواحات: هي المدن الواقعة في ولايات الجنوب و هي: ورقلة، الوادي، غرداية، الاغواط، تامنراست، بشار، أدرار وتندوف بالإضافة إلى بسكرة وبوسعادة.

محطات الاستحمام: تعتبر كمحطات استحمام، البلديات الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، التي تتوفر على الأقل، على مؤسسة فندقية ذات الطابع الموسمي أم لا، باستثناء مراكز الولايات والموانئ التي يمكنها استقبال السفن التجارية داخل الميناء.

الحمامات المعدنية: هي الأماكن التي توجد فيها مياه معدنية مستغلة و تتوفر على الأقل على مؤسسة فندقية واحدة.

محطات الرياضة الشتوية: هي المواقع حيث توجد مجالات للتزحلق على الثلوج، مجهزة بمصاعد آلية وتتوفر على الأقل على فندق واحد.

الجداول الواردة في هذا الفصل تقدم من جهة حركة النزلاء بالفنادق الجزائرية عامة وتعرض التدفقات السياحية لدى محطات الاستحمام والرياضات الشتوية والواحات، من جهة أخرى.

[1] المصدر :مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والتاريخية حول ولاية تيارت.

المعطيات الطبيعية حول ولاية تيارت[1]:

الموقع والمساحة، المناخ، المجال الحيوي من سهول وجبال وانهار، الثروة الحيوانية والنباتية، المحميات الطبيعية.

تقع ولاية تيارت غرب الجزائر على بعد 340كلم من الجزائر العاصمة، كما إنها نقطة اتصال بين عدة ولايات من الوطن، بحيث يحدها من الشمال تيسمسيلت وغليزان ومن الجنوب الأغواط والبيض ومن الغرب معسكر وسعيدة ومن الشرق الجلفة والمدية، وهي تبعد عن وهران بـ:219كلم ومعسكر بـ: 154كلم وعن الأغواط ب 253كلم وتتمتع الولاية بمطار عبد الحفيظ بوصوف ببلدية بوشقيف 15كلم عن مقر الولاية، كما تتوفر الولاية على شبكة طرقات داخلية عصرية تربط مختلف الدوائر والبلديات بعضها البعض وبعاصمة الولاية.

تأسست ولاية تيارت بموجب الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 وتتربع الولاية على مساحة تقدر بـ: 23452كلم مربع.وتنقسم مساحتها على أربعة مناطق متباينة: السلسلة الجبلية في الشمال سلاسل الأطلسي الصحراوي في الجنوب جبال فرندة في الجنوب الغربي، والباقي عبارة عن سهول تتميز بمناخها القاري والقاسي شتاءا والحار صيفا.

لولاية تيارت خصائص مناخية منذ القديم بحكم الموقع الاستراتيجي لولايات الهضاب العليا، فهي بوابة الصحراء ومنطقة للعبور من الغرب نحو الشرق ومن الجنوب الى الشمال،كما أن الولاية تتمثل بكثرة السهول والغابات والجبال والوديان فيها هذه الخصائص المناخية والجغرافية يجعلها مقصدا للزوار والسياح لتنمية عدة أنواع من النشاطات السياحية والمناخية مثل التجول في الطبيعة والتخييم والصيد البري والصيد في السدود وممارسة الرياضة الجبلية ،إذ تتربع الولاية على ثروة غابية تقدر مساحتها ب 142422 هكتار أهمها غابات فرندة (صدامة الشرقي صدامة الغربي) و غابات تيارت وقرطوفة والعزوانية وسيدي بختي والناضور وتتكون الثروة الغابية من أشجار الأرز، أشجار الصنوبر، أشجار الكاليتوس، أشجار البلوط، أشجار الفلين.

كما تحتوي تيارت على محمية طبيعية تتربع على مساحة تقدر بـ: 20673 هكتار بها عدة أنواع من الحيوانات منها: الوز الرمادي، البط ،طيور الحجل وحيوانات أخرى كالخنزير البري، الحجل، غزال الجبال والأرانب وهذا في حد ذاته دافع كبير على الصيد السياحي لممارسة نشاطهم السياحي والترفيهي، إلا أن تشجيع وتطوير

[1] المصدر: مديرية الثقافة لولاية تيارت .

- مديرية السياحة لولاية تيارت .

نشاط صيد الحيوانات يتطلب مراقبة دقيقة للحفاظ على الأصناف التي يحميها القانون كما يتوسط بعض مدن الولاية حدائق غنية بنباتات جميلة في تصميمها نذكر منها:

حديقة التسلية بغابة تيارت عند المخرج الغربي بجانب الطريق المؤدي إلى وهران، وحديقة التسلية بوسط مدينة تيارت التي تحتوي على العديد من الحيوانات تضاف إلى هذه المعالم السدود منها سد بن خدة بمشرع الصفا، سد الدحموني، سد العقيد بوقرة

على ضفاف نهر واصل، الحاجزين المائيين المالح وتقيقست بسيدي الحسني حيث تعد هذه السدود أماكن للراحة والاستجمام، وملئ بالكثير من هواة صيد الأسماك.

المعطيات التاريخية حول ولاية تيارت[1]:

أصل التسمية فترة ما قبل التاريخ، الفترة النوميدية، الفترة البيزنطية والرومانية، الفترة الإسلامية، الفترة العثمانية الفترة الاستعمارية، فترة ما بعد الاستقلال.

البنية التحتية والفوقية من طرق ومطارات ووسائل نقل ومواصلات، ووسائل الاتصال والكهرباء والماء والخدمات الصحية والاجتماعية، التربية والتعليم، البنوك، شركات التامين..).

التقسيم الإداري الحالي لولاية تيارت، أصل وعدد السكان الحالي للولاية.

عرفت المدينة باسمها القديم تينقارتيا(tangartia) في حدود نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني قبل الميلاد. وهي الفترة التي وصل فيها الفينيقيون عند مقربة من المدينة، وكان وجود الرومان ابتداء من القرن الثالث بعد الميلاد وذلك في عهد الإمبراطور الروماني سابتيم سيفار.

وتستمد تيارت تسميتها من تيهرت أو تاهرت وهي كلمة بربرية معناها "اللبؤة" وحسب دراسة علمية وأكاديمية قدمها الدكتور إبراهيم بكير بحاز بعنوان الدولة الرستمية 296/160 هجرية الموافق 909/777 ميلادية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية بقي لنا أن نعرف معنى كلمة تيهرت، و هي كلمة بربرية، يرى مستشرقان مختصان في اللسان البربري، إن تيهرت كلمة تعني عند احدهما محطة وعند الآخر إقامة ويبدو جليا أن لا فرق كبير بين المعنيين، إذ المحطة للإقامة أو الإقامة بالمحطة فكلاهما جائز.

ولاشك أن تيهرت، لعبت هذين الدورين منذ العهد الروماني، فالرستمي، إلى يومنا هذا، وهما يشيران بوضوح إلى دور تيهرت التجاري بين الشمال و الجنوب، والشرق و الغر) .

[1] محمد مبارك الميلي ،تاريخ الجزائر العام ، (بيروت، الطبعة الأولى ،دار الثقافة 1980)، ص 119.

وليس هناك من وصف تيهرت وأبدع مثل المقدسي حيث يقول: هي اسم القصبة أيضا، هي بلح المغرب،قد أحدق بها الأنهار والتفت بها الأشجار، وغابت في البساتين، ونبعت حولها الأعين، وجل الإقليم وانتعش فيها الغريب واستطابها اللبيب، يفضلونها على دمشق واخطئوا وعلى قرطبة وما أظنهم أصابوا هو بلد كبير، كثير الخير، رحب، رفق، طيب، رشيق الأسواق، غزير الماء، جيد الأهل، قديم الوضع محكم الرصف عجيب الوصف، غير انه متى يقاس المغرب بالشام، وأين مثل دمشق في الإسلام.

ويقول عليها ياقوت الحموي في معجم البلدان أن تاهرت اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى المغرب يقال لإحداهما تاهرت القديمة وللأخرى تاهرت المحدثة

وهي مدينة كثيرة الأنواء والضباب والأمطار حتى أن الشمس قل أن ترى بها.

وذكر لها أربعة أبواب وهي باب الصفا، وباب المنازل، وباب الأندلس، وباب المطاحن، وهي واقعة على نهر يأتيها في جهة القبلة يسمى نهر مينا وأشهر ثمارها السفرجل.

وهذا لا يمنعنا من ذكر أن مدينة تاهرت عرفت عدة أسماء منها: المعصومة، عراق المغرب، تاهرت العليا وتاهرت السفلى، وأخيرا تاقدمت.

أسست قبل الإسلام افتتحها القائد عقبة بن نافع وانتعشت أيام الرستميين، وكانت تدعى تاهرت عبد الخالق وتدعى أيضا حصن ابن بخاتة وبعد الرستميين خربت وأسس مكانها تيهرت الحديثة أسسها عبد الرحمن ابن رستم سنة 761م غربي تيارت القديمة على خمسة أميال منها، محاذية لذا قدمت حيث عمرت واتسعت وصار لها صيت في الأفاق حيث دعيت بعراق المغرب في المعارف والعمران والحضارة، ويعد بكر بن حماد ابن سهل ابن إسماعيل الزناتي من أعظم عباقرة تلك الفترة ومن القلائل الذين ارتقوا بأدب المغرب العربي إلى جانب كونه محدثا وفقيها لامعا بعد فترة من الازدهار الحضاري وسقطت الدولة الرستمية على يد الفاطميين في عام 947م.

حكمها زيري بن مناد الصنهاجي في عام 952م و في عام 1135 أصبحت تاهرت جزءا من مملكة الحماديين ثم استولى عليها الموحدين عام 1153م ثم جاءت الدولة الزيانية عام 1235م وضمت منطقة تيارت إلى ملكهم بالعاصمة تلمسان حيث اشتهرت بالصناعة و التجارة و الثقافة والفكر وبعد سقوط الدولة الزيانية عام 1518م.

حل الأتراك بمدينة تيارت بقيادة الأخوين بابا عروش و خير الدين ،واتخذت مازونة عاصمة بايلك الغرب ثم معسكر فوهران بعد جلاء الأسبان عنها عام 1792م إلى غاية 1830م.

عندما احتلت فرنسا الجزائر، ومدنها بالكامل منها تيارت، هب أبناء المنطقة لمحاربة العدو وتشكلت المقاومة الشعبية ،وأعلن السكان مبايعتهم الأمير عبد القادر الذي نقل عاصمته إلى تاقدمت (1835-1841) لينتقل بعدها إلى الزمالة (طاغين) كما تطوع الكثير من أبناء المنطقة في المقاومة الشعبية لأولاد سيد الشيخ وثورة الشيخ بوعمامة التي امتدت إلى غاية الجهة الجنوبية من منطقة تيارت والمقاومة الشعبية لسيدي لزرق بن الشريف والتي امتدت إلى غاية بلدية الرحوية.

خلال الحركة الوطنية التي تشكلت من أجل الجزائر الحرة ضد الوجود الاستعماري، كان أبناء المنطقة من الأوائل الذين ناضلوا في حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري بقيادة الزعيم مصالي الحاج، ومن أشهر المناضلين التاريخيين للمنطقة: علي الحمامي (1902-1949)، سعد دحلب (1918)، وقائد احمد (1924-1978).

إبان الثورة كانت تيارت تحت لواء المنطقة السابعة للولاية الخامسة وتشمل جبال فرندة وقاعدة أفلو حيث شهدت معركة القعدة الشهيرة التي استشهد بها 20 مجاهدا وكانت منطقة عبور الأسلحة والذخيرة للولايات الأخرى فقد ساهمت بسجلها البطولي في تاريخ الجزائر القديم و الحديث.

بعد الاستقلال بدأت ولاية تيارت تثبت نفسها على درب الانجازات من خلال التطور العمراني والسكاني والاجتماعي إذ تعد بمثابة منطقة تجارية وسوق للمواشي وهمزة وصل بين الساحل الغربي للبلاد بالولايات الصحراوية وقد تحولت في غضون العشريتين الماضيتين إلى مدينة صناعية وجامعية، الأمر الذي تطلب تجهيزها بمطار كبير يحمل اسم المرحوم المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ببلدية بوشقيف.

ويقدر عدد سكانها بـ:847.813 نسمة،بكثافة سكانية تقدر بـ: 34،92 كلم، وتنقسم مساحتها على أربعة مناطق متباينة : السلسلة الجبلية في الشمال سلاسل الأطلسي الصحراوي في الجنوب جبال فرندة في الجنوب الغربي، والباقي عبارة عن سهول.

ووفقا للتقسيم الإداري سنة 1984 أصبحت تيارت تتكون من (14) أربعة عشر دائرة و من (42) اثنين وأربعين بلدية وهي: تيارت (عاصمة الولاية)، عين بوشقيف، عين الذهب، عين الحديد، عين كرمس، عين زاريت، واد ليلي، توسنينة، بوغرة، شحايمة، دحموني، جبيلات الرصفة، جيلالي بن عمار،فايجة، فرندة، قرطوفة حمادية، قصر الشلالة، مادنة، مهدية، مشروع الصفا، مدريسة، مدروسة، مغيلة، ملاكو، ندورة، النعيمة،أولاد جراد، الرحوية، الرشايقة، السبعين، السبت، سرغين، سي عبد الغاني، سيدي علي ملال، سيدي بختي، سيدي الحسني، السوقر، تاقدمت، تاخمارت، تيدة، زمالة الأمـير عبد القـادر.

المطلب الثالث : الإمكانيات والقدرات السياحية لولاية تيارت[1]

تتمتع الولاية بتراث أثري ثقافي وتاريخي يجعلها قبلة للزوار والباحثين المختصين ويتمثل هذا الموروث الحضاري في المواقع السياحية الثقافية والتاريخية والدينية المنتشرة عبر تراب الولاية إضافة إلى مناطق التوسع السياحي المقترحة والمؤهلة مستقبلا لإقامة استثمارات سياحية واعدة.

المواقع ومناطق التوسع السياحي والاستثمارات السياحية.

تتوفر ولاية تيارت على أكثر من400 موقع أثري منها 05 مواقع أثرية مصنفة ضمن التراث الوطني للأمة هذه مواقع الأثرية تحت وصاية مديرية الثقافة وهي تستغل كمقصد سياحي وبعضها يمتاز بكافة الخصوصيات والمميزات التي حددها الامر66-62 المؤرخ في 26 مارس1966 المتعلق بالمناطق التوسع والمواقع السياحية،إذ أن كل هذه المواقع الأثرية تمتاز بالجاذبية السياحية وبمظهرها الخلاب، وبما تحتوي عليه من عجائب وخصوصيات الطبيعة أو البناءات المشيدة عليه، يعرف له بأهمية تاريخية و فنية وأسطورية وثقافية.

والمواقع الأثرية المصنفة بالولاية عددها خمسة (05) وهي تحت وصاية كل من مديرية الثقافة بالولاية والديوان الوطني للممتلكات الثقافية (انظر قائمة المواقع الأثرية السياحة المصنفة بولاية تيارت في الملاحق) وهي كما يلي:

- **أثار وقصر كولوماتا:** وهي منصات حجرية موجودة ببلدية سيدي الحسني، هذه المنطقة التي تعتبر مهد الإنسان البدائي المعروف بإنسان كولوماتا (6330-5250 ق.م، موجود حاليا في متحف باردو بالجزائر العاصمة) ،أما قصر كولوماتا فهو يحتل موقع إستراتيجي بمرتفعات روراوة ببلدية السبت، وقد شيد على هضبة عالية تكون شريط دفاعي يحيط بأغلب جهات القصر وعلى مقربة من منابع المياه مما يدل على أن الوجود البشري والحضاري في هذه المنطقة قديم قدم التاريخ.

- **الجدار بفرندة الأضرحة الجنائزية القديمة:** الجدار[2] كلمة عربية تعني الحائط أو السور كما هو معلوم، إلا أنها في أهل المنطقة تنطق بشيء من التحريف "لجدار" التي تعني مجموعة من الأضرحة الجنائزية القديمة، تم

[1] ابراهيم بكير بحار ،الدولة الرستمية دراسة في الاوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية ،(الجزائر،الطبعة الاولى، 1985.

[2] الجدار كلمة عربية تعني الحائط أو السور كما هو معلوم، إلا أنها في أهل المنطقة تنطق بشيء من التحريف "لجدار" التي تعني مجموعة من الأضرحة الجنائزية القديمة بالمنطقة أكثر تفاصيل ينظر:

KADRA Fatima Kadria, les Djedars: mouments funéraires berbères de la région de Frenda, office des publications universitaires, 1983, p. 07.

تشييدها بضواحي فرندة من قبل الأهالي إبان الاحتلال البيزنطي لشمال إفريقيا قوامها ثلاثة عشر معلما متفاوتة حالة الحفظ من معلم إلى آخر[1]، والتي يمكن تقسيمها بحسب انتشارها الجغرافي إلى مجموعتين فرعيتين هما معالم الجبل الأخضر الواقعة على 1200م من معدل سطح الأرض، حيث يبلغ عددها ثلاثة معالم ومعالم جبل عروي الواقعة في الجهة الجنوبية الغربية من سابقتها على بعد 15كلم من مدينة فرندة بولاية تيارت.

لم يرد ذكر الملوك الذين شيدوا هذه الأضرحة عند الباحثين الذين درسوا منطقة تيارت، لاسيما عند أولئك الذين درسوا المعالم الجنائزية، وكل ما في الأمر، فإن أقدم نص تاريخي هو الذي نسبه ابن خلدون إلى ابن الرفيق القيرواني، وروى فيه أن القائد العربي المدعو المنصور كان

يطارد القبائل من لواته[2] تمردت بمنطقة تيهرت فعسكر على منابع وادي ميناس[3] فانتبه إلى مباني شبيهة بالقصور، وهي ثلاثة كانت قائمة على قمم مرتفعات مجاورة فانتقل إليها، وهناك لاحظ لوحا حجريا عريضا عليه كتابة فأمر التراجمة بقراءتها وترجمتها له.

وقد أورد ابن خلدون هذه المشاهدة نقلا عن ابن الرفيق الذي عاش قبله نحو خمسة قرون، دون أن يحاول التأكد من صحتها أثناء مقامه بالقرب من هذه المعالم التي لا تبعد عن مغارة قلعة بني سلامة ببضع كيلومترات.

خلوة ابن خلدون بقلعة بني سلامة بفرندة: توجد هده الخلوة بضيعة تاوغزوت بقلعة بني سلامة،قلعة قديمة سكنتها قبائل الغرمات في القرن الثاني للميلاد وبعدها الرومان، أقام بها العلامة ابن خلدون أين ألف كتاب المقدمة والجزء الأول من كتاب "ديوان العبر" من سنة 1375 إلى 1378.

يقول الدكتور عبد المجيد مزيان وزير الثقافة والسياحة الأسبق: تعد قلعة ابن سلامة موطن هجرة بالنسبة لابن خلدون بكل ما في الهجرة من معاني روحية وثقافية في حضارتنا الإسلامية.

[1] تبدو هذه الأضرحة الجنائزية في حالة سيئة، وهي مهددة بالزوال في غياب المتابعة الميدانية والصيانة الدورية لها.

[2] لواته: قبيلة بربرية ينتسبون إلى لوا الأصغر بن لوا الأكبر بن زحيك، ولوا الأصغر هو نفزاو، ولوا اسم أبيهم، والبربر إذا ارادوا العموم في الجمع زادوا الألف والتاء فصار لوات ولما عربته العرب حملوه على الإفراد والحقوا به هاء الجمع.

[3] وادي ميناس: هو وادي مينا حاليا.

ولقد عرف ابن خلدون في حياته عدة هجرات كلها مصبوغة بالرغبة في إنقاذ الأساسيات الروحية من طغيان الضغوط الاجتماعية، وبالرغبة في ترتيب المعارف وتعميق الأفكار وإذ كانت الهجرة إلى رباط العباد بجواز ضريح شيخ الصوفية أبي مدين شعيب هجرة روحية فإن الهجرة إلى قلعة بني سلامة كانت هجرة الإنتاج والإبداع.

ولو خيرت كل أمة بمن تقدمه لينوب عن ثقافتها وعبقريتها من بين المفكرين العالميين لما ترددت الأمة العربية الإسلامية في اختيار صاحب المقدمة بكل اعتزاز.

آثار الدولة الرستمية وعاصمة الأمير عبد القادر بتاقدمت: شهدت تاقدمت ميلاد أول دولة مستقلة في المغرب العربي سنة 761م، عرفت بالدولة الرستمية نسبة إلى مؤسسها عبد الرحمان ابن رستم والتي انفصلت عن الخلافة الإسلامية العباسية

في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور حيث اشتهرت بالقصور والبيوت والمساجد و الحمامات وكانت عاصمتها تيهرت التي عرفت آنذاك كمهد للعلم والثقافة والاجتهاد و مركز للاقتصاد والتجارة ولم يبقى منها إلا سور دفاعي و بقايا من الأجر وآثار لسوقومباني وبقايا لحمام رستمي، كما اتخذها الأمير عبد القادر عاصمة له ما بين سنوات 1835م و1841م. بعد سقوط معسكر عاصمة الأمير عبد القادر

يوم9 ديسمبر عام 1835جاء الأمير عبد القادر إلى تاقدمت واتخذها عاصمة له، فأعاد بناءها وشيد قلعتها الحصينة وترسانتها الهامة ومخزنها التموينية وأصوارها المنيعة: منها معمل السلاح و مطحنة البارود و دار لضرب العملة للإمارة ما بين سنوات 1835م و1841م. تحول إلى القاعدة التي أنشأها بنواحي تيهرت القديمة وهي تاقدمت ليتخذها مقرا له سنة1836م، وذلك لأسباب إستراتيجية وعسكرية مختلفة تتلخص فيما يلي:

1- تتمتع تاقدمت بحصانة طبيعية ومكانة إستراتيجية يصعب على العدو اختراقها.
2- مكانة تاقدمت لدى الأمير وثقته الكبيرة بأهلها، واستعدادهم للجهاد معه إلى آخر رمق.
3- توفرها على موارد طبيعية واقتصادية هامة كوفرة المياه وخصوبة الأراضي ووجود الغابات.

استمرت تاقدمت عاصمة للأمير إلى أن سقطت في26 ماي1841 بعد أن زحفت القوات الفرنسية إليها في 18ماي1841. وبسقوطها بادر الأمير إلى ترتيب عاصمة جديدة له وهي الزمالة التي بقيت المقاومة مستمرة من خلالها إلى أن انتهى بها المطاف لظروف قاهرة[1].

أ- **المركز الوطني لتربية الخيول:** يعتبر مركز تربية الخيول (شاوشاوة) لمدينة تيارت الذي تأسس عام 1874م من أهم مراكز إنتاج الخيول من مختلف السلالات، على المستوى الوطني،مما أهل المدينة لأن

[1] ابراهيم بكير بخار ،الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية ،(الجزائر،الطبعة الأولى، 1985.

تكون عاصمة الفرس المغاربي والعربي، حيث كانت تيارت سباقة لاحتضان أول مهرجان وطني للفرس جمع محبي الفروسية والمولوعين بسباق الخيل من مختلف ربوع الوطن.

كما توجد بولاية تيارت مواقع أثرية أخرى في طريق التصنيف ومنها:

1- **كاف بوبكر**: توجد عبر منصات الحجر ببلدية الدحموني بمنطقة كاف بوبكر (كاف مزاب) وهي محطة للرسومات الحجرية الصخرية الشاهدة على العبقرية الفنية للإنسان بين 6000- 1000 قبل الميلاد كتابات بربرية،رسومات آدمية،مشاهد معركة الثيران ،رسومات لمعركة الفيل،النعامة،النمر،الأسد... تمثل هذه الرسومات فن ما قبل التاريخ الإفريقي، حين تأثرت بالترسبات المائية للمنحدرة عن طبوقرافية الموقع.

2- **المركب التاريخي لمشرع الصفا**: يعد هذا المركب من أكبر المقابر الميقاليثية بالجزائر منذ العصر الحجري الوسيط، ويوجد بمحاذاة منطقة مينا على هضبة بها أواني فخارية وكتابات لاتينية ،تلال جنائزية محاطة بأسوار مقسمة إلى ثلاث مقابر هي: المقبرة الميقاليثية : الواقعة على اليمين .

واد مينا على هضبة تعرف بمزرعة العربي، المقبرة اليقاليثية في الجهة الشمالية من الوادي تضم أضرحة جنائزية المقبرة الميقاليثية (بوعراس) وهي معالم جنائزية على شكل قاعدة مستطيلة مبنية بالحجارة المائية ، بموقع ذي مناظر خلابة.

3- **قلعة عيون السبيبة بتاوغزوت** : وهي مدينة رومانية قرب فرندة اشتهرت بعيونها الجارية ذات المياه العذبة الصافية،وهي محاطة بأرض شاسعة تكسوها طول السنة خضرة يانعة الذي شيقه واد التات المنعرج مما يضفي عليها منظرا خلابا يسحر العيون.

4- **زمالة الأمير عبد القادر**: نقل الأمير عبد القادر عاصمته إلى الزمالة بطاغي بمنطقة قصر الشلالة مستحدثا بذلك مفهوم العاصمة المنتقلة التي تحتوي على مرافق عديدة منها خيم للجنود وللسكان ومستشفى و سوق...الخ والتي اكتشفها الفرنسيون عام 1843م على اثر وشاية حيث تم أسر معظم سكانها وعدد قليل من الجنود في الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادر غائبا

5- **المسجد العتيق بتيارت**: الذي تم بنائه سنة 1870 من طرف مجموعة من المواطنين، والمتميز بالطراز المعماري المغاربي الأصيل، إضافة إلى المواقع الأثرية و الثقافية يوجد بالولاية مواقع و آثار تذكارية مخلدة لمراحل الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،حيث يمكن للزائرين و المهتمين بالتاريخ على أكثر من 23 مقبرة الشهداء عبر البلديات و 59 معلم تذكاري،ضف إلى ذلك مراكز الاعتقال والسجون الحربية و

المحتشدات ومراكز التعذيب إبان الفترة الاستعمارية ولعل أهم ما شد انتباه الزائر لمدينة قصر الشلالة مقر الإقامة الجبرية للزعيم مصالي الحاج أبو الحركة الوطنية بين 1944 – 1945.

إضافة إلى هذه المعالم الأثرية والتاريخية والتي تعد إحدى الركائز الرئيسية للسياحة في ولاية تيارت فإن عامل الطبيعة والمناخ والذي يساهم بشكل فعال في تنمية النشاط السياحي ويعد في صالح الولاية بالنظر إلى التنوع الطبيعي والاعتدال المناخي اللذان يميزان المنطقة.

ب- **مناطق التوسع السياحي**: لا توجد مناطق للتوسع السياحي مسجلة بصفة قانونية بالولاية غير أنه تم اقتراح 04 مناطق للتوسع السياحي نظرا لما تمتاز به من خصائص طبيعية و مناخية ملائمة للتوسع السياحي وقد تم إيداع الملفات بالوكالة الوطنية المختصة و يتعلق الأمر بكل من:

- ✓ منطقة للتوسع السياحي بحمام سرغين.
- ✓ منطقة للتوسع السياحي بتاوغزوت بقلعة بني سلامة بفرندة.
- ✓ منطقة للتوسع السياحي بوادي الفرجة بفرندة.
- ✓ منطقة للتوسع السياحي بسيدي الخلفة بعين الحديد.

ولحد الآن لازالت طلبات هذه المناطق المقترحة كمناطق للتوسع السياحي في ولاية تيارت على مستوى الوكالة المختصة بسيدي فرج بالجزائر العاصمة.(أنظر قائمة مناطق التوسع السياحي المقترحة بولاية تيارت الجدول رقم02.

ج- **المشاريع الاستثمارية الفندقية**:تم إحصاء 06 مشاريع فندقية معتمدة منذ سنة 1997 وهي موزعة كالتالي:

- ✓ 04شاريع فندقية بمدينة تيارت توفر631 سرير و 184 منصب شغل متوقع؛
- ✓ بلدية السوقر، تتوفر على مشروعين فندقيين ،بقدرة استيعاب 226سرير، و 43 منصب شغل متوقع؛
- ✓ بلدية الرشايقة، تتوفر على مشروع فندقي وحيد ، بقدرة استيعاب 80 سرير و15منصب شغل متوقع؛

وعموما نجد أن مجمل هذه المشاريع ستوفر للولاية طاقة استيعاب إضافية تقدر ب1122 سرير وتوفر حوالي 316 منصب شغل جديد[1].

[1] **المصدر** :مكتب التنمية والاحصاء ،مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

أما حاليا فيوجد 10 مؤسسات فندقية موزعة مابين مدينة السوقر ومدينة تيارت (أنظر قائمة المشاريع الفندقية الموجودة بولاية تيارات الملاحق....).

الهياكل الفندقية والإطعام ووكالات السياحة والأسفار والحمامات المعدنية

المؤسسات الفندقية: تتوفر الولاية حاليا على عشرة10 مؤسسات فندقية بقدرة استيعاب تقدر ب 1086سرير وطاقة تشغيل تقدر ب 133 منصب شغل.

و تعمل مصالح الرقابة و التفتيش في مجال اختصاصها على معاينة شهرية لهذه المؤسسات و الاطلاع عن نوعية الخدمات و تحسيس المهنيين على رفعها و تحسينـها و اتخاذ الإجراءات القانونية الردعية عند الاقتضاء.

المطاعم السياحية المصنفة: يوجد على مستوى عاصمة الولاية 04 مطاعم مصنفة منها مطعمين تابعين لفنادق مصنفة هما العباسيين وإبن رستم، ومطعم اثنين مستقلين بوسط مدينة تيارت وهما مطعم الطاسيلي ومطعم الزمالة ويوفر مجموع هذه المطاعم 21 منصب شغل.

وكالات السياحة والأسفار: تتوفر الولاية حاليا على ثمانية عشر وكالة للسياحة والسفر ويختصوا في بيع التذاكر وتنظيم العمرة والحج وهي: حسب الجدول المرفق:

إضافة إلى وكالة فرع الديوان الوطني للنشاطات السياحية (ONAT) قرب البريد المركزي بوسط مدينة تيارت.

الحمامات المعدنية: يوجد حمام معدني وحيد يعرف بحمام سرغين الواقع ببلدية سرغين جنوب شرق الولاية ويبعد عن مقر دائرة قصر الشلالة ب25كلم وعن مقر الولاية 142كلم.

تقع بلدية سرغين بدائرة قصر الشلالة، وتتربع على مساحة تقدر بـ:36536 هكتار، يحدها شمالا بلدية سيدي لعجال بولاية الجلفة، ومن الجنوب بلدية زمالة الأمير عبد القادر، ومن الشرق بلدية قصر الشـــلالة، ومن الغرب بلدية القرنيني بولاية الجلفة.

وتتميز البلدية بثروات هامة يمكن اختصارها في النقاط التالية :

- ✓ المياه الحموية العلاجية
- ✓ قوة كمية مياه السقي(الفلاحة) النابعة من حوض وادي الطويل.
- ✓ وجود الموارد المائية الخاصة (السطحية- الجوفية).
- ✓ وجود طريقين(طريق قصر الشلالة سرغين وطريق عين راجح الحمام سيدي لعجال).

✓ وجود مواقع سياحية: تمتاز المنطقة بمناظر طبيعية و أماكن للـراحة و الاستجمام و الترفيه وقد تم اقتراح منطقة مجاورة للحمام بمساحة تقدر ب25 هكتار كمنطقة للتوسع السياحي.

أما بخصوص المنطقة الحموية بسرغين والمسماة حمام سرغين فهي تمتاز بمياهها الحموية والتي تقدر سعتها بحوالي 15 لتر في الثانية مستغلة و بدرجة حرارة تقدر بحوالي 42 درجة. وتوجد هذه المنطقة بين خط طول 35 درجة و19 درجة شمالا وخط عرض 2 درجة و44 درجة شرقا ومساحتها تقدر بحوالي 500 هكتار.

وحدودها كالتالي: شمالا جبل،جنوبا طريق بلدي، غربا جبل وطريق، شرقا واد الطويل.

وتقع المنطقة الحموية شمال مقر بلدية سرغين وتبعد عنها بحوالي 08 كلم وتتميز هذه المنطقة بجو شبه جاف مع فصل حار وجاف بين جوان وسبتمبر وفترة رطبة وباردة من نوفمبر إلى فيفري. درجة الحرارة السنوية سجلت درجة متوسطة 18.5 درجة قصوى 30 درجة و درجة دنيا 02 درجة. نسبة الأمطار مهمة جدا وتقدر بحوالي 423 مم وفيها 350 في الشتاء والربيع. تهب الرياح شمالية غربية في الشتاء و الجنوبية الغربية في الربيع السرعة المتوسطة لهذه الرياح تقدر 4.2 م / ثا والسرعة القصوى 26.80 م /ثا.

ومن مميزات حمام سرغين انه :الموقع الحموي الوحيد بتراب الولاية ويستقطب الحمام حوالي 8000 زائر سنويا يتربع هذا المنبع على مساحة 50 هكتار، و يتميز بمياهه الحموية التي تصل درجة حرارتها 42 درجة مئوية، والتي أثبتت فعاليتها في معالجة الأمراض الجلدية والمفصلية والروماتيزم وأمراض الكلى.

وهو ما أكدته الدراسات التقنية التي أجرتها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية سابقا سنتي 1983-1984 وتوجد نسخة من هذه الدراسة بمديرية المناجم والصناعة للولاية.

الجمعيات و الدواوين السياحية: للأسف رغم الإمكانيات الهائلة لهذه الولاية إلا أنه يوجد ديوانين بلديين محليين للسياحة بالولاية الديوان السياحي لبلدية مشرع الصفا والديوان السياحي لبلدية سيدي الحسني وجمعيتين للسياحة في بلدية تيارت وبلدية مهدية .

والتي تضم اثنان وأربعون بلدية (42)، وهذا على الرغم من الحملة التحسيسة التي قامت بها مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تيارت عبر تراب الولاية من أجل الحث على إنشاء جمعيات ودواوين بكل بلدية، وللتنويه فقد تم مؤخرا السعي لإنشاء ديوان محلي للسياحة ببلدية تيارت[1].

[1] **المصدر** :مكتب التنمية والاحصاء ،مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

وتجتهد هذه الجمعيات في التعريف بنفسها وببرامجها وبثروات المنطقة، كما تعمل على استقبال زوار المنطقة وتوزيع الوثائق والمطويات السياحية، كما تقوم بتنظيم رحلات سياحية لفائدة تلاميذ المدارس قصد غرس ثقافة سياحية وبيئية في أوساطهم، وكذا مشاركة في الملتقيات والتظاهرات الثقافية على مستوى المحلي والوطني.

التظاهرات السياحية ودعم التنمية السياحية

تتعدد الأعياد ذات الطابع الفلاحي والاقتصادي التي تشتهر بها الولاية أهمها: العيد الوطني للفرس(تيارت شهر سبتمبر) اليوم الوطني للفنان علي معاشي (تيارت، شهر جوان) عيد الخروف (السوقر شهر أوت) عيد الزربية (قصر الشلالة فصل الربيع) إضافة الى هذا الثراء والسخاء الذات يتمتع بهما الولاية تشتهر أيضا بتنظيم تظاهرات سياحية، وأعياد محلية تساهم بصورة فعالة في التنمية المحلية والسياحة للنواحي والمناطق التي تبرز فيها بحيث أن هذه التظاهرات التي تتميز بأبعاد تاريخية وثقافية وشعائرية تأتي من أجل إعادة تأهيل الإقليم وضمان الأصالة، ويعتبر الفلكلور الشعبي أو الشعر البدوي أحسن شاهد على ثقافة وعرافة الأجداد والأسلاف، فالشعر والغناء البدوي مترسخان في العديد من احتفالات الولاية والأعراس، والفلكلور بتيارت متوارث جيل بعد جيل وهو يكون هوية السكان ،كما أنه لا يحلو عرس بدون حضور مجموعات فلكلورية البدوية أو فرح بدون استماع لصوت الناي الذي يعلو كل احتفال، أما الشعر فهو كالمغناطيس الذي يجلب الجماهير بحكم الأمثال والحكم التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا وتتمثل هذه الأعياد المحلية كذلك في تنظيم وعدات كل واحدة منها تتصل بولي صالح للعرش أو القبيلة، حيث يتم دعوة الزوار إلى مكان الحدث للتمتع بألعاب الفروسية على وقع البارود و الفلكلور المحلي وألعاب تقليدية مثل الكرة والعصي ويقدم للمدعوين أكلة الكسكس الذي تشتهر به المنطقة مرفوق بالسعر ذا الجودة، ومن أهم هذه الوعدات نذكر: وعدة سيدي عدة ببلدية سيدي الحسني وعدة رجال المغيلة بدائرة المغيلة، وعدة الشيخ بن عيسى ببلدية الرحوية، وعدة الشيخ الصحراوي ببلدية قرطوفة، وعدة سيدي العابد ببلدية السوقر، وعدة سيدي المصطفى ببلدية مدريسة وعدة سيدي امحمد بوعلي ببلدية وادي ليلي، وعدة سيدي عمر ببلدية فرندة ،وعدة لالة تركية ببلدية الرشيقة، وعدة سيدي خالد ببلدية تيارت وعدة رجال الدايرة بسيدي عبد الرحمن وتقام هذه الوعدات سنويا وتستقبل عدد هائل من الزوار.

كما يمكن الإشارة أيضا، إلى المعالم الدينية من مساجد عتيقة كالمسجد العتيق بتيارت، مسجد القدس ومسجد صلاح الدين الأيوبي بمدينة تيارت وزوايا منتشرة عبر كامل تراب الولاية، في المدن والقرى والمداشر والتي يمكن استغلالها في ترقية السياحة الدينية وإقامة مهرجانات سياحية ذات طابع ديني،كما تحتضن ولاية تيارت مجموعة من الزوايا ويبلغ عددها 07 ومن أشهرها: زاوية الغوافلة ببلدية عين الحديد التي تأسست سنة 1591م

على يدي الشيخ عبد القادر بن عبد الواحد و زاوية الحاج مصطفى بن إبراهيم ببلدية تاخمارت التي تأسست سنة 1500م وزاوية لالة تركية ببلدية الرشايقة التي تأسست على يدي مؤسستها الأولى لالة تركية ما بين 1918م 1923م، وزاوية سيدي عدة التي تأسست في حدود سنة 1816م بشمال جبل محنون أولاد لكرد ببلدية سيدي الحسني على يد

مؤسسها الأول الشيخ عدة بن الموسوم بن غلام الله وشيخ الزاوية الحالي هو الدكتور أبو عبد الله غلام الله كما تحتوي المنطقة على الكثير من أضرحة أولياء الله الصالحين الذين دفنوا بالمنطقة التي يزورها بعض الناس لمالها من قدسية ومكانة في قلوبهم.

تتوفر الولاية كذلك على مرافق رياضية صالحة لإقامة تظاهرات سياحية رياضية وترفيهية بها على مستوى المحلي الوطني، وأخرى معالم عمرانية عبر شوارع مدن الولاية أشهرها قصر روسو بمدينة تيارت وأحياء قديمة ،بالإضافة إلى 25 قاعة للمطالعة بالولاية وكذا 10 مكتبات موزعة عبر البلديات و 30 مكتبة أخرى في طور الانجاز.

يوجد بعاصمة الولاية قاعة للمحاضرات مجهزة بأحدث الوسائل السمعية وتتسع ل504 مقعد، كما يوجد بها أيضا مركز جامعي والذي يضم 03 كليات وهي كلية الفلاحة وعلم البيطرة، كلية علم الهندسة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية هذه الكليات مجهزة بعدة قاعات. وهو ما يمكن استغلاله في تطوير ما يسمى بسياحة المؤتمرات والملتقيات العلمية. كل هذه التظاهرات السياحية بأنواعها الثقافية والدينية والرياضية والترفيهية والعلمية لو تم تنظيمها واستغلالها ستسمح لاشك بدعم التنمية السياحية بالولاية.

الفانتازيا والعاب الفروسية لعل من أهم التظاهرات السياحية المميزة بولاية تيارت وبحكم ما تمتاز به منطقة تيارت عن غيرها من المناطق بالخيول الأصيلة ومركزها الهادف لتربية الخيول ونادي الفروسية وسباق الخيل ، فقد أهلها لأن تكون عاصمة الفرس المغاربي والعربي حيث كانت السباقة لاحتضان أول مهرجان وطني للفرس خص جمع المحبين والتحمسين بسباق الخيل، ويقاوم كل سنة عيد للحصان في الولاية بشهر سبتمبر.

إن الحديث عن حريسة تيارت أو مركز تربية الخيول شاوشاوى، هو حديث عن الحصان العربي الأصيل وما يمتاز به عن غيره من الخيول يكون صغيرا، صامدا مزودا بالذكاء وانسجام في الخلق لا مثيل له فهو مخلوق للحمل الثقيل البعيد السريع، أدخل إلى إفريقيا خلال التوسع الإسلامي، كما أدخل إلى اسبانيا حيث ورث صفته للخيول الأندلسية، ثم أدخل بعد ذلك إلى انجلترا حيث ولد الفرس الانجليزي العتيق فأصل الحصان العربي من هضبة أسيا

الوسطى، ثم انتشر في أسيا الصغرى، وبلاد الفرس وتركيا مصر ،شمال إفريقيا جنوب أوربا و شرقها، وأهم أوصافه: الجسم (1،40 -1،55متر) الوزن (350 - 400 كلغ) عينان في مستوى الرأس، وأذنان رقيقتان ومتحركتان ،عنق مستقيم صدره واسع، فخضان عضليان ومنتصف القامة، ومن مميزاته : قوي، شجاع ،مقاوم للمناخ الأشد قسوة، يستأنف منذ الصباح الباكر نشاطه في المعركة بكل حماس.

وتعد الفنتازيا هي أحد أشهر هذه الأعياد المحلية بتيارت، يحتفل بها عادة في آخر فصل الربيع، وهو موعد جد منتظر من طرف سكان الولاية والولايات المجاورة للتمتع بتظاهرة الخيول و الأحصنة الأصلي.

المنتوج التقليدي والحرفي بولاية تيارت.

ارتبطت الصناعة التقليدية بالمنطقة منذ سنين طويلة ومازال الأبناء والأحفاد يتوارثونها عن الآباء والأجداد وهذه الحرف هي مصدر رزقهم ولعائلاتهم، فقد قال عمر بن الخطاب (إني لأرى الرجل، فأقول: أله حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني) ومن هنا يمكن القول أن الصناعة التقليدية بكل أنواعها هي حرفة متوارثة يتقنها العديد من الحرفيين في الولاية.

المبحث الأول :الصناعات التقليدية:

من أهم الصناعات التقليدية التي تزخر بها ولاية تيارت نجد:

صناعة الزرابي: تحاكي هذه الصناعة الواقع من خلال الرسومات والتصميمات التي تظهر جلية على الزربية وتتباين هذه التصاميم و الرسومات من صانع لآخر، إلا أنها تدور في طابع و قالب واحد يعكس أصالة المنطقة وعراقتها.

وتشتهر مدينة تيارت بنوعين اثنين من الزرابي و هما:

الزربية الشلالية: بيضاء اللون أي اللون الطبيعي للصوف تتخللها رسومات هندسية سوداء أو حمراء و تكون هذه الرسومات دقيقة و متقنة.

الزربية السوقرية: حمراء اللون، تتخللها رسومات وتصاميم سوداء، وأشكال هندسية بسيطة ومتقنة الصنع.

صناعة الفخار: تعتمد هذه الصناعة التقليدية على مادة الطين كمادة أولية والتي تتوفر بدورها في منطقة تيارت بكثرة و على عدة أنواع منها:

الطين الخضراء: وتدعى بالعامية "الطين الحرة" وتعتبر الأكثر استعمالا في مدينة تيارت لأنها تتوفر على مميزات خاصة تؤهلها وتجعل من منتوجاتها أكثر صلابة و متانة[1].

[1] المصدر :مكتب الدراسات والإحصاء للصناعة التقليدية.

الطين الحمراء:وتدعى بالعامية (المغرة)، تستعمل هذه كمادة لتزيين الأدوات الفخـارية وتلوينها أي إضفاء الطابع الجمالي والرتوشات الأخيرة على الآنية حديثة الصنع.

صناعة الدوم: تعتمد هذه الصناعة التقليدية على نبات الدوم المتوفر في المنطقة والذي يستخدم في صناعة بعض الحاجات اليومية الضرورية مثل: السعفة، الغربال، الطبق.

صناعة الأدوات التقليدية: كما تشتهر ولاية تيارت ببعض الأدوات التقليدية ومن أهمها:

القربة: التي تصنع من جلد الماعز، يحفظ فيها الماء وتوضع في مكان رطب وتثبت عن طريق حبل يشد طرفيها.

الشكوة: تصنع من جلد الماعز، تستعمل لمخض اللبن تعلق في ثلاثة أوتاد تسمى "الحمَّارة" لتسهيل عملية المخض.

العكة: تصنع هي الاخرى من الجدل، وتستعمل لحفظ الزبدة.

المزود: يشبه القربة، إلا انه يستعمل في غرض آخر ويتمثل في تخزين وحفظ الدقيق بكل أنواعه.

الغرارة: كيس كبير الحجم، مصنوع من الصوف وشعر الماعز، يستعمل لتخزين المؤونة.

الرحى أو القرويشة: وهي الطاحونة اليدوية تتكون من شقين، شق سفلي ثابت، وشق علوي متحرك بواسطة عمود خشبي بعد وضع الحبوب بين الشقين.

الألبسة التقليدية و الأكلات الشعبية: تزخر ولاية تيارت بموروث ثقافي كبير، يتضافر مع العادات والتقاليد الطاغية على المنطقة ويستمد روحه من الخصوصيات الجغرافية للولاية حيث تعتبر هذه الأخيرة بوابة للصحراء وحلقة وصل لمدن شمال البلاد، فهي المدينة التي تتمازج فيها جميع الثقافات لتكون فسيفساء ثقافية زاخرة ومتنوعة من ألبسة تقليدية وأكلات شعبية وصناعة فنية.

اللباس التقليدي التيهرتي: تتباين الألوان و تتعدد الأشكال من لباس إلى آخر، ومن أبرزها، اللباس الرجالي: ينم ويعبر عن أصالة المنطقة ويتواءم مع المناخ المتواجد بها.و نجد في مصاف تلك الألبسة الجلابة (القشابية) البرنوس العمامة أو الشملة، سروال العرب.

اللباس النسائي: يحاكي ويعكس بألوانه طبيعة المنطقة والمناخ نجد في مصاف هذه الألبسة لباس الملحفة أو الحايك، الجلطيطة، المقرون. وتتزين المرأة التيارتية بعدد من الحلي والقطع الفضية والذهبية نذكر منها: المشرف المقفولة، خيط اللويز، خيط السلطاني، الدبلون، الوضاح، الخلخال، الرديف، المسايس.

الأكلات الشعبية: تعرف منطقة تيارت بالكرم والجود وسخاء الضيافة، حيث تتعدد وتتنوع المأكولات الشعبية بتعدد وتنوع المناسبات الدينية، الأسرية والولائم والوعدات المتعارف عليها في المنطقة، والوعدات جمع وعدة وهي

عبارة عن يوم خاص يحتفل به أهالي كل منطقة بوليهم الصالح الذين ينتمون إليه وتقام مرتين في السنة كما أنها عادة مرتبطة بقبائل وعروش المنطقة وهي موعد يجمع كل المظاهر الاحتفالية من فنتازيا وفروسية وأغاني بدوية وتقام الولائم و تذبح الذبائح تبركا بهؤلاء الأولياء الصالحين، وتقدم فيها الأكلات الشعبية للمنطقة[1].

ومن أهم الأطباق التي تتميز بها منطقة تيارت والتي لها نكهة خاصة نجد:المشوي والكسكس (المعاش أو الطعام).

كما تتميز المنطقة بالحلويات الشعبية التي تحصر في المناسبات الخاصة والأفـراح نذكر منها:المسمن والمدلوك، البغرير، الكعك، المعكرة، التقنتة، الرفيس.

أن السائح أو الزائر لولاية تيارت لن يغادرها دون أن يأخذ معه تذكارا من المنتوج التقليدي المحلي الذي يعبر عن أصالة وتراث المنطقة المتمثل في:

- ✓ منتوج الزرابي وأشهرها الزربية الشلالية
- ✓ الأغطية الصوفية وأشهرها القشابية أو الجلابة
- ✓ منتوج ربات البيوت من خياطة وطرز ...الخ

كما أن السائح أو الزائر لتيارت لن يغادرها دون أن يتذوق من الأطباق العديدة و الطبخ المحلي ومن بينها الكسكسي التقليدي ،المشوي على الجمر و الحلويات الشعبية التي تحضر غالبا للمناسبات و الأفراح كالطورني والكعك.

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لمديرية السياحة

اعتمدنا في موضوعنا على بعض الأساليب والتقنيات، التي من خلالها تمكنا من الإلمام بعدة معلومات والخروج بنتائج، وذلك أيضا بالاعتماد على عدة إطارات داخل المديرية .

المطلب الأول: تقنيات وأدوات البحث .

أولا:تقنيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال استعراض المسار التاريخي لكل من المؤسسات الثقافية وكذا السياحية إضافة إلى المنهج التحليلي الذي استعملناه

[1] المصدر :مكتب رئيس مصلحة الصناعة التقليدية بمديرية السياحة .

لتحليل واقع القطاع السياحي في ولاية تيارت لتشخيص أهم المعيقات التي آلة دون تطويره وكذا الخروج بحلول مناسبة لترقية القطاع السياحي في الولاية.

ثانيا :أدوات البحث

من اجل معالجة البحث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في :

- الدراسة المكتبية لمختلف المراجع والأبحاث السابقة والمقالات التي تتعلق بموضوع البحث والتي كانت نادرة جدا
- استعملنا بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة والصناعات التقليدية ،وبعض المديريات الاخرى كمديرية الثقافة وكذا مجلس الشعبي الولائي.
- اعتمدنا على العمل الميداني والمقابلات الحرة مع اطارات المديرية كرؤساء المصالح ،ورؤساء المهام وكذلك رؤساء المكاتب .

ثالثا:البطاقة تقنية حول مديرية السياحة لولاية تيارت

وتشكل مظهرا من مظاهر عدم التركيز الإداري والنظام الإداري الجزائري وتمارس عمليا دورا كبيرا في مجال التنمية المحلية وتمثيل الدولة في شتى القطاعات، ومحافظة على وحدتها وتنفيذ قوانينها وفرض أنظمتها.

ولا يقل عدد المديريات التنفيذية على مستوى الولاية الواحدة عن 24 مديرية فما أكثر.

فالمديرية التنفيذية بوصف واضح هي عبارة عن حكومة مصغرة تنشط في الحدود الجغرافية للولاية يوكل أليها تنفيذ سياسة الدولة في القطاعات المختلفة وبعث و تحريك العملية التنموية على مستوى الولاية .

كما أنها تمثل السلطة المركزية على مستوى الولائي وتجسد وحدة الدولة وتعمل على تنفيذ قوانينها على مستوى إقليم الولاية[1].

ورغم دورها الرائد، ونشاطها المكثف، وأهميتها الكبيرة، إلا أن المديريات التنفيذية لا تتمتع.

بالشخصية الاعتبارية . فلم تكسها المادة 49 من القانون المدني بهذا الطابع. و ليس لها استقلال من حيث الوجود الإداري، بل هي فرع متصل و مرتبط بالأصل ألا وهو الوزارة . و الأمر يبدو في غاية طبيعته لان الوزارة تفتقد هي الأخرى للشخصية الاعتبارية.

[1] المصدر:مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

ومن الخطأ اعتبار المديريات التنفيذية احد الهياكل الإدارية للولاية ، أو أنها جزء من التنظيم الإداري للولاية كإدارة محلية . ذلك انه و بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 94-215 المذكور أعلاه نجده قد بين هياكل و أجهزة الإدارة العامة على مستوى الولاية و حددها ب: -الكتابة العامة - المفتشية العامة - الديوان - رئيس الدائرة . ووضع هذه الهياكل تحت سلطة الوالي طبقا للمادة 2 من المرسوم المذكور.

غير آن ذات المرسوم اعترف لمديري المصالح التنفيذية المختلفة بالعضوية في مجلس الولاية باعتباره إطارا تشاوريا على المستوى المحلي و إطارا تنسيقيا للأنشطة القطاعية طبقا للمادة 20 من المرسوم التنفيذي 94-215 المشار أليه كما وضع المرسوم المجلس المذكور تحت سلطة الوالي باعتباره ممثلا للدولة و مندوب الحكومة على مستوى المنطقة وهو ما تضمنه نص المادة 17 من المرسوم.

والأصل إن للوزارة وجودا وامتدادا على المستوى المحلي من اجل تنفيذ سياستها و تطبيق برامجها و تمثيلها على مستوى المنطقة .

غير أن بعض الوزارات بحكم طبيعتها ليس لها تمثيل محلي في شكل مديرية تنفيذية من ذلك وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ووزارة العدل ووزارة التعليم العالي.

أما باقي الوزارات فالأصل إن لها امتداد محلي كوزارة التربية والتجارة والنقل والصحة والسياحة والشؤون الدينية و الأشغال العمومية والسكن والعمران والتكوين المهني و العمل والتشغيل وغيرها من الوزارات.

وعن الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه المديريات ومهامها وتقسيماتها الداخلية فقد توزع بين قرارات وزارية مشتركة في مرحلة ومراسيم تنفيذية في مرحلة أخرى.

تعد مفتشية السياحة أو مديرية السياحة للولاية الإدارة المخولة تنظيم القطاع في الولاية وتسييره والعمل على تطويره وتنميته وتحسين الخدمات التي يقدمها القطاع، وتوجيه المشاريع المتعلقة بالسياحة، وللتعرف أكثر على المديرية نتعرض لها بالدراسة في ثلاث مباحث، فنتناول ماهية المديرية (مبحث أول).

ثم تنظيم ومهام المديرية (مبحث ثاني) وفي الأخير نتعرض لعلاقتها مع المحيط الاجتماعي والمشاكل التي تواجهها في الميدان (مبحث ثالث).

مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية ومهامها.

من أجل تنفيذ سياسة الدولة في مجال السياحة التي تهدف إلى تطوير القطاع وتنميته، مرت هياكل الإدارة العامة المركزية بعدة مراحل عرفت خلالها عدة تحولات انتهت بإنشاء مديريات تعمل على حسن سير مرفق الوزارة.

وعن نشأة مفتشية السياحة او مديرية السياحة بالولاية فانه يمكن القول بان نشأتها مرت بعدة مراحل قبل أن تستقر على وضعها الحالي كمفتشية السياحة أو المديرية الولائية للسياحة و الصناعة التقليدية.

ففي البداية كانت عبارة عن مفوضيات جهوية أنشأت سنة 1991 وفي 1992 ألغيت المفوضيات وأصبحت مديريات ولائية ثم أدمجت في مديريات الثقافة والشباب والرياضة. وفي سنة 1995 ثم إنشاء على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية أو مفتشية للسياحة والصناعة التقليدية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 260/95 المؤرخ في 29 أوت 1995 المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

لم يتطرق المشرع الجزائري إلى تعريف مفتشية السياحة أو مديرية السياحـة والصناعة التقليدية بالولاية وإنما تعرض مباشرة لمهامها وتنظيمها وهذا ما جعلنا نتعرض لتعريفها بشكل عام. فالمديريات هي هياكل الإدارة العامة المركزية للوزارة وهي وحدات إدارية تنفيذية مركزية تعمل على حسن سير مرفق الوزارة بانتظام وعلى أفضل صورة لتحقيق وانجاز الأهداف والوظائف المحددة لقطاع الوزارة بفاعلية.

كما تقوم بدراسات وبحوث من أجل تطوير وتحسين الأعمال، كما تتولى متابعة البرامج والقرارات المتخذة وتقييم أعمالها.

تنظيم المديرية الولائية للسياحة ومهامها.

تضم المديرية عدة مصالح تسند لها مهام المديرية وهدا حسب اختصاص كل مصلحة يسير مديرية السياحة مدير يعين بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة. وتضم المفتشية أو المديرية الولائية للسياحة المصالح الآتية:

أولا:مصلحة السياحة،

ثانيا: مصلحة الصناعة التقليدية،

ثالثا: مصلحة الإدارة والوسائل.

أما مهام المديرية فيمكن تقسيمها إلى فرعين أساسيين، مهام يمارسها المدير الولائي للسياحة والصناعة التقليدية ومهم يمارسها رؤساء المصالح بالمديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية.

الفرع الأول: مهام المدير: يمثل المدير سلطة التعيين وسلطة التسيير:

أولا: سلطة التعيين باعتبار هو المسؤول الأول على كل ما هو معتمد بالمديرية سواء كان بشري أو مالي ومن جهة أخرى هو الذي يسهر على مراقبة الحياة المهنية للموظفين العاملين معه بالتنسيق مع المصالح والمكاتب المعنية

هذا من جهة ومن جهة أخرى هو المسؤول على عملية التوظيف حسب المناصب المالية المعتمدة والتشريع المعمول به.

ثانيا: سلطة التسيير يعني أنه هو المسؤول الأول والمباشر في ما يخص بسير الحياة المهنية للموظفين وتسيير لشؤون المصالح والتنسيق بينها. إضافة إلى هذا يقوم المدير بممارسة حياته.

الفرع الثاني: مهام المصالح: يقوم المدير بتوزيع المهام على المصالح الموجودة في المديرية وهذا بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 95-260 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 29 غشت سنة 1995 المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد قواعد تنظيمها وسيرتها، حيث أكدت المادة 2 على ما يلي

المادة 2: تتمثل مهمة المصالح الخارجية التي أنشئت بموجب المادة أعلاه ، في تنفيذ السياسة الوطنية للسياحة والصناعة التقليدية، وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يلي :

أولا: في مجال السياحة : (مهام مصلحة السياحة)

- تنفيذ برامج ترقية أنشطة السياحة والحمامات المعدنية وتدابيرها، وتطويرها وتقوم نتائجها
- تدعم وتنشط عمل المتعاملين والهيئات والجمعيات العاملة في السياحة والحمامات المعدنية
- تشارك في إعداد مخططات تطوير الموارد السياحية والحمامات المعدنية، وفي دراستها ورفع قيمتها والحفاظ عليها، وتتابع وتراقب الأعمال المتعلقة بتهيئة المواقع السياحية ومناطق التوسع ومنابع المياه المعدنية، واستغلال ذلك.
- تسهر، بالاتصال مع المصالح الخارجية المعدنية على احترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والإجراءات السارية على الأنشطة وعلى ممارسة المهن السياحية والفندقية و فقها .
- تقوم بالمراقبة التنظيمية وتتخذ أو تقترح كل التدابير التي ترمي إلى تحسين جودة المنتوجات وأداء الخدمات التي يقدمها المتعاملون السياحيون والمؤسسات المرتبطة بالسياحة والفندقة.
- تدرس طلبات التصنيف والاعتماد أو الامتياز التي يقدمها المتعاملون العاملون في مجالات السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتسلم ، عند الاقتضاء الرخص المرتبطة بها.

تجمع المعلومات والمعطيات الإحصائية عن الأنشطة والوثائق المتعلقة بالإمكانيات السياحية والحمامات المعدنية .

ثانيا: في مجال الصناعة التقليدية: (مهام مصلحة الصناعة التقليدية)

- – تنفيذ تدابير أنشطة الإنتاج التقليدي وعملياتها وتدعمها وتقوم نتائجها
- تساهم في حماية الثروة الحرفية والتقليدية وفي المحافظة عليها وإعادة الاعتبار إليها.

- تسهر على تطبيق القوانين ولتنظيمات والمقاييس والنماذج الموحدة التي تتعلق بالجودة، وعلى احترامها، وفي مجال الإنتاج التقليدي وممارسة الأنشطة التقليدية
- تساعد المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات العاملة في ميدان الصناعة التقليدية على القيام بعملها
- تقوم بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي التي تتعلق بتقويم الأنشطة التقليدية ، وتجمع وتوزع المعلومات والمعطيات الإحصائية في هذا المجال .

ثالثا: في مجال الإدارة و الوسائل: (مهام مصلحة الإدارة والوسائل) تتمثل مهمة هذه المصلحة في ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية.

إن المصالح الموجودة على مستوى مديرية السياحة لا تكفي وحدها لتلبية الحاجيات المتزايدة والملحة لقطاع واعد مثل قطاع السياحة الذي يتطلب خبرات أخرى زيادة على ما هو متوفر حاليا للاستثمار التمويل الترقية التنشيط الإعلام، كلها تحتاج لوجود مختصين مكلفين بهده الملفات في شكل مصالح ومكاتب محددة المهام على المستوى المحلي.

غياب مقر خاص بمديرية السياحة لأن مديرية السياحة لولاية قسنطينة لا تملك مقر مستقل وخاص بها وهي تنشط ضمن فضاءات منحت لها من طرف دار الثقافة لولاية قسنطينة، فهذه الفضاءات الممنوحة لا تتوفر على أدنى شروط العمل لافتقارها للتهوية والإضاءة الطبيعية حيث تعتمد على الإضاءة الاصطناعية في العمل زيادة على ضيق المساحة التي تنشط بها المديرية ما يترتب عنه اكتظاظ المستخدمين في حيز ضيق.

مستخدمي السياحة لولاية قسنطينة لا يمكنهم ممارسة السياحة في العطل السنوية وهذا راجع لافتقار القطاع إلى تحفيزات أو امتيازات يمنحها لهم وعليه فإن الثقافة السياحية لهؤلاء المستخدمين بعيدة جدا عن الواقع المعاش لنظيرتها في الدول المجاورة كتونس والمغرب وعليه فالثقافة السياحية لهؤلاء المستخدمين تبقى نظرية من خلال المطالعة عبر الكتب، المنشورات، والانترنت وتفتقد إلى الممارسة الفعلية التي تمكنهم من تطوير معارفهم السياحية وإذكاء خبراتهم.

فالنتائج المسجلة حاليا في مجال نوعية الخدمات السياحية غير مرضية وتبقى بعيدة كل البعد لما يتكل عاليه الزبون ويمكن لهذه الوضعية إن لم تؤخذ إجراءات لتحسينها إن ترهن بجدية حظوظ العرض السياحي لبلادنا في الارتقاء إلى مستوى المقاييس الدولية حتى يتمكن من منافسة البلدان التي لها تقاليد سياحية عريقة.

فالتفتيش يلعب دور كبير الأهمية في تحسين النوعية وكذا تحسين ومراقبة المتعاملين السياحيين على مستوى الخدمات المقدمة.

من هنا يظهر جليا أهمية المراقبة والتفتيش ودورها في تحسين نوعية الخدمات وبالتالي تطوير القطاع بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس لابد من الاهتمام بوظيفة ومهنة مفتشي السياحة لأنهم يمثلون أداة تطبيق القانون ويمثلون أيضا السلطة العمومية في الميدان ومسئولون على تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المؤسسات السياحية والفندقية وتحسين النشاطات السياحية والقطاع بصفة عامة.

ينتشرون عبر كل التراب الوطني في المدريات الولائية للسياحة.

المطلب الثالث :الحلول والبدائل للنهوض بالقطاع

إن ولاية تيارت، ورغم طابعها الفلاحي والرعوي، إلا أنها مرشحة لكي تصبح قطبا سياحيا هاما بالنظر إلى امتلاكها لكل المقومات السياحية التاريخية والجغرافية، التي من شأنها أن تجعل منها قبلة للزوار والباحثين المختصين وطنيا ودوليا، حيث تزخر المنطقة بتراث حضاري عريق يجمع بين عصر ما قبل التاريخ والعصر الحديث.

فمنطقة تيارت تتوفر على كافة عناصر الجذب السياحي التي يمكن إدراجها في النقاط التالية :

1- تتوفر ولاية تيارت على أكثر من422 موقع أثري منها 05 مواقع أثرية مصنفة ضمن التراث الوطني للأمة، هذه المواقع الأثرية تحت وصاية مديرية الثقافة للولاية وهي تستغل كمقصد سياحي وبعضها يمتاز بكافة الخصوصيات والمميزات التي حددها القانون المتعلق بالمناطق التوسع والمواقع السياحية، إذ أن كل هذه المواقع الأثرية تمتاز بالجاذبية السياحة وبمظهرها الخلاب، وبما تحتوي عليه من عجائب وخصوصيات الطبيعة أو البناءات المشيدة عليه، يعرف له بأهمية تاريخية وفنية وأسطورية وثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف والاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

2- **فيما يخص مناطق التوسع السياحي**: فإن ولاية تيارت من الولايات القلائل التي لا تتوفر على مناطق التوسع السياحي ،لذا سعت مديرية السياحة والصناعة التقليدية للبحث عن مناطق تلبي الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية حيث تم اقتراح 04 مناطق للتوسع السياحي و يتعلق الأمر بكل من منطقة تاوغزوت ومنطقة وادي الفرجة ببلدية فرندة، منطقة حمام سرغين ببلدية سرغين ومنطقة سيدي الخلفة ببلدية عين

الحديد، وهذا كله رغبة في تمكين الولاية من الاستفادة من تدابير هذا القانون، الذي يجسد مسعى السلطات العمومية لتشكيل فضاءات مخصصة لاحتضان وإقامة المنشآت الفندقية وما يرافقها من تجهيزات سياحية وترفيهية ستساهم حتما في التنمية المستدامة للولاية اقتصاديا واجتماعيا.

3- **فيما يخص المشاريع الاستثمارية السياحية** :التي هي في طور الانجاز حضيت بتشجيع الإدارة المركزية للسياحة والسلطات المحلية ومتابعة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية حيث تم تسجيل خمسة مشاريع سياحية مشروع فندقي سياحي تحصل أصحابها على الموافقة المبدئية من طرف الوزارة الوصية بطاقة استيعاب تقدر ب: .1132 سرير وإمكانية استحداث 336 منصب شغل[1].

4- **فيما يخص المؤسسات الفندقية**،يرتبط مفهوم السياحة ارتباطا وثيقا بصناعة الفنادق، التي تعد أحد أهم أركان السياحة واستنادا إلى هذا الواقع، فإنه ورغم الاهتمام المتزايد الذي أصبحت السلطات العليا في البلاد توليه لقطاع السياحة ،إلا أن الصناعة الفندقية في ولاية تيارت لازالت لم ترقى إلى المستوى المنشود حيث نسجل غياب تام للقطاع العام ويبقى القطاع الخاص يستحوذ على نسبة 100 % من الفنادق الموجودة على تراب الولاية والمتمثلة في عشر فنادق في مدينة تيارت وفندق بالسوقر. منها ثلاثة فنادق مصنفة (مصنفة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-101 المؤرخ في 28 شعبان عام 1412 الموافق لـ 03 مارس 1992، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-12 المؤرخ في 26 يناير سنة 1985 والذي يحدد الأعمال الفندقية والسياحية وينظمها)، بطاقة إيواء إجمالية تقدر بـ: 550 سرير وطاقة تشغيل تقدر بـــــ: 69 منصب شغل.

5- **فيما يخص المطاعم السياحية المصنفة**،يوجد على مستوى عاصمة الولاية 3 مطاعم مصنفة منها مطعمين تابعين لفنادق مصنفة هما العباسيين وإبن رستم، ومطعم مستقل هو مطعم الطاسيلي ويوفر مجموع هذه المطاعم 21 منصب شغل.(مصنفة طبقا للقرار المؤرخ في 27 رجب عام 1412 الموفق لـ01 فيفري سنة 1992، الذي يحدد مقاييس ترتيب مؤسسات الإقامة والمطاعم السياحية ومعاييرها).

6- **فيما يخص الوكالات السياحية المعتمدة**،توجد 18 وكالة سياحية على مستوى عاصمة الولاية معتمدتان من طرف الوزارة الوصية وطبقا للقانون 90-05 المؤرخ في 23 صفر 1410 الموافق ل 19

[1] المصدر :مديرية الثقافة لولاية تيارت

فبراير 1990 المتعلق بوكالات السياحة والأسفار متخصصة في الحج والعمرة وبيع التذاكر وهما على التوالي، ووكالة فيفا تور، ووكالة تاقدمت للسياحة والأسفار توفران معا 05 مناصب شغل.

7- **فيما يخص المؤسسات الحموية:(حمام سرغين)**يعد حمام سرغين المعدني، ببلدية سرغين دائرة قصر الشلالة، المنبع الحموي الوحيد، في ولاية تيارت ،يتربع على مساحة 50 هكتار، و يتميز بمياهه المعدنية التي تصل درجة حرارتها 42 درجة مئوية والتي أثبتت فعاليتها في معالجة الأمراض الجلدية والروماتيزم وأمراض الكلى. ويتوفر الحمام على 03 منابع مستغلة تتفاوت في مقدار طاقة ضخ المياه حيث تقدر طاقة ضخ المنبع الأول بـ:04 لتر في الثانية، والمنبع الثاني ب06ل/ث، والمنبع الثالث وهو المنبع الأكثر أهميـة مقارنة بالمنبعين السابقين وتقدر طاقة الضخ فيه ب10 ل/ث.

8- **فيما يخص الجمعيات و الدواوين السياحية**،بالنظر إلى الأهمية البالغة للحركة الجمعوية في مختلف الميادين، فإن قطاع السياحة في ولاية تيارت في حاجة ماسة إلى الحركة الجمعوية المتخصصة في السياحة والدواوين البلدية للسياحة للمساهمة في تفعيل القطاع وذلك من خلال الدور الطلائعي للجمعيات السياحية في نشر الثقافة السياحية في الوسط الاجتماعي،والترويج للمنتوج السياحي للولاية،إضافة إلى ترقية وحماية الموروث التاريخي والأثري للمنطقة.

إن تحسين نوعية الحياة آمر ضروري في أصل واقعنا اليومي الذي يتطلب منا جميعا وفي ظل تنمية متواصلة مستدامة، الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيل الحاضر الأجيال القادمة وهذا بالتخطيط المحكم.

إن دعم السياحة والنهوض بها هي أولوية الأولويات، فـمستقبلنا في سياحتنا.

توصيات

إن التأسيس لبناء السياسة السياحية لدى السلطات الجزائرية وفق رؤية واضحة المعالم تبلورت فكرتها مباشرة بعد الاستقلال في سنة 1962، أين ظهرت أول وزارة للسياحة والشبيبة والرياضة مما يدل على العناية الخاصة للقطاع من طرف الدولة.

وقد عرفت هذه السياسة أوجّها في سبعينيات القرن الماضي خاصة في الفترة الممتدة من 1965. 1978،الفترة التي قضاها السيد عبد العزيز معاوي على رأس وزارة السياحة (1965. 1977) وهي الفترة الذهبية من عمر قطاع السياحة في الجزائر،حيث كانت الجزائر مقصد سياحي بامتياز، أحد أهم الوجهات السياحية

الواعدة على مستوى البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي والساحة الإفريقية اعتبارا لوتيرة النمو في مجال التدفق السياحي المتزايد وكذلك جودة العرض السياحي المقترح على الأسواق السياحية.

إن المردودية العالية للسياحة الجزائرية في تلك الفترة جاءت نتيجة للسياسة السياحية الواضحة خلال الميثاق السياحي الذي اعتمد سنة 1966 للنهوض بالسياحة، والذي أدّى إلى إنجاز أكبر المركبات السياحية والمؤسسات الفندقية على طول الشريط الساحلي ومناطق الهضاب والجنوب الكبير، وفتح تمثيليات المقصد السياحي بالخارج إضافة إلى تأسيس، بالموازاة لثقافة سياحية ومنظومة تكوين شاملة من خلال فتح المدرسة الوطنية العليا للفندقة والسياحة بالأوراسي ومركزي بوسعادة وتيزي وزو، ما سمح فعلا ببروز ثقافة ووعي سياحي حقيقي.

غير أنّ هذه الديناميكية لم يكتب لها الاستمرار بفعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية عرفتها البلاد خلال بداية ومنتصف الثمانينيات لا مجال للحديث عنها، آدت إلى تراجع الاستثمارات العمومية ما أدى إلى تجميد وتيرة الاستثمارات في القطاع السياحي والتدهور التدريجي للحظيرة الفندقية العمومية والقطاع السياحي بشكل عام.

إن الدرس الأساسي الذي يمكن أن نستخلصه من هذه التجربة السياحية المعاوية، هو أن الجزائر كانت وجهة سياحية تملك الإمكانيات والثقافة اللازمين لذلك، وعليه فإن إعادة بناء هذه الوجهة وتعزيزها بالقدر الكافي والذي سيجعل منها مقصدا سياحيا مرموقا على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ليس بالأمر المستحيل، شريطة توفر الإرادة السياسية والالتزام المطلق بتنفيذ هذه السياسة والثقة في عودة الجزائر كوجهة سياحية تملك من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من ذلك وهو ليس بالشئ المستحيل كما قلت لو تم أيضا وضع الرجال المناسبين في الأماكن المناسبة "رجال لا تلهيهم تجارة و لا بيع".

بالنظر إلى الحالة السياحية والواقع السياحي المعاش اليوم في الجزائر بشكل عام وولاية تيارت بشكل خاص يمكننا القول أن المقترحات البسيطة التالية يمكن أن تشكل نقاط اهتمام متواضعة يمكن بلورتها في إطار عمل مشترك يضم عدة هيئات ومهتمين بقضايا السياحة، ويمكن تطويرها مستقبلا، وهذه المقترحات

مجموعة من التصورات للنهوض بالسياحة في ولاية تيارت

بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 95-144 المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1415 الموافق لـ 20 مايو سنة 1995 والمتضمن القانون الأساسي الخاص الذي يطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالسياحة و الصناعة التقليدية، المعدل والمتمم.

وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 95-260 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 29 غشت سنة 1995، يتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد قواعد تنظيمها وسيرتها. والمتضمنة المبادرة بمجموعة من المقترحات في الميدان السياحي والفندقي، وبناءا على ما تم تقديمه في البحث يسعدني أن أتقدم بمجموعة من التصورات للنهوض بقطاع السياحة بولاية تيارت وهي كالتالي:

أولا: إن قطاع السياحة بولاية تيارت قطاع ثري و خصب، لذا يجب مراعاة كل الجوانب المتعلقة باستغلاله استغلالا أمثلا حتى نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة على غرار الاحتفال باليوم الوطني للسياحة واليوم العربي للسياحة و اليوم العالمي للسياحة، و من بين جملة الاقتراحات التي يجب الأخذ بها ما يلي:

1- تشكيل خلية تفكير لدراسة ملف إعادة الاعتبار لملتقى ابن خلدون الثقافي الفكري والسياحي لغرض استرجاع طابعه الوطني والدولي، تتشكل الخلية من ممثلي الهيئات والمصالح المعنية (المجلس الشعبي الولائي المجلس الشعبي لبلدية فرندة- جامعة ابن خلدون، والمديريات المعنية).

2- دراسة إمكانيات تنظيم يوم دراسي حول المواقع الأثرية السياحية المصنفة بالولاية ودورها في بعث التنمية السياحية بالولاية.

3- إعادة الاعتبار للأعياد المحلية كعيد الزربية بقصر الشلالة، عيد الخروف بالسوقر، عيد القمح بمهدية، لما لهذه الأعياد من دور في جلب السياح وتنشيط وبعث التظاهرات السياحية كما هو الشأن بالنسبة لعيد الفرس بتيارت الذي لقي إقبالا هائلا من طرف المواطنين عبر التراب الوطني.

ثانيا: دعم الجمعيات ذات الطابع السياحي والتقليدي والموجودة فعلا في الميدان من خلال:

برامج هادفة في مجال التوعية السياحية ونشر الثقافة السياحية وتهيئة المناخ لإيجاد مجتمع جزائري صالح وحاضن للسياحة والصناعة التقليدية و مدرك بقيمة الموارد الطبيعية والمحميات الطبيعية.

الجمعيات السياحية المؤهلة لتقديم الاقتراحات والحلول والبدائل لتعزيز السلوكيات السياحية الايجابية لدى المواطنين، وهذا سيؤدي بدوره ولا محالة إلى زيادة الولاء للوطن والرغبة في الحفاظ على صون وسلامة المنتوج السياحي.

برمجة زيارات ميدانية لكافة البلديات المتواجدة عبر تراب الولاية

قصد العمل والحث على إنشاء دواوين محلية للسياحة في كل بلدية و هذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 85-15 مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1405 الموافق لـ 26 يناير سنة 1985الذي يتضمن تنظيم مكاتب

السياحة والاتحادات الولائية والاتحادات الوطنية لمكاتب السياحة وعملها.علما بأنه حاليا يوجد على مستوى تراب الولاية والتي تضم اثنان و أربعون (42) بلدية، ديوان بلدي للسياحة في بلدية تيارت بصدد الإنشاء.

ثالثا التركيز على دور الإعلام في نشر الثقافة السياحية:حيث أن الوعي والتثقيف السياحيين من أهم الأشياء التي يجب أن يحرص عليها أصحاب القرار وتكون المسؤولية الأولى في هذا المقام مسؤولية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، فهي الأساس في توعية المواطنين بأهمية السياحة وبالمحافظة عليها، وفي هذا الإطار، من الضروري التركيز على وسائل الإعلام، على الضمير السياحي الذي ينبع من داخل الإنسان وان يعلم المواطن الجزائري انه المعني الأول وبالدرجة الأولى بالسياحة وبالحفاظ على ثرواتها والتي هي ثروته.في هذا الإطار:

لابد من برمجة حصة إعلامية كل شهرين بالتنسيق مع إذاعة تيارت تبرز كافة الإمكانيات والقدرات السياحية بالولاية من جهة ومن جهة ثانية التركيز على الاستثمار السياحي والفندقي والحموي وتقديم وشرح كل التسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في الميدان السياحية و كذا كل المساعدات المقدمة من طرف السلطات المحلية و الولائية.

لابد من دعوة بعض الصحفيين ورجال الإعلام و الصحافة المتخصصة في السياحة لزيارة المواقع السياحية والتعرف على عادات وتقاليد المنطقة والكتابة عنها من خلال مقالات وروبورتاجات وتحقيقات إعلامية سياحية لتنوير الرأي العام المحلي والوطني.

رابعا ضرورة الاهتمام بالتربية السياحية: وفي هذا المقام لا بد من الارتقاء بمستوى التعليم السياحي من خلال التطوير والتوسع في التربية السياحية والتربية البيئية ومشاكل التلوث وإبراز أهمية ذلك النوع من التعليم في نشر الوعي البيئي والوعي السياحي بين أفراد الوطن والعمل على جعل البيئة السياحية والمحافظة عليها إحدى المواد المهمة في المقررات المدرسية والبحوث الجامعية. و في هذا الإطار:

لابد من تنظيم وفتح مسابقات ثقافية و تربوية لفائدة تلاميذ الاكماليات و الثانويات مع منحهم جوائز تشجيعة و القيام بزيارات ميدانية لهم إلى المواقع الأثرية و السياحة بالولاية بهدف غرس الثقافة السياحية و الوعي السياحي لديهم منذ الصغر.

مديرية السياحة والصناعة التقليدية قامت بإعداد كتيب سياحي بيداغوجي تحت عنوان التعليم والسياحة والهدف منه غرس ثقافة سياحية لدى الأطفال بالمدارس إيمانا منا بان طفل اليوم بالمدارس هو سائح الغد. على أن يتم توزيع هذا الكتيب السياحي وبالتنسيق مع مديرية التربية بالولاية بمناسبة يوم العلم من كل سنة. وكذلك إعداد برنامج تحسيسي على مستوى المدارس حسب الإمكانيات.

خامسا ضرورة الاهتمام بالتكوين السياحي من خلال مايلي:

إقامة جسور التعاون والتنسيق بين مصالح المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية ومراكز التكوين والبحث من خلال المساهمة في إقامة المعارض والملتقيات العلمية و الندوات الفكرية ذات الصلة بالمواضيع السياحية و مختلف تخصصاتها.

وهذا بالتعاون مع جامعة ابن خلدون بتيارت وجامعة التكوين المتواصل.

تشجيع وتاطير ودعم الطلبة الباحثين والجامعيين ورجال العلم والثقافة كونهم يقودون عصر التنوير السياحي وتوسيع مجال الإدراك وزيادة الوعي السياحي والفهم لشؤون السياحة.

تاطير طلبة معهد التكوين المهني والتمهين بتيارت الذي اخذ على عاتقه تكوين دفعة في ميدان السياحة بصفة تقني سام في السياحة وبتاطير من طرف إطارات بمديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية.

سادسا المحافظة و الاهتمام بتهيئة المواقع الاثرية السياحية المصنفة بولاية تيارت:

وهذا تجسيدا لمسعى دعم ترقية الجزائر كوجهة سياحية من أجل زيادة جاذبيتها لدى المستهلكين داخليا وخارجيا، والاهتمام خصوصا بالمناطق الداخلية بالنظر إلى مساحة التراب الوطني وتنوع المؤهلات السياحية بمختلف الأقطاب، وإعطاء الأولوية لتنمية وترقية السياحة الداخلية، في سياق استغلال المؤهلات السياحية الوطنية بغرض الاستجابة للطلب المتعاظم، خصوصا لدى العائلات وفئة الشباب في ما يتعلق بالاستجمام والراحة. وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

تهيئة المواقع السياحية المصنفة بالولاية و هذا بالتنسيق مع كافة المصالح المعنية.

إقامة فضاءات للاستجمام والراحة بالطريق الوطني الرابط بين كل ولاية مجاورة وولاية تيارت، على أن يكون هذا الفضاء بمدخل تراب الولاية أي بالبلديات الحدودية للولاية علما أن ولاية تيارت تتوسط سبعة ولايات مجاورة.

سابعا: الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإعلام السياحي في جلب الاستثمار السياحي

وهذا من أجل ترقية وتنمية سياحة وطنية مندمجة ومستدامة، ونشر الثقافة السياحية لدى كل مكوّنات المجتمع وكذا في كل المستويات الرسمية و غير الرسمية، وبالنظر إلى خصوصية النشاط السياحي باعتباره نشاطا أفقيا مرتبطا بمختلف القطاعات والهيئات والحركة الجمعوية وإنني أدعو إلى تجسيد مجموعة من الوثائق الأساسية التالية:

إعداد دليل سياحي ترقوي يتضمن كل الإمكانيات و القدرات السياحية و الحموية والفندقية.

إعداد الأطلس السياحي المتعلق بالاستثمار السياحي بالولاية وتقديم كافة المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للمستثمرين و جعل هذا الدليل في متناولهم و توزيعه في المناسبات الوطنية و المحلية.

ثامنا: من خلال التبادل الثقافي ما بين الولايات، لابد من إدراج السياحة كجزء من الحراك الثقافي، لذا نوصي بضرورة مشاركة مفتشي السياحة ومفتشي الصناعة التقليدية في عملية التبادل الثقافي للولايات وهذا حتى تتمكن المصالح الخارجية لوزارة السياحة من خلال إطاراتها من تقديم الصورة السياحية اللائقة والصحيحة عن الإمكانيات والقدرات السياحية لولاية تيارت.

تاسعا: تكثيف عمليات الرقابة والتفتيش للمؤسسات الفندقية والسياحية حيث تعمل مصالح التفتيش في مجال اختصاصها على معاينة شهرية لهذه المؤسسات والاطلاع عن نوعية الخدمات وتحسيس المهنيين على رفعها وتحسينها والانضمام إلى مخطط جودة السياحة واتخاذ الإجراءات القانونية الردعية عند الاقتضاء.

كما تعمل أحيانا من خلال لجان ولائية مختلطة للوقوف على مدى الالتزام والاحترام للنصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها في الميدان وهذا طبقا للقرار الوزاري المشترك مؤرخ في 05 فيفري 1995، الذي يحدد كيفيات استغلال ومراقبة مؤسسات الإطعام السريع و المشروبات الغير مصنفة.

ختاما لابد من الإشارة أن هذه التصورات للنهوض بالسياحة في ولاية تيارت و تجسيدها في الميدان مرهون بتوفير موارد مالية و موارد بشرية متخصصة لترقية و تنمية النشاطات السياحة بالولاية.

عاشرا: العمل على إنهاء مراحل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،يعد من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT المنصوص عليه في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،وهو المخطط الذي تستمد الدولة من خلاله مشروعها السياحي الإقليمي مع أفاق 2030 ،وتعلنه الى كافة الفاعلين والمتعاملين وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية وهو مثابة تتويج لثمار مسار طويل من البحث، التحقيقات، الدراسات الخبرات والاستشارات.

الذي من خلاله تسعى مديرية السياحة الى القيام بمشاريع استثمارية ورع قدرات الاستقبال وكذا التدفقات الأجنبية.

فالمؤسسات العمومية بما فيها مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،مند نشأتها، نرى انه طرا تغيير كبير في بناء قاعدة سياحية ترقوية مما غير مسار الدولة للتفكير في جعل الاقتصاد والناتج السياحي كبديل للثروات الباطنية لما ينتج عنه من مداخيل وثروات في مختلف الاختصاصات ،كبناء وتشييد المؤسسات الفندقية التي تلبي للزوار المبيت والإطعام مما يجلب الوافدين سواء الجزائريين او الأجانب، إضافة الى توفير مناصب الشغل كما تلعب الوكالات السياحية الدور الأهم في جلب السواح الأجانب من جهة واخذ السكان المحليين للدول الأجنبية بما

فيها الحج والعمرة والرحالات السياحية ،على غرار استغلال المواقع الأثرية وإحصائها، لذلك فمديرية السياحة والصناعة التقليدية مؤسسة عمومية هامة وضرورية في القاعدة القانونية، يجب توفير لها كل التسهيلات وإعطاء لها أهمية للسيطرة على مرافقها والسماح لمفتشيها بالقيام بعمليات المراقبة والتفتيش الصارم للنهوض بهذا القطاع .

خاتمة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي يعول عليها في الجزائر ،كون على نطاق واسع إن زمن الاعتماد على الاقتصاد الريعي قد ولى، لا أصبح من الضروري النظر الى القطاع السياحي كبديل عن طريق اقتصاد سياحي تنافسي يساعد الجزائر في عملية تنويع اقتصادها، وبالكيفية التي تسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة ،فالسياحة من مميزاتها انها نشاط متكامل مع مختلف القطاعات والمؤسسات الأخرى السياحية والثقافية خاصة ،فلها مساهمات كبيرة في التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية والمعبر عنها بالإشكالية الأساسية التي قام من اجلها بحثنا .

وعليه يمكننا إثبات صحة الفرضيات وذكر النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق البحث

القطاع السياحي هو أكثر أهمية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط أين أصبح خيار بديل للمصادر الطاقية النابضة، إذ تعتبر السياحة مصدرا هاما العملة الصعبة إضافة الى ذلك نجد أن هذا القطاع أكثر تميزا عن القطاعات الأخرى من حيث خصائصه، فهو يحتاج الى مناخ ملائم ومؤهلات طبيعية يمكن الارتكاز عليها لتنمية القطاع، إضافة إلى أن المنتج السياحي لا يمكن نقله فضلا عن ارتباطه بالقطاعات الأخرى (النقل، التجارة الثقافة الصناعة)

لما تساهم به السياحة والمؤسسات الثقافية في خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة ومساهمتها كذلك في تمويل ميزانية البلديات والولايات من مختلف الضرائب والرسوم المحصلة من المؤسسات السياحية مما يدفع عجلة التنمية المحلية .

مؤكد قبولها من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الثقافية والسياحية في الاستثمار السياحي وتشجيع قدرات الاستيعاب إضافة الى القضاء على البطالة والحفاظ على الممتلكات والإرث الثقافي والسياحي .

أكيد الآن نشر الوعي السياحي والثقافة السياحية لدى المواطنين بامتلاكه لحسن الضيافة، هو مفتاح التطور السياحي والاقتصادي المحلي وبالحفاظ عليه نكتسب ونحقق تنمية مستدامة.

- ✓ ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.
- ✓ الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضا تحقيق أكبر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشر وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغيير وتطوير عمليات التنمية السياحية.

نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف :

- ✓ نشر السلوك الجماهيري السليم المتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم
- ✓ توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة و مستوى النظافة في المنطق السياحية.
- ✓ حماية التراق الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة و تدهور.
- ✓ تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادية واجتماعيا وحضاريا وبيئيا وصحيا وسياسيا.
- ✓ تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السواح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث ....الخ،
- ✓ و هذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.
- ✓ وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السواح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير ...
- ✓ تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق:
- ✓ وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
- ✓ كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشارع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- ✓ وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- ✓ وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطا وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعا للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.

ثانيا : نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة على المستويين، الوطني والمحلي على مستوى الولاية وهي كما يلي :الاستنتاجات و تمتلك الجزائر منتوج سياحي متنوع مع طاقة استيعابية معتبرة .

- ✓ تشهد السوق السياحية الجزائرية تطورا كبيرا من حين إلى أخر .
- ✓ هناك تطور كبير في نسبة مشغولية الفنادق مما يدل على انه هناك طلب متزايد
- ✓ تطور عدد الوافدين الأجانب الى الجزائر .
- ✓ مساهمة السياحة في الناتج المحلي والعمالة في تطور مستمر.
- ✓ عجز في الميزان السياحي مما جعل المساهمة في ميزان المدفوعات غير مستقرة.
- ✓ عدد الفنادق في الجزائر في تزايد ،لكن بوتيرة بطيئة
- ✓ الفنادق غير مصنفة اكبر عدد من الفنادق المصنفة.
- ✓ تمتاز ولاية تيارت بمقومات طبيعية ،ثقافية ،تاريخية تؤهلها لتصبح قطب سياحي بامتياز .
- ✓ الهياكل القاعدية من فنادق وغيرها من منشآت سياحية غير كافية .
- ✓ عدد الوكالات السياحية في تطور واغلبها مصدر للسواح .
- ✓ تطور الطلب السياحي بالولاية من خلال تزايد عدد الوافدين عليها من أجانب ومحليين الذين يبيتون في فنادقها
- ✓ الطلب السياحي شديد الحساسية بالموسمية حيث يصل الذروة في فترات معينة من السنة أين يكون فيها المناخ مقبول كفصل الربيع ،وتعرف السياحة بالولاية موسم ركود في فصلي الشتاء والصيف .
- ✓ اغلب المؤسسات الفندقية تخضع للنظام الضريبي الحقيقي .
- ✓ مساهمة السياحة في خلق وتوفير مناصب عمل .
- ✓ مساهمة الجباية السياحية في التنمية المحلية .
- ✓ تلعب الجماعات المحلية دور ضعيف في التنمية السياحية .
- ✓ للاستثمار السياحي مكانة هامة في التنمية المحلية .
- ✓ دور الصناعات التقليدية في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة .
- ✓ نقص الثقافة السياحية لدى سكان الولاية .
- ✓ يواجه المستثمرون الخواص في مجال السياحة بعض المشاكل الإدارية والبيروقراطية .
- ✓ انعدام العقار السياحي من جراء التهاون في تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للشروع في تحديد مناطق التوسع السياحي بالولاية .

التوصيات : من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج نقترح بعض التوصيات التي نأمل بتطبيقها أن تعود بالنفع على المجتمع المحلي وكذا الجهات الوصية وهي كما يلي:

- ✓ على الوكالات السياحية بالترويج للسياحة المحلية وتنشيط السياحة السياحة الداخلية .
- ✓ ترقية وتشجيع السياحة البيئية المسؤولة والسياحة الثقافية بالولاية .
- ✓ العمل على توسيع الحضيرة الفندقية والاستثمار في القرى السياحية والمنتجعات الريفية بالولاية وتوزيعها بشكل متوازن على كل تراب الولاية.
- ✓ تشديد المراقبة من طرف مديرية السياحة من اجل ضبط الإحصائيات.
- ✓ تفعيل دور الجمعات المحلية في التنمية السياحية من خلال تشجيع الدواوين السياحية والجمعيات السياحية لتنشيط التظاهرات المحلية بالولاية وتخصيص مناطق التوسع السياحي.
- ✓ تشديد الحرص والمراقبة على المؤسسات السياحية من اجل تطبيق مخطط الجودة السياحية من اجل تحسين الخدمات وصورة الولاية.
- ✓ نشر الثقافة السياحية لدى السكان عبر الحملات التحسيسة خاصة في الأوساط المدرسية والتكثيف من التظاهرات.
- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي والتقليل من العراقيل الإدارية.
- ✓ الترويج في مختلف الوسائل السمعية البصرية وشبكات الانترنت للولاية وما تحويه من مقومات سياحية بالتشديد على العامل الأمني لاسترجاع السياحة في اقرب الآجال.
- ✓ إنشاء متحف للآثار بمدينة تيارت وترميم المعالم الثرية والتاريخية التي تزخر بها الولاية على أسس وقواعد علمية من قبل مكاتب دراسات مؤهلة ومختصة .
- ✓ إعطاء أهمية للمؤسسات الثقافية التي تلعب دور مهم في تشجيع الوفود الأجنبية بالحفاظ على الإرث الثقافي.

أفاق البحث:

موضوع بحثنا له أهمية كبرى وذلك نظرا لحداثته ولدوره الاقتصادي والاجتماعي والبديل الوحيد بعد الإنتاج الباطني للدولة حيث يبقى مبتغى لبحوث ودراسات أكثر تعمقا وعلى سبيل المثال نذكر:

- ✓ أن مستقبل الصناعة السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التنمية السياحية كقاطرة للتنمية المحلية.
- ✓ دور السياحة المحلية في التنمية المستدامة.
- ✓ اثر الوضع الأمني على القطاع السياحي.

- ✓ مدى مساهمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لإنعاش السياحة بالولاية .
- ✓ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

قائمة المراجع

1. ابراهيم ،بكير بخار "الدولة الرستمية ".دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية .الجزائر ،1985 .
2. إسماعيل، عبد الرحمان ،وحزبي محمد موسى عريقات .مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، عمان دار وائل ،1999 .
3. توفيق ، ماهر عبد العزيز .صناعة السياحة .عمان .
4. حربي، عيسى عريقات .مبادئ التنمية الاقتصادية. جامعة الإسراء : دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992.
5. حسين عبد القادر ،الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ،رسالة ماجستير ،جامعة تلمسان الجزائر، 2012.
6. خضير، شعبان مصطلحات في الإعلام والاتصال . دون بلد: دار اللسان العربي لترجمة والتأليف والنشر
7. خنفري خيضر ،" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق "، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2011.
8. رشيد ،احمد عبد اللطيف :أساليب التخطيط للتنمية . مصر :المكتبة الجامعية ،الإسكندرية ،2002 .
9. السبتي ،"سلة تمويل التنمية الاقتصادية في إطار صندوق الجنوب "مذكرة ماجستير نقود ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005.
10. عبد المطلب ، عبد الحميد.التمويل المحلي والتنمية المحلية . مصر: دار النشر الثقافية الاسكندرية ،2001 .
11. عبد الوهاب، الأمين .مبادئ الاقتصاد الكلي .عمان :دار الحالة للنشر والتوزيع ،2002.
12. عصام ،حسن السعيدي . التسويق والترويج السياحي والفندقي . الأردن :دار الراية للنشر والتوزيع ،2009.
13. علوني عمار، "دور المؤسسات في التنمية المحلية ".مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة سطيف2010.
14. عمار، كساب .السياسة الثقافية في مدينة الجزائر.مرصد السياسات الثقافية في إفريقيا.الجزائر. 2008.
15. غنيم ،محمد عثمان .التخطيط السياحي والتنمية .الأردن :2004.
16. كافي، حسين. رؤية عصرية للتنمية السياحية.القاهرة:1987 .

17. محمد، احمد الدوري .التخلف الاقتصادي .عنابة :معهد العلوم الاقتصادية،2001.

18. محمد، أحمد بدوي. علم اجتماع الثقافي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

19. محمد، امين عقلة التنمية في الوطن العربي . مصر :وزارة التربية والتعليم الاسكندرية ،1990.

20. محمد، مبارك الميلي، تاريخ الجزائر العام .بيروت .ط1.دار الثقافة،1980 .

21. وزارة الثقافة. الدليل الإحصائي السنوي. الجزائر:2000-2001.

22. وعيل ميلود ،"اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2010 .

المراجع بالغة الاجنبية :

1. Marénouchi, croissance histoire économique, paris :édition hazan ,1990.
2. http://mawred.org/worldpress1/wpcontent/uploads/algeria-arabic2013.
3. Mohamed mahfoud.، http://aafaqcenter.com/post-
4. Abd ezahra talkani. ،www.alsabaah .com-
5. . Mari ilies ، http://www.chihab.net /modulespHp.name =artic-

الملحق رقم :01

الهيكل الإداري لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت [1]

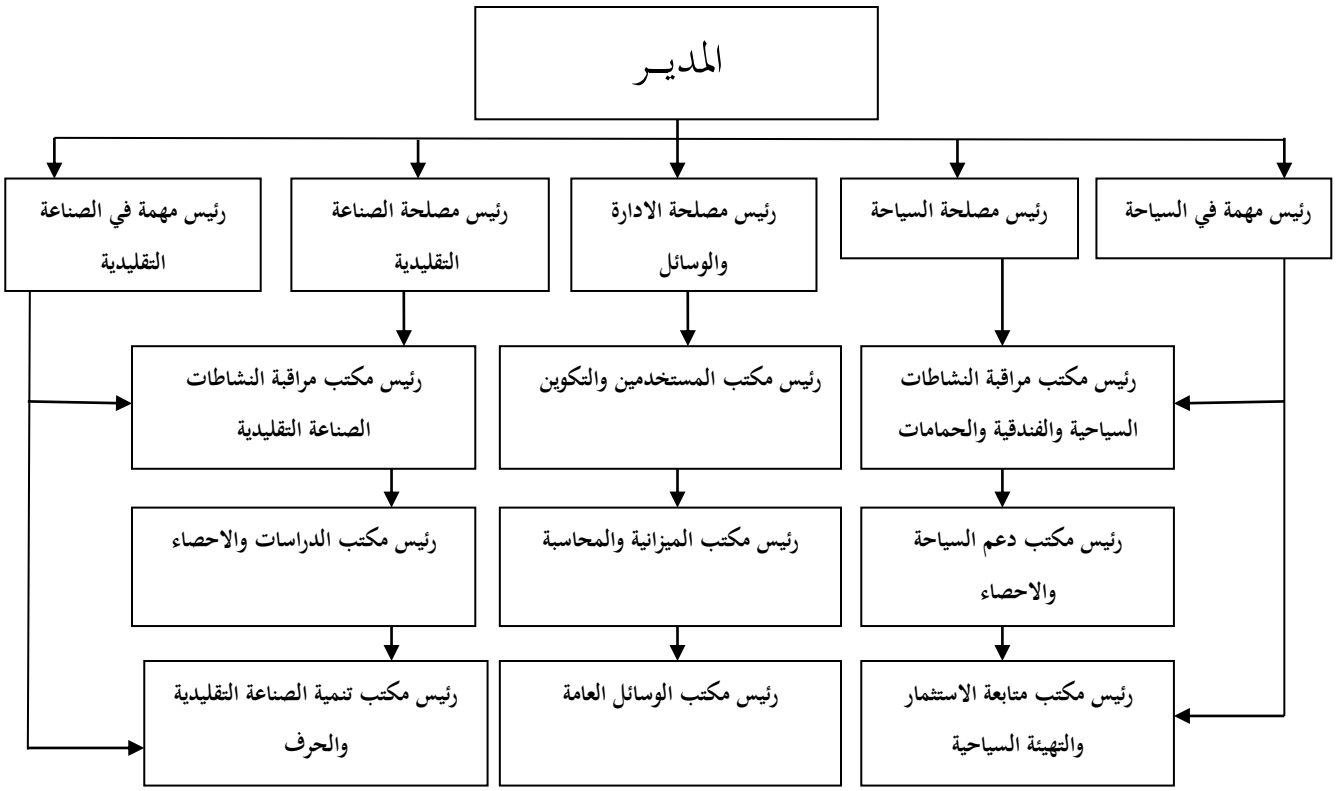

من خلال هذا الهيكل نرى ان مديرية السياحة يترأسها مدير تنفيذي مقسمة الى ثلاثة مصالح بالإضافة الى رؤساء مهام وكل مصلحة لديها ثلاثة مكاتب فرعية كل له عمله الخاص .

[1] المصدر : مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت .

الملحق رقم :02

الهيكل التنظيمي لمديرية الثقافة :

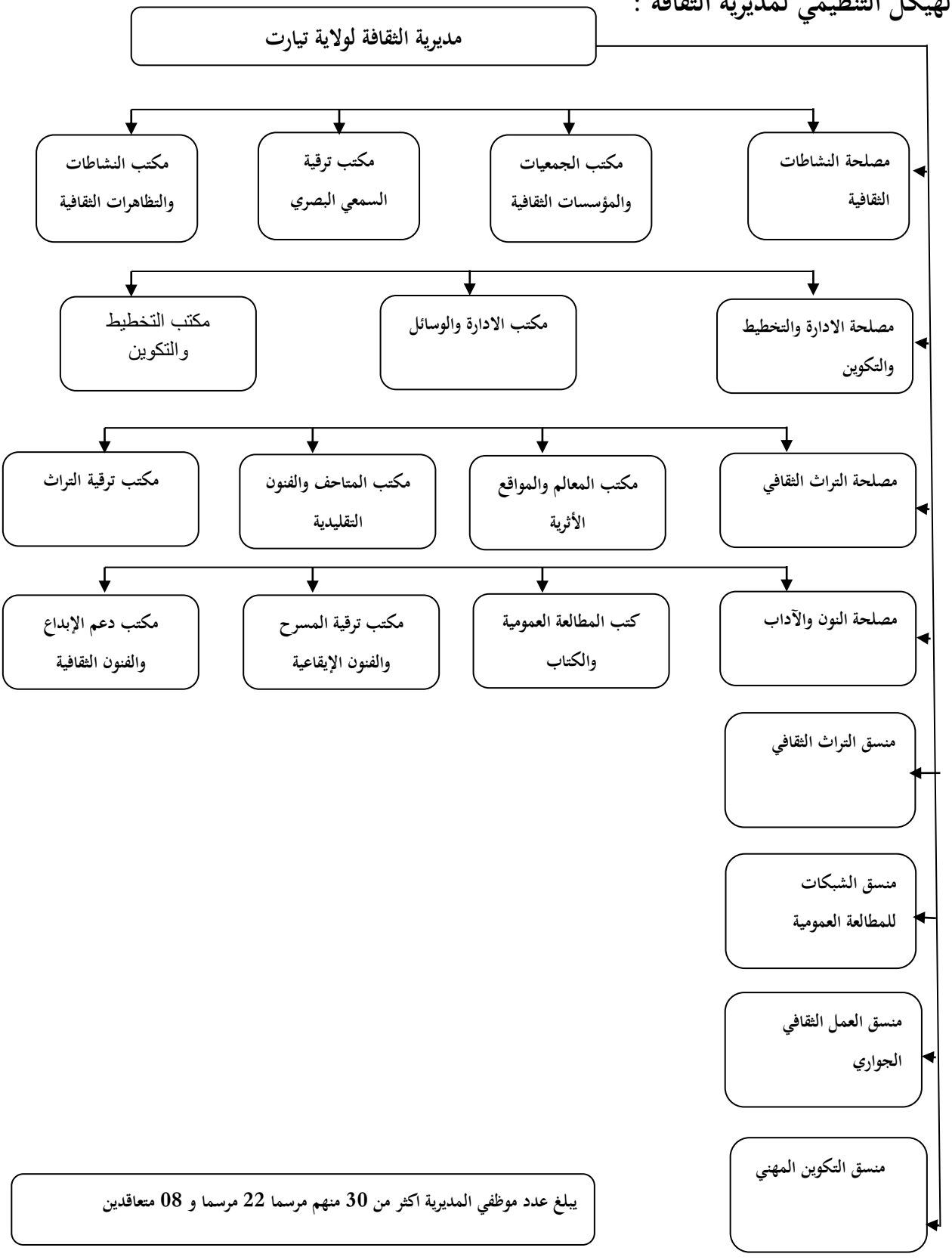

الملاحق رقم 03:قائمة الجمعيات والدواوين السياحية على مستوى ولاية تيارت

-الدواوين السياحية

الرقم	إسم الديوان ورئيسه	تاريخ الإعتماد	تاريخ التجديد	العنوان	رقم الهاتف
01	الديوان البلدي لبلدية سيدي الحسني للسيد عدة بوجلة	2006/06/16	2013/12/26	شارع أول نوفمبر ، بلدية سيدي الحسني	0794511235 0663289463
02	الديوان البلدي لبلدية مشرع الصفا للسيد هزيل لخضر	2011/11/10	2014/12/30	المركب الرياضي ، بلدية مشرع الصفا	0795278215

2الجمعيات السياحية

الرقم	إسم الجمعية ورئيسها	تاريخ الإعتماد	تاريخ التجديد	العنوان	رقم الهاتف
01	جمعية المستقبل الأخضر للبيئة والسياحة للسيد بليلة عمر	2013/12/31	/	المركب الرياضي لبلدية مهدية	0796323026 0698804845

الملحق رقم 04: الحظيرة الفندقية المتواجدة على مستوى ولايـة تيـارت

الرقم	اسم الفنـدق	اسم المـالك	اسم المسير	قدرات الإيـواء		عدد العمال	عدد الوجبات	رقم وتاريخ رخصة الاستغلال	درجة التصنيف	تاريخ ورقم قرارات التصنيف	العنوان ورقم الهاتف
				الغرف	الأسرة						
01	العباسيين	ولبشير أحمد	ولبشير أحمد	47	87	11	200	رقم 07 بتاريخ 2004/04/17	غير مصنف	/	37شارع خويدمي عبد القادر Tel 046213131 Fax 046213130
02	تيهرت	منجل موسى	منجل عبد الكريم	68	130	10	200	رقم 09 بتاريخ 2004/04/17	مصنف بدون نجمة	341 2013/03/19	طريق وهران 23 Tel 046207958 Fax 046207957
03	ابن رستم	ورثة آيت يعلى غنيمة	ورثة آيت يعلى غنيمة	48	96	11	/	رقم 08 بتاريخ 2004/04/17	مصنف بدون نجمة	342 2013/03/19	حي ملعب القائد أحمد طريق السوقر Tel 046258688 Fax 046258689
04	الإخوة بوعزة	بوعزة محمد	بوعزة محمد	123	205	30	200	رقم 06 بتاريخ 2004/04/17	غير مصنف	/	01طريق السوقر Tel 046217534 Fax 046217533/31
05	باب الصحراء	يحياوي مهدي	يحياوي مهدي	45	90	10	150	رقم 2017/125 بتاريخ 2017/01/31	مصنف 3 نجوم	53 2017/01/31	طريق توسنينة السوقر Tel 046289514 Fax 046289595
06	تاقدمت	متيجي يوسف	متيجي يوسف	60	90	28	200	رقم 111/16 بتاريخ 2016/01/20	مصنف 3 نجوم	90 2016/01/19	08ساحة الشهداء تيارت Tel 046205216/17 Fax 046205215 □
07	تفاح المماليك	تيخمرين محمد	حامة حفيظ	20	41	06	/	رقم 2017/146 بتاريخ 2017/11/09	مصنف 2 نجوم	146 2017/11/09	حي التفاح02 رقم 430 تيارت Tel040782635 Fax040787010

08	**لجـدار**	**مختار محمد**	**أرزقي زغود**	20	39	05	،	**رقم 11 بتاريخ** 2012/09/09	**غير مصنـف**	،	02**حي النصر تيارت** Tel 046205243 Fax 046205274
09	**فنـدق الشـرق**	**ميموني أمحمد**	**ميموني أمحمد**	53	90	06	،	**رقم 13 بتاريخ** 2014/05/06	**غير مصنـف**	،	**شارع لعرك محمد تيارت** Tel 046201951 Fax 046201950
10	**فنـدق الأمير عبد القادر**	**بوغدو محمد**	**بختاوي عبد القادر**	20	36	06	،	**رقم 14 بتاريخ** 2015/06/07	**غير مصنـف**	،	**حي الأمير عبد القادر تيارت** Tel / Fax 046205512
11	**فندق باكير**	**بن قيلة باكير**	**بن قيلة باكير**	83	170	10	200	،	**غير مصنـف**	،	**طريق عين قاسمة تيارت** Tel / 046215615
المجموع				**587**	**1074**	**133**	**1150**				

الملحق رقم 05 :قائمة مناطق التوسع السياحي المقترحة

الرقم	اسم المنطقة	المساحة هـ	الموقع	الطبيعة القانونية	حدود المنطقة	خصائص و مميزات المنطقة	ملاحظات
10.	منطقة سرغين	25	بلدية سرغين	ملك للدولة	الشمال:مركز الراحة للمجاهدين الجنوب:أرض شاغرة ملك للدولة الشرق: أراضي خصوصية الغرب: طريق بلدي نحو سيدي لعجال.	تمتاز بكافة الخصوصيات الطبيعية و الثقافية المناسبة للسياحة والنشاط الحموي و الترفيهي و مؤهلة لإقامة تنمية سياحية يمكن إستغلالها في تنمية أكثر من نمط ونوع سياحي.	– تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2003/217بتاريخ 2003/01/15 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية. – تم إيداع ملف تقني آخر تحت رقم 2008/377بتاريخ 2008/11/15 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية. – تم إيداع ملف تقني آخر تحت رقم 2010/327بتاريخ 2010/09/07 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية
02	منطقة تاوغزوت	10	بلدية فرندة	ملك للدولة	الشمال: كاف الحمام بن يزوي الجنوب: بلدية عين كرمس الشرق: عين السبيبة الغرب: : دير الكاف وجبل التوميات	تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والإبداعية المناسبة لتطوير السياحة الثقافية بشكل عام والسياحة المناخية الجبلية والترفيهية بشكل خاص، إذ أن موقعها يتميز بجاذبية ومقصد سياحي هام للكثير من الزوار والمهتمين بالتاريخ والفكر الخلدوني بحيث كان هذا الموقع مهد لإبداعات العلامة الكبير ابن خلدون، هذه المنطقة تلبي حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة الثقافية من جهة والمساهمة في حماية وتثمين القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية للمنطقة من جهة أخرى.	– تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.
03	منطقة واد الفرجة	45	–بلدية فرندة	ملك للدولة	الشمال:غابة واد فرجة الجنوب:ورثة بن عسلة الشرق:غابة طريق الجحيفة الغرب:ورثة بن عسلة+ورثة عثمان	تمتاز بخصائص طبيعية و ثقافية و ترفيهية لمناسبة لتطوير السياحة الترفيهية و المناخية، حيث أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية و مظهر خلاب بما يمتاز بها من خصائص طبيعية رائعة (غابات كثيفة، جبال أودية،...).	– تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.
04	منطقة سيدي الخلفة	08	بلدية عين الحديد	ملك للدولة	الشمال: غابة الجنوب: طريق الرصفة الشرق: غابة عين سيد الخلفة الغرب:غابة عين سيد الخلفة	تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والبشرية والإبداعية المناسبة للسياحة بشكل عام، والسياحة الثقافية والمناخية والجبلية بشكل خاص،إذ أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب و بما يحتوي عليه من خصائص طبيعية(غابات، جبال أودية،...) و منابع المياه المتدفقة من كل مكان.	– تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

الملحق رقم 06- قائمة المواقع الأثرية المصنفة بولاية تيارت

الرقم	تسمية الموقع	الحقبة التاريخية للموقع	بلدية	دائرة	إجراء الحماية	تاريخ الحماية	تاريخ التصنيف	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	حالة المحافظة على الموقع	الطبيعة القانونية	خصائص و مميزات المنطقة
01	الجداريات	العصر الميجالتيقي	فرندة /مدروسة	فرندة /مدروسة	مصنف كتراث ثقافي	1913/06/23	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملك للدولة	مدافن أقيمت تخليدا لذكرى أمراء في القرن السادس بعد الميلاد، تقع ين فرندة ومدروسة. وهي شبيهة في هيأتها بالعقبان الجاثية على مخالبها، المتوشبة لاقتناص فريستها، يقال : إن الجنرال صالومون البيزنطي قد ترك بها أثارا بعد انتصاراته بالسرسو.
02	بلاد توتة لاكانيا وخلوة ابن خلدون	العصر الوسيط	فرندة	فرندة	مصنف كتراث ثقافي	1949/03/04	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملك للدولة	قلعة بني سلامة عبارة عن أثار قرية قديمة، أقيمت فوق قمة صخرية و هي بمثابة درع واق لعين السبيبة من إغارة المعتدين وبها الخلوة الشهيرة التي أقام بها العلامة ابن خلدون طوال فترة كتابته للمقدمة، وهي تطل على السهل الأخضر، ويشقه واد التات المتعرج، مما يضفي عليها منظرا خلابا يسحر العيون.
03	محطة كولوماطا 1	ما قبل التاريخ	سيدي الحسني	مغيلة	مصنف كتراث ثقافي	1951/12/17	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملكية مشتركة	
	محطة كولوماطا 2	ما قبل التاريخ	سيدي الحسني	مغيلة	مصنف كتراث ثقافي	1952/11/18	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملكية مشتركة	
04	موقع تاهرت –تاقدمت	العصر الوسيط	تاقدمت	مشرع الصفا	مصنف كتراث ثقافي	1978/11/20	1978/11/20	1978/12/26 ج.ر رقم 52	متوسطة	ملكية مشتركة	ن بقايا آثار مدينة تيهرت القديمة،التي أسسها الإمام عبد الرحمن بن رستم في القرن الثامن الميلادي و كانت مركزا هاما للعلوم و الثقافة بمنطقة المغرب الأوسط دمرها ابن غنية. ثم انتعشت بإعادة)1836 .1843 (على يد الأمير عبد القادر الجزائري بنائها، وتشييد قلعتها الحصينة، وترسانتها الهامة و مخازنها التموينية، و أحاطها بالا صوار المنيعة.
05	الحرس الوطني – شاوشاوة	العصر الحديث	تيارت	تيارت	مصنف كتراث ثقافي	1995/03/07	1995/03/07	1999/12/08 ج.ر رقم 87	جيدة	ملك للدولة	

ملحق رقم 07 :وكـالات السيـاحة و الأسفـار المعتمـدة على مستوى ولاية تيـارت

الرقم	التسمية	إسم صاحب الوكالة	رقم الإعتماد	تاريخ الإعتماد	الشكل القانوني للوكالة	المستخدمين	العنوان الهاتف/ الفاكس	عدد الزيارات التفتيشية
01	تاقدمت للسياحة	سوالمي عبد القادر	041	/03/10 2016	شخص معنوي.	05	طريق عين قاسمة تيارت Tel / Fax 046221654	e-mail: tagdempt_travel@yahoo. inftagdemt@gmail.com
02	تيهرت للسياحة والأسفار	قادة براهيم	265	/04/16 2012	شخص طبيعي	05	حي المنظر الجميل تجزئة د 116/ طريق عين قاسمة – تيارت Tel / Fax 046217974	e-mail : tiaret.voyage@gmail.com
03	فرع الزعاطشة للسياحة والأسفار	مواقي مراد	238/03	/11/25 2012	شخص معنوي	01	طريق الجزائر عمارة ساهو تيارت Tel / Fax 046214309	e-mail :tiaret.zaatcha@yahoo.fr
04	رستم سياحة	بودالي محمد أمين	495	/01/06 2013	شخص طبيعي	05	شارع حمدي الغالي - تيارت Tel / Fax 046201534	e-mail: tourismedz@yahoo.com rostom970@yahoo.fr
05	عليو أسفار	ورنوغي لطيفة	538	/01/31 2017	شخص معنوي	02	شارع خويدمي عبد القالدر رقم 35 - تيارت Tel / 046415491 Fax / 046415493	e-mail: alio_travel@yahoo.com
06	مافاد للسياحة	سفيان فوزي	562	/06/15 2013	شخص طبيعي	06	حي 18 أفريل رقم 24 أ قصر الشلالة –تيارت Tel / Fax 046364577	e- mail ; maya_tours14@yahoo.fr
07	لجدار للسياحة والأسفار	خياطي منصور	623	/12/24 2017	شخص معنوي.	05	حي طواهرية محمد رقم 06 تيارت Tel / 046201627 Fax / 046201628	e-mail ; ledjdar_travel@yahoo.fr
08	كولوماتا للسياحة والأسفار	عراب منصور	368	/11/24 2013	شخص طبيعي.	02	تجزئة د 24 التعاونية العقارية الفلاح ، طريق عين قاسمة رقم 04 – تيارت Tel / Fax 046215261	e-mail: columnatra@gmail.com
09	وكالة بوحوص	بوحوص عبد العالي	1235	/03/09 2017	شخص معنوي.	02	شارع الأمير عبدالقادر عمارة 33 أرقم 135 تيارت Tel / Fax 046205669 / 49	e-mail ; servicetravel@yahoo.com
10	السجايا سياحة وأسفار	خروبي شارف	804	/12/09 2014	شخص معنوي	04	حي الملعب رقم 32 –تيارت Tel / Fax 046258601	e-mail :sarlsajaya@yahoo.fr
11	سبيد ترافلس	صديق بوجمعة عبد الحميد	828	/12/02 2015	شخص طبيعي.	03	شارع خويدمي عبد القادر قسم 165مجموعة ملكية رقم 25 تيارت Tel / Fax 046213176	e- mail :speedtravels14@gmail.com

12	فرع ساحة التوت	لوزواز نورالدين	261/114	/01/27 2015	شخص معنوي.	02	تخصيص د/66 مكرر طريق السوقر رقم 04 تيارت Tel / 046255426 Fax / 046255427	e-mail :sahatatout14new@gmail. Com
13	فرع النجاح ترافل اجنسي	بوترعة جواد	02/1008	/03/19 2015	شخص طبيعي	02	حي الملعب الجديد رقم 280 محل رقم 02، تيارت Tel / Fax 046255052	e-mail ; najah-tiaret@outlook.fr
14	فرع مرحبا	فقراوي إسماعيل	30/1006	/07/20 2015	ش.معنوي	03	طريق السوقر رقم د 7/118، تيارت Tel / 046258739 Fax / 046258702	e-mail ; marhaba_tiaret@yahoo.fr
15	وكالة ابن خلدون	وهراني خالد	966	/11/25 2015	شخص طبيعي	07	زعرورة الجديدة،رقم 128 – تيارت Tel / 046220171 Fax / 046220265	e-mail :ibnkhaldoun-travel@outlook.fr
16	وكالة نخلة للسياحة والأسفار	بوزيدي مصطفى	622	/02/01 2018	شخص طبيعي	02	شارع الشهداء ،محل رقم 01 فرندة - تيارت Tel / Fax 046407427	e-mail ; bouzidi63@hotmail.fr
17	فرع وكالة مرجاجو	ددوش أحمد	162 / 192	/12/20 2016	شخص طبيعي	01	شارع العربي التبسي فرندة - تيارت Tel / Fax 046406987	e-mail ; merdjaj_frenda@yahoo.fr
18	وكالة الأميرة	معزيز مغراوي	501	/12/24 2017	شخص طبيعي	02	رقم 02 شارع الدرك الوطني فرندة - تيارت - 0560491325	e-mail ; maiz-tour@yahoo.fr

الوضعية الحالية للاستثمار السياحي الخاص

تم احصاء 17 مشروع مؤسسة فندقية تتربع على مساحة اجمالية قدرها 51494 م^2 بقدرة ايواء اجمالية تقدر بـ 1247 سرير وخلق 466 منصب شغل بتكلفة اجمالية تقدر بـ2 791 867 دج.

- المشاريع في طريق الانجاز ..... (08)
- المشاريع المتوقفة .....(06)
- المشاريع الغير منطلقة ..... (03)

وضعية المشاريع الفندقية

طبيعة المشروع	عدد الفنادق	المساحة (م^2)	قدرات الإيواء (الاسرة)	مناصب الشغل الممكن إحداثها	التكلفة (دج) 10^3
المشاريع في طريق الانجاز	08	20660	791	244	2013480
المشاريع المتوقفة	06	25159	262	112	350555
المشاريع الغير منطلقة	03	5675	194	110	427832
المجموع	17	51494	1247	466	2 791 867

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان سبعة عشر من المؤسسات الفندقية على اختلاف طبيعة كل مشروع ،لو يتم في المستقبل القريب ،انهاء هاته المشاريع ،سوف تلبي كافة طلبات وقدرات الايواء للولاية ،خصوصا اثناء احتضانها لمهرجان الفروسية ،المعروف على مستوى الوطني كما توفر نسبة كبيرة من مناصب الشغل .

الفصل الأول
المؤسسات الثقافية

الفصل الثاني
التنمية السياحية

الفصل الثالث

مديرية السياحة لولاية تيارت

خاتمة

مقدمة

ملاحق

مصادر و مراجع

قائمة الأشكال

ملخص

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول

خطة العرض

المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

دور المؤسسات الثقافية في تنمية السياحة المحلية

دراسة حالة :مديرية السياحة لولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
الشعبة :علوم سياسية
التخصص: إدارة وجماعات محلية

من إعداد الطالب :
✓ قادري ربيح هواري

تحت إشراف الأستاذة :
د/عائشة سعدي

السنة الجامعية :2018/2017

المقدمة

السياحة نشاط كباقي الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نموا على مستوى العالم، فهي تمثل ثلث حجم تجارة الخدمات العالمية فبلغت أهميتها الى حد اعتبارها عماد الاقتصاد الحديث في الألفية الجديدة، وذلك لما توفره من فرص عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة ووسيلة فعالة في استقطاب وجلب السياح من داخل الوطن وخارجه وبالتالي دفع عجلة التنمية وترقية المجتمع ككل والذي لايتحقق الا بالاهتمام بالعمل المؤسسي ،والاداري ومن أهم المؤسسات الفاعلة في ترقيتها، يسعى القطاع الثقافي بدرجة كبيرة في دعمها من جهة، وفي الخدمات المتبادلة من جهة أخرى، فالمؤسسات الثقافية بمختلف أنواعها وتطورها لها دور فعال في التنمية المحلية والتي تعتبر التنمية السياحية جزء لايتجزأ منها، ولتبيان دور المؤسسات التنموي في المجال السياحي تطرقنا في بحثنا الى توضيح ما معنى التنمية السياحية ودورها كجزء من التنمية المحلية أي أن التنمية السياحية تؤدي الى التنمية المحلية وهذا كله ارتأينا أن نوضحه على ارض الواقع من خلال دراسة حالة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية من ولايات الغرب الوطني، تزخر بمقومات سياحية متنوعة وغنية يمكن الاعتماد عليها،كمصدر أساسي، متمثلة في ولاية تيارت،وذلك بالاستغلال الأمثل والفعال لكل مورد متاح وحقيقي ونشاط سياحي مدعم بالعمل المؤسساتي.

أسباب اختيار الموضوع

1. **أسباب موضوعية**

- ✓ الأهمية التي يكتسيها الموضوع والرغبة في تطوير القطاع السياحي .
- ✓ إبراز دور السياحة في تحقيق التنمية ومحاولة تحريك الذهنيات وترسيخ الثقافة السياحية .

2. **أسباب ذاتية**

- ✓ بحكم عملنا في القطاع السياحي وميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع ومحاولة ابراز الدور الفعال والاستراتيجي وإظهار أهميته المهشمة ؟

أهداف الدراسة:

1- تحديد مفهوم المؤسسات الثقافية والسياحية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية .

2- معرفة كيف يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية .

3- معرفة العوائق التي تقف كحاجز امام تطوير القطاع بالولاية ومحاولة معالجته.

-الاشكالية

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الثقافية في تنمية السياحة المحلية ؟

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية محل البحث الى جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1- ما دور المؤسسات الثقافية في التنمية السياحية ؟

2- كيف تساهم السياحة في التنمية المحلية بولاية تيارت ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات سوف نقوم بطرح الفرضيات التالية:

1- هناك دفعة نوعية للمؤسسات الثقافية في التنمية السياحية.

تساهم السياحة ايجابيا في التنمية المحلية بولاية تيارت.

الدراسة الميدانية للبحث :

مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،ادارة عمومية كباقي الادارات تتكون من ثلاثة مصالح،مصلحة الادارة والوسائل ،مصلحة السياحة بها ثلاثة مكاتب ،ومصلحة الصناعة التقليدية وبها ثلاثة مكاتب وبحكم عملي في الادارة وفترة الدراسة الممتدة من 2018/03/01 الى غاية 2018/03/30 .ونظرا لاختيارنا لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت ،قمنا بالتعريف بالولاية وبما تزخر به من مؤهلات سياحية وثقافية وقدرات اقتصادية وماهي المعوقات التي تعيقها .

المناهج المستخدمة :

المنهج التحليلي :

المنهج التاريخي

المنهج الاحصائي تقنيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال استعراض المسار التاريخي لكل من المؤسسات الثقافية وكذا السياحية إضافة إلى المنهج التحليلي الذي استعملناه لتحليل واقع القطاع السياحي في ولاية تيارت لتشخيص أهم المعيقات التي آلة دون تطويره وكذا الخروج بحلول مناسبة لترقية القطاع السياحي في الولاية.

ثانيا :أدوات البحث

من اجل معالجة البحث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في :

- الدراسة المكتبية لمختلف المراجع والأبحاث السابقة والمقالات التي تتعلق بموضوع البحث والتي كانت نادرة جدا
- استعملنا بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة والصناعات التقليدية ،وبعض المديريات الاخرى كمديرية الثقافة وكذا مجلس الشعبي الولائي.
- اعتمدنا على العمل الميداني والمقابلات الحرة مع اطارات المديرية كرؤساء المصالح ،ورؤساء المهام وكذلك رؤساء المكاتب .

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة على المستويين، الوطني والمحلي على مستوى الولاية وهي كما يلي :الاستنتاجات و تمتلك الجزائر منتوج سياحي متنوع مع طاقة استيعابية معتبرة .

- ✓ تشهد السوق السياحية الجزائرية تطورا كبيرا من حين إلى أخر .
- ✓ هناك تطور كبير في نسبة مشغولية الفنادق مما يدل على انه هناك طلب متزايد
- ✓ تطور عدد الوافدين الأجانب الى الجزائر .
- ✓ مساهمة السياحة في الناتج المحلي والعمالة في تطور مستمر.
- ✓ عجز في الميزان السياحي مما جعل المساهمة في ميزان المدفوعات غير مستقرة.
- ✓ نقص التنسيق مابين المؤسسات الثقافية والسياحية .
- ✓ عدد الفنادق في الجزائر في تزايد ،لكن بوتيرة بطيئة
- ✓ الفنادق غير مصنفة اكبر عدد من الفنادق المصنفة.
- ✓ تمتاز ولاية تيارت بمقومات طبيعية ،ثقافية ،تاريخية تؤهلها لتصبح قطب سياحي بامتياز .
- ✓ الهياكل القاعدية من فنادق وغيرها من منشآت سياحية غير كافية .
- ✓ عدد الوكالات السياحية في تطور واغلبها مصدر للسواح .
- ✓ تطور الطلب السياحي بالولاية من خلال تزايد عدد الوافدين عليها من أجانب ومحليين الذين يبيتون في فنادقها
- ✓ الطلب السياحي شديد الحساسية بالموسمية حيث يصل الذروة في فترات معينة من السنة أين يكون فيها المناخ مقبول كفصل الربيع ،وتعرف السياحة بالولاية موسم ركود في فصلي الشتاء والصيف .

- ✓ اغلب المؤسسات الفندقية تخضع للنظام الضريبي الحقيقي .
- ✓ مساهمة السياحة في خلق وتوفير مناصب عمل .
- ✓ مساهمة الجباية السياحية في التنمية المحلية .
- ✓ تلعب الجماعات المحلية دور ضعيف في التنمية السياحية .
- ✓ للاستثمار السياحي مكانة هامة في التنمية المحلية .
- ✓ دور الصناعات التقليدية في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة .
- ✓ نقص الثقافة السياحية لدى سكان الولاية .
- ✓ يواجه المستثمرون الخواص في مجال السياحة بعض المشاكل الإدارية والبيروقراطية .
- ✓ انعدام العقار السياحي من جراء التهاون في تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للشروع في تحديد مناطق التوسع السياحي بالولاية .

التوصيات :

من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج نقترح بعض التوصيات التي نأمل بتطبيقها أن تعود بالنفع على المجتمع المحلي وكذا الجهات الوصية وهي كما يلي:

- ✓ على الوكالات السياحية بالترويج للسياحة المحلية وتنشيط السياحة الداخلية .
- ✓ ترقية وتشجيع السياحة البيئية المسؤولة والسياحة الثقافية بالولاية .
- ✓ العمل على توسيع الحضيرة الفندقية والاستثمار في القرى السياحية والمنتجعات الريفية بالولاية وتوزيعها بشكل متوازن على كل تراب الولاية.
- ✓ تشديد المراقبة من طرف مديرية السياحة من اجل ضبط الإحصائيات.
- ✓ تفعيل دور الجمعات المحلية في التنمية السياحية من خلال تشجيع الدواوين السياحية والجمعيات السياحية لتنشيط التظاهرات المحلية بالولاية وتخصيص مناطق التوسع السياحي.
- ✓ تشديد الحرص والمراقبة على المؤسسات السياحية من اجل تطبيق مخطط الجودة السياحية من اجل تحسين الخدمات وصورة الولاية.
- ✓ نشر الثقافة السياحية لدى السكان عبر الحملات التحسيسة خاصة في الأوساط المدرسية والتكثيف من التظاهرات.

- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي والتقليل من العراقيل الإدارية.
- ✓ السهر على العمل المؤسسي،والتنسيق مابين المؤسسات الثقافية والسياحية .
- ✓ الترويج في مختلف الوسائل السمعية البصرية وشبكات الانترنت للولاية وما تحويه من مقومات سياحية بالتشديد على العامل الأمني لاسترجاع السياحة في اقرب الآجال.
- ✓ إنشاء متحف للآثار بمدينة تيارت وترميم المعالم الثرية والتاريخية التي تزخر بها الولاية على أسس وقواعد علمية من قبل مكاتب دراسات مؤهلة ومختصة .
- ✓ إعطاء أهمية للمؤسسات الثقافية التي تلعب دور مهم في تشجيع الوفود الأجنبية بالحفاظ على الإرث الثقافي.

الخاتمة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي يعول عليها في الجزائر ،و أصبح من الضروري النظر الى القطاع السياحي كبديل عن طريق اقتصاد سياحي تنافسي يساعد الجزائر في عملية تنويع اقتصادها، وبالكيفية التي تسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة ،فالسياحة من مميزاتها انها نشاط متكامل مع مختلف القطاعات والمؤسسات الأخرى السياحية والثقافية خاصة ،فلها مساهمات كبيرة في التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية.

القطاع السياحي هو أكثر أهمية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط أين أصبح خيار بديل للمصادر الطاقية النابضة، إذ تعتبر السياحة مصدرا هاما العملة الصعبة إضافة الى ذلك نجد أن هذا القطاع أكثر تميزا عن القطاعات الأخرى من حيث خصائصه، فهو يحتاج الى مناخ ملائم ومؤهلات طبيعية يمكن الارتكاز عليها لتنمية القطاع، إضافة إلى أن المنتج السياحي لا يمكن نقله فضلا عن ارتباطه بالقطاعات الأخرى (النقل، التجارة الثقافة الصناعة)

لما تساهم به السياحة والمؤسسات الثقافية في خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة ومساهمتها كذلك في تمويل ميزانية البلديات والولايات من مختلف الضرائب والرسوم المحصلة من المؤسسات السياحية مما يدفع عجلة التنمية المحلية .

مؤكد قبولها من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الثقافية والسياحية في الاستثمار السياحي وتشجيع قدرات الاستيعاب إضافة الى القضاء على البطالة والحفاظ على الممتلكات والإرث الثقافي والسياحي .

أكيد الآن نشر الوعي السياحي والثقافة السياحية لدى المواطنين بامتلاكه لحسن الضيافة، هو مفتاح التطور السياحي والاقتصادي المحلي وبالحفاظ عليه نكتسب ونحقق تنمية مستدامة.

- ✓ ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.
- ✓ الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضا تحقيق أكبر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشر وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغيير وتطوير عمليات التنمية السياحية.

نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف :

- ✓ نشر السلوك الجماهيري السليم المتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم
- ✓ توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة و مستوى النظافة في المنطق السياحية.
- ✓ حماية التراق الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة و تدهور.
- ✓ تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادية واجتماعيا وحضاريا وبيئيا وصحيا وسياسيا.
- ✓ تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السواح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث ....الخ،
- ✓ و هذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.
- ✓ وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السواح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير ...
- ✓ تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق:
- ✓ وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
- ✓ كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشارع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

- ✓ وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- ✓ وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطا وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعا للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.